وزارة التجارة
Ministry of Commerce

رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

2023
التقرير السنوي
1445-1444

mc.gov.sa

بسم الله الرحمن الرحيم

خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية -حفظه الله-

”

تشهد دولتكم حراكًا تنمويًا شاملًا مستدامًا وهي تسير في المرحلة الثانية من رؤية السعودية 2030، مستهدِفةً تطوير القطاعات الواعدة والجديدة، ودعم المحتوى المحلي، وتسهيل بيئة الأعمال، وتمكين المواطن، وإشراك القطاع الخاص بشكل أكبر، وزيادة فاعلية التنفيذ لتحقيق المزيد من النجاح والتقدم.

الخطاب السنوي لأعمال السنة الثالثة من الدورة الثامنة لمجلس الشورى - 17 أكتوبر 2022م

صاحب السمو الملكي الأمير

محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

ولي العهد رئيس مجلس الوزراء -حفظه الله-

”

إن المواطن السعودي هو أعظمُ ما تملكه المملكة العربية السعودية للنجاح، فدَوْر المواطن محوري في التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، ويُسهم بشكل مباشر في تحقيق الإنجازات والمضي قُدُمًا في مختلف المجالات والقطاعات الواعدة.

إعلان ميزانية 2023م

01

أولًا: القسم التمهيدي

1-1 كلمة وزير التجارة

2-1 التَّعريفات

3-1 جدول المحتويات والملاحق

4-1 الملخص التنفيذي

كلمة
وزير التجارة

د. ماجد بن عبدالله القصبي

شهد العام 2023م زيادة في أعداد السجلات التجارية المُصدرة بنسبة 3.9% مقارنة بالعام 2022م

تواصل منظومة التجارة جهودها لتمكين قطاع الأعمال، واستكمال تطوير المنظومة التشريعية والإجرائية لمواكبة رحلة التحول التي تشهدها المملكة في ضوء رؤية السعودية 2030.

وتحظى منظومة التجارة بدعم سخي من قيادتنا الرشيدة، أسهم "ولله الحمد" في تقدمها في المؤشرات العالمية، وتحقيقها المرتبة (17) عالميًا من أصل (64) دولة هي الأكثر تنافسية في العالم، لتصبح من الدول الـ (20) الأولى لأول مرة في تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية، حيث تقدمت (7) مراتب في تقرير عام 2023م، مدعومة بالأداء الاقتصادي والمالي القوي في عام 2022م، وتحسن تشريعات الأعمال، الذي جعلها في المرتبة الثالثة بين دول مجموعة العشرين (G20) لأول مرة.

وعزز سريان نظام الشركات وصدور لائحته التنفيذية بداية عام 2023م، جهود تحفيز المنظومة التجارية وتنميتها، وتمكين القطاع الخاص للمساهمة في تحقيق أهداف الرؤية، كما واصلت الوزارة تحديث وتطوير الأنظمة واستطلاع مرئيات العموم والمختصين حيالها "قبل صدورها" تعزيزًا لمبدأ الشفافية والمشاركة.

وشهد العام 2023م زيادة في أعداد السجلات التجارية المُصدرة بنسبة 3.9% مقارنة بالعام 2022م، حيث صدر (326,830) سجلًا تجاريًا للشركات والمؤسسات، مقارنة بـ (314,519) سجلًا تجاريًا مصدرًا في العام 2022م، ليصل إجمالي السجلات التجارية القائمة بنهاية العام إلى (1,397,803) سجلات تجارية.

ولتعزيز امتثال المنشآت بالأنظمة وقواعد السوق المعتمدة، أطلقت الوزارة النظام الإلكتروني الخاص بالرقابة والتفتيش المطور (امتثال)، والربط التقني مع المنشآت التجارية في قطاع الأغذية لمتابعة الأسعار ووفرة السلع، وعملت على تطوير إجراءات الربط التقني مع المنشآت لسرعة معالجة البلاغات التجارية للمستهلكين، ونفذت خلال العام أكثر من (870) ألف زيارة تفتيشية للوقوف على امتثال المنشآت وحماية مصالح المستهلكين.

كما أسفرت الجهود التشاركية في البرنامج الوطني لمكافحة التستر التجاري عن تصحيح أوضاع الأنشطة القائمة، وتنفيذ أكثر من (56) ألف زيارة تفتيشية للمنشآت استنادًا إلى الدلالات ومؤشرات الاشتباه بالتستر.

وطوّرت الوزارة بالتكامل مع جهات المنظومة آلية توثيق التجارة الإلكترونية لتتم إلكترونيًا عبر منصة المركز السعودي للأعمال، وترتبط جميع المتاجر الموثقة بحسابات بنكية تجارية، وذلك في الوقت الذي تنامت فيه السجلات القائمة للتجارة الإلكترونية لتتجاوز (37) ألف سجل بنهاية العام 2023م.

ختامًا.. أضع بين أيديكم التقرير السنوي لوزارة التجارة لعام 2023م ملخصًا أبرز الأعمال والإنجازات، التي تحققت بفضل الله ثم بجهود الزملاء والزميلات في الوزارة بمختلف قطاعاتها، ونسأل الله العلي القدير أن يعيننا على أداء الواجب لخدمة وطننا الغالي.

2.2 المصطلحات

حيثما وردت المصطلحات أدناه في التقرير أو في ملحقه فإنها تعني المعنى المبين إلى جانبها، ما لم يقتض السياق خلاف ذلك:

خدمة عملاء نخبة الأعمال (كبار العملاء)

تُعنى خدمة كبار العملاء بالشركات المساهمة المقفلة، والأجنبية، والمدرجة، وأي شركات ذات أثر اقتصادي واجتماعي, وشركات رأس مالها 50 مليون وأكثر، بتقديم خدمات من خلال مديري الحسابات وتوفير خط ساخن لخدمتهم بحيث تتم متابعتهم بشكل لحظي، وذلك لتسهيل ممارسة الأعمال للمستثمرين والارتقاء ببيئة الأعمال التجارية لما لها من أثر على اقتصاد المملكة.

التستر التجاري

اتفاق أو ترتيب يُمكِّن من خلاله شخصٌ شخصًا آخر غير سعودي من ممارسة نشاط اقتصادي في المملكة غير مرخص له بممارسته باستخدام الترخيص أو الموافقة الصادرة للمتستر.

السلع الأساسية

السلع التي تتمُّ متابعتها مِنْ قِبَل الوزارة في الأسواق، بالتنسيق مع الجهات المعنية بتنظيم السلع ومتابعتها.

سلاسل الإمداد

هي شبكة من الأفراد والمنشآت الذين يشاركون في إنتاج بضاعة وتسليمها إلى المستهلك. تبدأ الروابط الموجودة في السلسلة بمنتِجي المواد الخام وتنتهي عندما تسلّم وسيلة النقل المنتَج النهائي إلى المستخدِم النهائي.

المختبرات الخاصة

هي المختبرات التي يتمُّ تشغيلها مِنْ قِبَل القطاع الخاص والتي تقوم بفحص السلع المصنَّعة محليًا أو المستورَدة، وفقًا للاختبارات المعتَمَدة مِنْ قِبَل الجهات المختصة.

الشركة المساهمة

هي شركة يؤسسها شخص واحد أو أكثر من ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية، ويكون رأس مالها مقسَّمًا إلى أسهُم قابلة للتداول، وتكون الشركة وحدها مسؤولة عن الديون واللتزامات المترتبة عليها أو الناشئة عن نشاطها، وتقتصر مسؤولية المساهِم على أداء قيمة الأسهُم التي اكتتب فيها.

وحدة الذكاء الاصطناعي (AI)

فرع من علوم البيانات، يعتمد على البيانات بوصفها مصدرًا للمعرفة، ويستخدم تقنيات التعلّم الآلي، والتعلم العميق والشبكات العصبية الاصطناعية وغيرها من الأساليب لاستخلاص الأنماط والمعلومات القيمة من البيانات دون تدخل مباشر من البشر.

التحليلات المتقدمة

هي مجموعة من الطرق المتقدمة لتحليل البيانات، تساعد في تحويل البيانات الضخمة إلى رؤى عملية تدعم اتخاذ القرار وتعزيز الابتكار داخل المنظمات.

الشركة ذات المسؤولية المحدودة

هي شركة يؤسسها شخص واحد أو أكثر من ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية، وتُعَدُّ ذمتها مستقلة عن الذمة المالية لكل شريك فيها أو المالك لها، وتكون الشركة وحدها مسؤولة عن الديون والالتزامات المترتبة عليها أو الناشئة عن نشاطها، ولا يكون المالك لها ولا الشريك فيها مسؤولًا عن هذه الديون والالتزامات إلا بقَدْر حصته في رأس المال.

قرارات الشركاء

طلب الشركاء في الشركة تعديل أحد بنود عقد التأسيس، أو طلب الاندماج، أو انقسام الشركة، أو تصفية الشركة.

المنشآت المحوَّلة

هي الكيانات التجارية القائمة التي تحوَّل شكلها القانوني من مؤسسة فردية إلى شركة أو العكس، أو أي كيان شركة إلى كيان شركة أخرى.

الجمعية العادية

تختص بجميع الأمور المتعلقة بالشركة ما عدا التعديلات الخاصة بالجمعيات العامة غير العادية.

الجمعية غير العادية

تختص بتعديل النظام الأساس، أو استمرارية الشركة أو حَلّها، أو الموافقة على شراء الشركة لأسهُمها.

الزيارات التفتيشية

إجراءات التحقق من مدى الالتزام بالتشريعات المُطبّقة بالمملكة مِنْ قِبَل الجهات المستَهْدَفة الخاضعة لتلك التشريعات، والتأكد من تطبيق الشروط والمواصفات، والتحقق من الالتزام بها من خلال معايير ومؤشرات أداء واضحة وموثقة لضمان الجودة والتحسين.

الجولات الرقابية

هي إحدى الأدوات المستَخْدَمة لتنفيذ الإجراءات التي تطبقها الوزارة كأداة من أدوات الرقابة؛ للحد والتخفيف من المخاطر التي تؤثر على تحقيق أهدافها، ومنع الممارسات السلبية.

الفرع الرقمي

يُمكّن الفرع الرقمي المتعاملين من تقديم الخدمات غير المؤتمتة بشكل كامل بشكل إلكتروني، ويتم مراجعتها من قبل الموظف المختص دون الحاجة إلى مراجعة مراكز خدمات العملاء.

أولًا: القسم التمهيدي 9

1.1 كلمة وزير التجارة 10
2.1 المصطلحات 12
3.1 جدول المحتويات والملاحق 14
4.1 الملخص التنفيذي 16

ثانيًا: التقرير التفصيلي 20

1.2 المقدمة 22
2.2 التوجه الإستراتيجي 26
3.2 موجز الأداء 32
1. المؤشرات الدولية المرتبطة بالوزارة وترتيب المملكة وفقًا للمؤشر الدولي 32
2. مدى رضا المستفيدين عن خدمات الوزارة 33
4.2 أبرز الأعمال والإنجازات 34
1. أعمال الوزارة وإنجازاتها في عام 2023م 35
أولًا: قطاع الأعمال 36
ثانيًا: قطاع المستهلك 72
ثالثًا: البيانات وذكاء الأعمال 84
رابعًا: مكافحة التستر التجاري 90
خامسًا: البيئة الداخلية 96
2. تطوير رأس المال البشري 108
3. النشاطات الاجتماعية والجوائز العالمية 110
4. أبرز أعمال وإنجازات مكتب تحقيق الرؤية في الوزارة 114
5. أبرز أعمال الوزارة وإنجازاتها الرقابية 120
5.2 الفرص والعوامل المساعدة على تحقيقها 128
6.2 تطلعات عام 2024م 130

ثالثًا: نظرة عامة على الوضع الراهن للوزارة 132

1.3 الهيكل التنظيمي 134
2.3 الخاتمة 136

3.1 جدول المحتويات والملاحق

4.2 الملخص التنفيذي

بحسب تقرير الكتاب السنوي IMD 2023م للتنافسية العالمية

المملكة تحتل المرتبة الثالثة عالميًا في مؤشر التحول الرقمي في الشركات

المملكة تحتل المرتبة السابعة عالميًا في مؤشر دعم التشريعات لإنشاء الشركات

1.397 مليون سجل تجاري قائم في المملكة

3 عالمياً
التحول الرقمي للشركات

7 عالمياً
دعم التشريعات لإنشاء الشركات

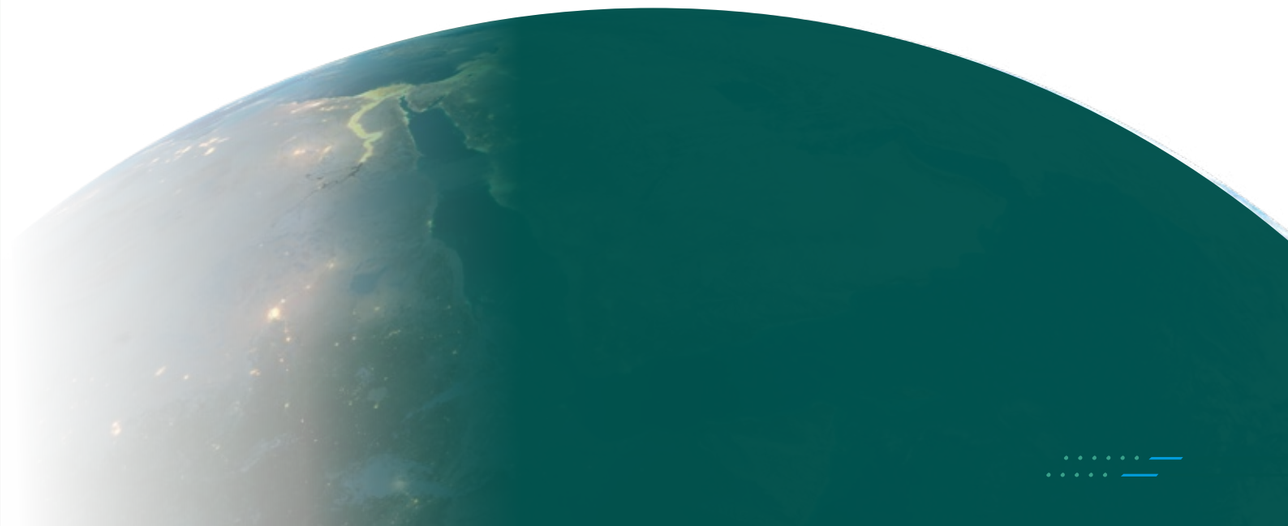

إنجازات وزارة التجارة لعام 2023م

- نفاذ نظام الشركات الجديد وإطلاق الخدمات الإلكترونية بتاريخ 1444/06/26هـ الموافق 2023/01/19م، كأحد إنجازات رؤية السعودية 2030 لتحفيز المنظومة التجارية والاستثمارية وتنميتها، وإصدار اللائحة التنفيذية للنظام، كما حققت الوزارة عددًا من الإنجازات في هذا الإطار من أبرزها:
  - » تجهيز البنية التحتية (الإجرائية والتقنية والتشغيلية) لتفعيل نظام الشركات الجديد.
  - » إطلاق حملة توعوية وإعلامية بنفاذ نظام الشركات الجديد، وإيضاح أبرز مكتسباته وخطوات الحصول على خدمات الشركات.
  - » أتمتة الخدمات المقدمة لكافة أنواع الكيانات التجارية
- تعزيز منظومة التشريعات من خلال إعداد وتطوير أكثر من نظام ولائحة وتنظيم، أبرزها:
  - » إصدار تعديل اللائحة التنفيذية لنظام الامتياز التجاري.
  - » إصدار اللائحة المنظمة لعمل اللجان الوطنية واللجان القطاعية في نظام الغرف التجارية.
  - » دراسة المشروعات الآتية لدى الجهات التشريعية:
    - نظام المعاملات التجارية.
    - نظام السجل التجاري.
    - نظام الأسماء التجارية.
    - نظام حماية المستهلك.

    وجرى استطلاع مرئيات العموم والمختصين حيال مشروعات الأنظمة واللوائح أعلاه.
- تطوير السياسات العامة للقطاعات الرئيسية في الوزارة بما يسهم في تكامل الأنظمة وانسجام أحكامها ووضوحها.
- بلغت نسبة الأحكام القضائية الصادرة لصالح الوزارة 94% في القضايا المقامة ضدها.
- مراجعة 110 وثائق تشريعية في الأنظمة واللوائح المتعلقة بالإقامة في المملكة، وذلك بهدف معالجة أي ثغرات في الأنظمة والحد من انتشار جريمة التستر.
- حوكمة أعمال لجان النظر في مخالفات الأنظمة التجارية.
- تخصيص دائرة في المحاكم الجزائية لمكافحة التستر التجاري ضمن المحاكم الجزائية، للنظر في قضايا التستر، لرفع كفاءة وجودة نظر دعاوى التستر التجاري وذلك بالتعاون بين وزارة التجارة ووزارة العدل.
- وضع عدد من السياسات العامة المنظمة لأعمال الوزارة.
- تقييم الالتزام بتطبيق الإجراءات المعتمدة للخدمات الجوهرية التي تمس العميل الخارجي.
- اندماج مراكز الاتصال لقطاع الأعمال بالوزارة مع المركز السعودي للأعمال الاقتصادية.
- نقل ملف التوطين من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية للوكالة المساعدة للتوطين بوزارة التجارة، وحصر تحديات ومقترحات القطاع الخاص.
- تحديد المميزات التنافسية والفرص الاستثمارية في المناطق.
- إطلاق النظام الإلكتروني الخاص بالرقابة والتفتيش (امتثال).
- تطوير الخدمة الإلكترونية للفرع الرقمي الخاصة بتقديم خدمات الشركات والسجلات التجارية.

+870 ألف
زيارة تفتيشية على المحال التجارية

+478 ألف
بلاغ تم معالجته

+52 ألف
زيارة رصد أسعار السلع التموينية

تابع: الملخص **التنفيذي**

- الربط التقني مع 26 منشأة في قطاعات السلع الأساسية والضرورية لضمان استدامة المخزون الإستراتيجي.
- تم تطوير مركز للبيانات التجارية حيث يحتوي على مؤشرات تفاعلية ونظام لرصد الأسعار.
- تطوير نظام تقني لرصد الأسعار لتمكين المراقبين من تتبع ومراقبة بعض المنتجات المستهدفة.
- 12 منشأة تجارية تحصل على منحة حزم تقنية بعد تخرجهم من مسرعة التجارة الإلكترونية والتي استمرت 16 أسبوعًا.
- تم تدشين خدمة التجيير الآلي للبطاقات الجمركية للسيارات في منصة أبشر؛ لتوفير خدمات مؤتمتة، وتسهيل الإجراءات للمنشآت المستفيدة وتمكين الـوزارة من تتبع المركبات إلى حين إصـدار رخص السير.
- قامت الوزارة بتدريب 23 قائداً من القيادات العليا في جامعة جورج تاون بالولايات المتحدة الأمريكية وذلك لتعزيز المهارات القيادية.
- توفير 280 فرصة تدريبية حضورية موجهة لمنسوبي وزارة التجارة مع مراكز التدريب الشريكة لزيادة المعرفة والمهارات التي يحتاج إليها الموظفون.
- تـدريـب 831 مراقبًا تجاريًا على نـظام البلاغات والتفتيش الإلكتروني الموحد (امتثال) لرفع كفاءة الأداء.
- تصدرت الوزارة للمرة الخامسة على التوالي قائمة الأجهزة الحكومية المتفاعلة مع البرنامج الإعلامي الموحد GRID التابع لـوزارة الإعـلام، نظير موادها الإعلامية المنشورة، وتغطياتها الميدانية، والإنتاج الرقمي وخططها الإعلامية.
- إطـلاق مـشـروع حـوكـمة الـرسـائـل النصية الحرة للتواصل مع المستفيد الخارجي.
- إطلاق حملات موجهة مع وكلاء السيارات لمعالجة أسباب تأخر تسليم المركبات للمستهلكين، والرد على ما يثار حول ارتفاع الأسعار.
- إصدار نشرات ربعية لقطاع الأعمال، وإبـراز النمو في أكثر من 45 نشاطًا واعدًا في رؤية السعودية 2030.
- إطلاق حملة توعوية بحقوق المساهم فيما يتعلق بسجل المساهمين.
- 43 مليون زيـارة لموقع الـوزارة الإلكتروني، حيث ساهمت الحملات التسويقية الموجهة في نمو أعداد الزيارات بنسبة 26% عن عام 2022م.
- 48 حملة إعـلامـيـة وتـوعـويـة للمستجدات في قطاع الأعمال والتوعية بالخدمات الجديدة، وتوعية المستهلك بالحقوق والواجبات.
- +20 مليون رسالة نصية أُرسلت للمستفيدين من خدمات الوزارة من المواطنين والمقيمين.
- +19 مليون مشاهدة لمحتوى الوزارة المرئي على منصات التواصل الاجتماعي، فيما تجاوز عدد ظهور المحتوى حاجز الـ(+72) مليون.
- عملت الـوزارة على تقييم المتاجر الإلكترونية من خلال شروط ومعايير محددة، ليسهل للمستهلك معرفة تقييم المتاجر.
- إطـلاق 61 حملة توعوية لقواعد الامـتـثـال وأبـرز القصص المؤثرة في مكافحة التستر التجاري.
- إطـلاق وحـدة الـعـمـل الـتـطـوعـي لتعزيز الخدمة المجتمعية وثقافة العمل التطوعي في الـوزارة والجهات التابعة.

الفرص والتطلعات:

- تطويـر الأنظمـة والتشـريعات والإجـراءات، وتعزيـز التحـول الرقمـي، وحمايـة المسـتهلك.

تحقـيق الـرؤيــة

1,083
مُخرَجًا ومَعْلَمًا مكتملًا

33
مؤشرًا يتم قياسه

30
خطة تصحيحية للمؤشرات والمبادرات

12
مبادرة مستحدثة تمت الموافقة على تمويلها

18
مبادرة على المسار

15
مبادرة مستحدثة

03
مبادرات اكتمل تنفيذها في العام 2023م

*جميع البيانات المذكورة هي على مستوى منظومة التجارة

02

ثانيًا: التقرير التفصيلي

2-1 المقدمة

2-2 التوجه الإستراتيجي

2-3 موجز الأداء

2-4 أبرز الأعمال والإنجازات

2-5 الفرص والعوامل المساعدة على تحقيقها

2-6 تطلعات عام 2024م

1.2 المقدمة

الوزارة في كلمات:

أُنشئت وزارة التجارة بموجب المرسوم الملكي رقـم: 5703/5/22/10 بتاريخ 1373/7/11هـ لتنظيـم قطاع التجـارة في المملكة ومراقبته وتنميته وحماية مستهلكيه؛ وخـلال مسيرتها الممتدة لنحو نصف قرن، شهدت الوزارة تطويراً متواتراً في تنظيماتها وهياكلها الإدارية، وحتى في مسماها.

ومع انطلاقة رؤية السعودية 2030م ركزت الوزارة جهودها الإستراتيجية على تنمية القطاع التجاري وتعزيز استدامته، وحرصت على سن التشريعات وتطوير اللـوائح والإجـراءات والخـدمات التي تسـهم فـي الارتـقـاء ببيئة الأعـمـال التجارية بالمملكة، وسعت نحو تعميق الـشـراكـات الإسـتـراتـيـجـيـة مـع مختلف الجهات ذات العلاقة محليًا ودوليًا، وهيأت المناخ الملائم لتعزيز أواصر الثقة بين التاجر والمستهلك، وغير ذلك من أعمال وجهود كبيرة تستهدف جميعها تحقيق مستهدفات الرؤية للوصول لاقتصاد وطني مزدهر يواكب المتغيرات والتطورات المتسارعة التي تشهدها التجارة عالميًا، ويعزز مكانة المملكة الاقتصادية كوجهة مفضلة للتجارة في منطقة الشرق الأوسط والعالم، ويحقق موقعًا ريادياً عالمياً لقطاع التجارة السعودي في بيئة عادلة ومحفّزة وجاذبة.

من مهام الوزارة:

01
دراسة طلبات تأسيس الشركات أو تصفيتها وضبط المخالفات المتعلقة بأحكام نظام الشركات.

02
إصدار السجلات التجارية والرقابة اللاحقة عليها.

03
دراسة طلبات وعقود الوكالات التجارية، وإصدار شهادات التسجيل اللازمة، ومراقبة أعمال الوكالات التجارية وضبط المخالفات، وتنفيذ أحكام النظام.

04
المشاركة في وضع وتنفيذ السياسات التجارية.

05
اقتراح مشروعات الأنظمة واللوائح التجارية، ومراجعة الأنظمة واللوائح المعمول بها، والإشراف على تطبيق مختلف الأنظمة التجارية.

06
تنظيم وسائل تنمية التجارة الداخلية، والإشراف على الأسواق الداخلية وحمايتها.

07
ضمان وفرة السلع الأساسية والضرورية في الأسواق المحلية واستقرار الإمدادات.

08
مراقبة الأسواق.

09
قيد الأسماء التجارية والرقابة اللاحقة عليها.

10
متابعة تحقيق الامتثال بالمنشآت التجارية والمتاجر الإلكترونية لأنظمة الوزارة المعنية بحماية المستهلك، وضبط المخالفات.

11
تسجيل وتبويب وتصنيف ونشر المعلومات الخاصة بالأنشطة التجارية والخدمات وتوعية التاجر والمستهلك.

12
دراسة متطلبات التوطين للأنشطة التابعة لوزارة التجارة والإشراف على إصدار القرارات المنظمة لذلك وتعديلاتها.

13
إصدار تراخيص المهن الحرة في عدد من المجالات.

14
قيد الامتياز التجاري وضبط المخالفات وتنفيذ أحكام النظام.

15
تتبع سلاسل الإمداد لكافة السلع.

الغرض من التقرير وأهميته:

أعدت الوزارة تقريرها السنوي لعام 2023م، استجابة لمتطلبات المادة (29) من نظام مجلس الوزراء، والتي نصّت على أن ترفع جميع الوزارات والأجهزة الحكومية تقريراً إلى رئيس مجلس الـوزراء خلال تسعين يومًا من بداية كل سنة مالية، تستعرض فيه ما حققته من إنجازات، وما واجهها من صعوبات وما تراه من مقترحات لتحسين سير العمل فيها. وتنبع أهمية هذا التقرير بوصفه الوثيقة الرسمية الاتصالية الأشمل التي تعطي صورة كاملة عن أعمال الوزارة في عام 2023م وتوضح مدى تحقيق الأهداف والأولويات، ومدى مواءمتها وارتباطها بتوجهات الدولة، كما يقدم صورة لمؤشرات الأداء التي بدورها تبيّن مدى جودة أداء الوزارة في جوانب متعددة؛ مما يعد أساسًا يُستند عليه في وضع عمليات المعالجة والتحسين للوصول للكفاءة الأعلى في الأداء لتحقيق المستهدفات.

منهجية إعداد التقرير:

- ### منهجية بناء المحتوى وهيكلته

تم الالتزام بمنهجية بناء المحتوى وهيكلة التقرير على دليل التقارير السنوية للأجهزة العامة الصادر من المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة "أداء"، وذلك بناءً على الأمر السامي الكريم رقم 22364 وتاريخ 1438/5/13هـ.

- ### مصادر البيانات

جرى حصر جميع بيانات التقرير السنوي 2023م من عدة مصادر: الوكالات والإدارات العامة لوزارة التجارة، مكتب تحقيق الرؤية من خلال نموذج موحد يسلم خلال خطة زمنية محددة.

- ### حصر وتحليل البيانات

اعتمد التقرير على منهجية حصر البيانات الكمية والنوعية، واتباع المنهج الإحصائي لعرض مستوى الأداء في الجوانب المتعددة للوزارة وتصنيف وتحليل البيانات لعرض المنجزات وصياغة التحديات خلال خطة زمنية محددة لعام 2023م ومقارنتها بمنجزات عام 2022م متى ما أمكن ذلك.

أجزاء التقرير:

يشتمل التقرير السنوي على أبواب رئيسية هي: القسم التمهيدي، والتقرير التفصيلي، والنظرة العامة للوضع الراهن لوزارة التجارة 2023م، وفي التقرير التفصيلي استعرض التقرير تفاصيل إنجازات وأعمال وزارة التجارة وأدائها مزوداً بالأرقام والإحصاءات والمقارنات.

2.2 التوجه الإستراتيجي

الرؤية

تحـقيق مـوقع ريـادي لقطـاع التجارة السعودي في بيئة عادلة ومحفّزة.

الرسالة

تعزيز قدرات قطاع التجارة، وحماية مصالح المستفيدين، عبر تطوير ووضـع سياسات وآليات تنفيذ فعالة، تسهم في تحقيق تنمية اقتصادية مُستدامة.

الركائز الإستراتيجية

- تجارة مزدهرة
- تفوق مؤسسي

القيم

- احترام الحقوق
- سرعة الاستجابة
- العمل بروح الفريق
- المبادرة
- الإبداع

أولاً: الأهداف الإستراتيجية

01

تعزيز وتعظيم ثقة المتعاملين

زيادة ثقة المنشآت التجارية في البيئة التجارية، وثقة المستهلِكين في السوق السعودي.

02

ضمان استدامة المخزون الإستراتيجي من السلع الأساسية

ضمان توفُّر مخزون إستراتيجي من السلع الأساسية والإستراتيجية لتغطية ثلث الاستهلاك المحلي سنويًا؛ لمواجهة أي ظروف طارئة وتحديات وتقلبات في الإنتاج والأسعار محليًا وعالميًا، وذلك من خلال استحداث آليات عمل لتحقيق الرقابة على السلع الضرورية، وكذلك آليات تحديد مخزون المملكة منها واحتياجاتها، والإنذار المبكر لأي تغيُّر في الأسعار أو الوفرة.

03

الارتقاء بقطاع التجزئة وتعزيز الممارَسات التجارية السليمة

العمل على تطوير قطاع التجزئة في المملكة، وزيادة إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي، والتحول من التجارة التقليدية إلى التجارة الحديثة، بالإضافة إلى الإسهام في ضمان تطبيق الأنظمة والإجراءات التي تعزز الممارَسات التجارية السليمة لخفض نسبة التستر والغش التجاري التي أدت إلى تدنّي مستوى الخدمات في هذا القطاع.

04

تحسين كفاءة استغلال الموارد في الوزارة

تحسين كفاءة استغلال موارد الوزارة الخمسة (البشرية، المالية، الأنظمة التقنية، المعلومات، الأصول والممتلكات)، وذلك من خلال العمل على استحداث آليات لرفع كفاءة وفاعلية هذه الموارد وبأقل تكلفة.

05

رفع مستوى جودة خدمات الوزارة المقدَّمة للمتعاملين وفق معايير التميز المؤسسي

رفع مستوى جودة الخدمات المقدَّمة مِنْ قِبَل الوزارة داخليًا وخارجيًا، بما يُسهم في زيادة نسبة رضا المتعاملين عن الخدمات المقدَّمة، وبما يتناسب مع احتياجاتهم وتوقعاتهم من حيث سرعة الوقت لتقديم الخدمة وبكفاءة عالية.

06

تمكين أعلى مستويات النضج والجاهزية الرقمية في الوزارة

تطوير القدرات التقنية للوزارة، كتطوير وبناء البنية التحتية لتقنية المعلومات، وأتمتة الأنظمة والعمليات التقنية لرفع مستوى الرقمنة والتطوير في تقديم الخدمات الحكومية للمتعاملين، بالإضافة إلى رفع مستوى أمن المعلومات.

07

الارتقاء ببيئة عمل داخلية محفزة وحاضنة للإبداع

خلق بيئة عمل محفزة للموظفين تعزز الإبداع والابتكار، والتي بدورها تعمل على تأهيل الكوادر البشرية، والاحتفاظ بأفضل المواهب؛ لتحقيق أداء متميز في الوزارة، من خلال رفع مستوى كفاءة الأداء والإنتاج والفاعلية في العمل، بالإضافة إلى التحسين المستمر للعمل بما يشمله من تجديد وإبداع.

08

التحسين والارتقاء ببيئة الأعمال التجارية

تسهيل ممارَسة الأعمال التجارية في المملكة فيما يخص بدء النشاط التجاري وضمان استمرار ممارسته بكفاءة عالية، وذلك من خلال تطوير وتحسين البيئة التشريعية في المملكة وفقًا للمتغيرات المحلية والعالمية، بالإضافة إلى توفير مناخ تجاري محفز ومنافس وفق أفضل الممارَسات العالمية.

09

تمكين وتحفيز بيئة التجارة الإلكترونية في المملكة

تحفيز الجهات المعنية على تبنّي وتطبيق ممارَسات التجارة الإلكترونية لتوسيع التواجد الإلكتروني للأنشطة التجارية المختلفة؛ مما يُسهم في رفع مساهمة التجارة الإلكترونية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي للمملكة.

أهداف الوزارة على مستوى رؤية السعودية 2030:

رؤيـــة VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

3.1.1 تسهيل ممارسة الأعمال

مبادرات الوزارة المرتبطة بالهدف

1. تطوير الممارسات التجارية المناسبة.
2. أدوات وممكّنات تطوير الأنظمة والسياسات وتطبيقها.
3. تطوير تشريعات التجارة.
4. تأسيس البنية التحتية لتحفيز وتمكين التجارة الإلكترونية.
5. التحول الرقمي لمنظومة التجارة.

4.3.2 زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد

مبادرات الوزارة المرتبطة بالهدف

1. تمكين البرنامج الوطني لمكافحة التستر التجاري.

3.3.5 تطوير قطاع التجزئة

مبادرات الوزارة المرتبطة بالهدف

1. تطوير ورفع جودة المتاجر في قطاع التجزئة.

مؤشرات الوزارة المرتبطة بالهدف

1. حجم مبيعات قطاع التجزئة عبر المدفوعات الإلكترونية.
2. نسبة مشاركة قطاع التجزئة في الناتج المحلي.

6.2.2 تعزيز اهتمام الشركات باستدامة الاقتصاد الوطني

مبادرات الوزارة المرتبطة بالهدف

1. تطوير ودعم الشركات العائلية نحو الاستدامة في أداء الأعمال.

5.3.2 دعم قنوات التواصل مع المواطنين ومجتمع الأعمال

مبادرات الوزارة المرتبطة بالهدف

1. مركز الاتصال والتواصل الموحد.

مؤشرات الوزارة المرتبطة بالهدف

1. نسبة رضا مجتمع الأعمال عن قنوات التواصل الحكومية.

نسبة مبادرات الوزارة التي على المسار من إجمالي المبادرات النشطة للوزارة

%100

3.2 موجز الأداء

1. المؤشرات الدولية المرتبطة بالوزارة وترتيب المملكة وفقًا للمؤشر الدولي:

حققت المملكة العربية السعودية مراكز عالمية متقدمة في تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية (IMD 2023)، حيث جاء ترتيبها في المرتبة السابعة عشرة من أصل (64) دولة، هي الأكثر تنافسية في العالم، لتصبح ضمن الدول العشرين الأولى لأول مرة.

وفي المجالات المرتبطة بالتجارة، حققت المملكة الإنجازات التالية:

المرتبة الثالثة عالميًا

في مؤشر التحول الرقمي في الشركات، ومؤشر تكلفة رأس المال، ومؤشر تضخم أسعار المستهلك

المرتبة الرابعة عالميًا

في مؤشر التبادل التجاري

المرتبة السابعة عالميًا

في مؤشر دعم التشريعات لإنشاء الشركات

المرتبة العاشرة عالميًا

في مؤشر الشركات الكبيرة

2. مدى رضا المستفيدين عن خدمات الوزارة في عام 2023م:

%95
رضا مجتمع الأعمال

%93
رضا العملاء عن الفرع الرقمي

%90
فروع الوزارة

%89
مركز الاتصال الموحد

%87
رضا العملاء عن خدمات قطاع الأعمال

%87
الخدمات الإلكترونية

أعمال الوزارة وإنجازاتها في عام 2023م

1. قطاع الأعمال
2. قطاع المستهلك
3. البيانات وذكاء الأعمال
4. مكافحة التستر التجاري
5. البيئة الداخلية

1. الإنجازات:

نظام الشركات الجديد

أ. تشريعي

- **نفاذ نظام الشركات الجديد:**
  - بدء سريان نظام الشركات الجديد بتاريخ 19 يناير 2023م الموافق 26 / 02 / 1444هـ.
  - استطلاع رأي العموم فيه ومناقشته مع القطاع الخاص والجهات الحكومية المعنية، واعتماده من مركز الحكومة ومجلس الشورى.
  - التنسيق مع القطاع العام والخاص على اللائحة التنفيذية واستطلاع رأي العموم فيها إلى أن صدرت خلال المدة المحددة.
  - تفاعل القطاع الخاص بشكل إيجابي ولله الحمد مع النظام والتسهيلات التي وردت فيه كما تم الاستفادة من الأشكال الجديدة للشركات التي أقرها النظام.

- **إصدار اللائحة التنفيذية لنظام الشركات:**

عملت الوزارة على إعداد الهيكل التشريعي للائحة التنفيذية لنظام الشركات بناءً على النصوص النظامية، وتحديد نوع التفويض التشريعي وموضوعه وذلك بهدف بيان الأحكام التفصيلية والقواعد الإجرائية اللازمة لتنفيذ النظام بما يسهم في تحقيق أهدافه ويضمن فاعلية وسهولة تطبيق أحكامه.

وقد نتج عن ذلك تحديد (خمسة وتسعين) موضوعًا مستهدفًا بالتنظيم، ومن أهمها

- آلية إيداع القوائم المالية.
- مدة تعيين مراجع الحسابات والمشرف على عملية المراجعة.
- معايير الإعفاء من متطلب مراجعة الحسابات لدى الشركات متناهية الصغر والصغيرة.
- ضوابط توزيع الأرباح المرحلية.
- الأحكام التفصيلية لواجبات العناية والولاء.
- أسلوب التصويت على أعضاء مجلس الإدارة وعزلهم.
- ضوابط صرف المكافآت وحالات عدم الاستحقاق.
- ضوابط توجيه الدعوة من خلال استخدام وسائل التقنية الحديثة.
- ضوابط إصدار وتحويل أنواع وفئات الأسهم.
- الأحكام التفصيلية للشركة ذات المسؤولية المحدودة فيما يتصل بجواز تصويت المدير على الأعمال والعقود التي له فيها مصلحة.
- نصاب صحة قرار عزل المدير الشريك في الشركة.
- ممارسة الشريك حق الأولوية في امتلاك الحصص عند زيادة رأس مال الشركة.
- ضوابط استخدام أرباح الشركة غير الربحية سواء في تنمية استثماراتها أو صرفها على المجالات والمصارف.
- شروط وضوابط تأسيس الشركة المهنية من شخص واحد.
- ضوابط تأسيس شركة لممارسة أكثر من مهنة حرة واحدة.

كما تضمن أيضًا ضوابط وشروط تأسيس أو مشاركة شركة مهنية غير سعودية مع المرخص لهم بممارسة المهن الحرة، وضوابط مشاركة غير المرخص له في الشركة المهنية، وأحكام تحول الشركات واندماجها وتقسيمها، وإجراءات تقديم العرض الإلزامي.

أهداف إستراتيجية ارتبطت بالمنجزات:

- تعزيز وتعظيم ثقة المتعاملين
- التحسين والارتقاء ببيئة الأعمال التجارية
- تحسين كفاءة استغلال الموارد في الوزارة
- رفع مستوى جودة خدمات الوزارة المقدَّمة للمتعاملين وفق معايير التميز المؤسسي

أعمال الوزارة وإنجازاتها في عام 2023م:

أولًا: قطاع الأعمال

واستتبعت الوزارة أعمالها بدراسة وتحليل أفضل الممارسات الدولية في الدول الرائدة وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وبريطانيا، وألمانيا، وفرنسا، وسنغافورة بالإضافة إلى ثلاث دول خليجية هي الكويت وعمان والإمارات، وكذلك تقارير وتوصيات البنك الدولي، ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي "الأونيسترال".

وبناء على ذلك أعدت الوزارة مشروع اللائحة واستطلعت بشأنه مرئيات المختصين والعموم وطورت المشروع في ضوء ما وردها، وأصدرت اللائحة التنفيذية.

- **تطوير مجموعة من إجراءات العمل التي تغطي عدداً من الأنظمة التشريعية ومن أبرزها نظام الشركات الجديد:** بناء وتطوير 59 إجراء عمل يعكس التغيرات التي نشأت نظراً لصدور نظام الشركات الجديد، وربطها بالمستوى الأول ضمن ما يعرف اصطلاحًا بسلاسل القيم، والحصول على اعتمادات مسؤولي الإدارات المرتبطة.

ب. إجرائي

- **إتمام دراسة آلية تطبيق المخالفات الفورية بشأن مخالفة عدم إيداع القوائم المالية وفقًا لنظام الشركات الجديد:** تمهيداً للعمل على تطويرها تقنيًا، قامت الوزارة بتقديم دراسة آلية تطبيق المخالفات الفورية الواردة في نظام الشركات الجديد بشأن مخالفة عدم إيداع القوائم المالية.
- **تطوير أعمال الضبط في نظام الشركات واستحداث فريق مراقبة الجودة وحوكمة ضوابط المكافآت:** قامت الوزارة بتطوير أعمال الضبط ورفع الجودة في نظام الشركات وذلك بهدف ترسيخ وتطبيق أفضل الممارسات، كما استحدثت فريقاً لفحص العمليات على الخدمات المقدمة للشركات والتأكد من فعالية الجودة، كما عملت على إعداد ضوابط ومعايير مكافأة أعضاء الضبط لنظام الشركات.

ت. تقني

- **تحديث متطلبات الإحالة إلى لجنة النظر في مخالفات أحكام الشركات وفقاً لنظام الشركات الجديد:** قامت الوزارة بتحديث متطلبات الإحالة الإلكترونية في مخالفات أحكام الشركات بما يتواءم مع نظام الشركات الجديد.
- **تطوير نظام الإشعارات الموجه للشركات (المساهمة والمحدودة) بالمتطلبات النظامية وفقاً لنظام الشركات الجديد:** جرى تطوير نظام الإشعارات الموجه للشركات (المساهمة والمحدودة) بالمتطلبات النظامية بهدف رفع مستوى الامتثال الطوعي للشركات وفقًا لنظام الشركات الجديد.
- **تحديث أدلة الإجراءات بما يتوافق مع نظام الشركات الجديد:** تحديث متطلبات وإجراءات تقديم الخدمات إلكترونياً، وتحديد رسوم تقديم هذه الخدمات والمنصات الخاصة بها؛ وذلك تزامناً مع نفاذ نظام الشركات الجديد.
- **تقديم خدمات الشركات حسب النظام التشريعي الجديد عبر منصة المركز السعودي للأعمال الاقتصادية:** أطلقت الوزارة خدمات رقمية لعقود الشركات والأنظمة الأساسية عبر منصة المركز السعودي للأعمال وذلك لتسهيل بدء وممارسة وإنهاء العمل التجاري عبر بوابة موحدة للأعمال التجارية، بما يلبي احتياجات ومتطلبات ريادة الأعمال ونمو رأس المال الجريء، بالإضافة إلى تنظيم كافة الأحكام المتعلقة بالشركات (التجارية - غير الربحية - المهنية) في نظام إلكتروني واحد،وفقًا لنظام الشركات الجديد. حيث شملت هذه الخدمات التالي:

1. تأسيس الشركات لجميع أشكال الشركات (المسؤولية المحدودة، التضامنية، التوصية البسيطة، المساهمة، المساهمة المبسطة) وكذلك جميع صفات الشركات (شخص واحد، مهنية، غير ربحية خاصة، غير ربحية عامة، قابضة).

2. تعديل عقود شركات المسؤولية المحدودة والتضامنية والتوصية البسيطة، وتعديل أنظمة الأساس للشركات المساهمة والمساهمة المبسطة. شاملًا جميع صفات الشركات (شخص واحد، مهنية، غير ربحية خاصة، غير ربحية عامة، قابضة).
3. تصحيح أوضاع (مواءمة) عقود شركات المسؤولية المحدودة والتضامنية والتوصية البسيطة، وكذلك أنظمة الأساس للشركات المساهمة والمساهمة المبسطة، حسب النظام التشريعي الجديد للشركات. شاملًا جميع صفات الشركات (شخص واحد، مهنية، غير ربحية خاصة، غير ربحية عامة، قابضة).
4. تقديم خدمات تأسيس وتعديل عقود/أنظمة أساس الشركات الصادرة بموجب ترخيص من وزارة الاستثمار.

ث. تسويقي توعوي خارجي

- **رفع وعي التجار والمستثمرين بنظام الشركات الجديد:** عقد لقاءات مفتوحة في مجلس سمو أمير منطقة الرياض، ومجلس سمو أمير المنطقة الشرقية، ومجلس سمو أمير منطقة المدينة المنورة، ومجلس سمو أمير منطقة الجوف مع رجال الأعمال والمهتمين بالتجارة للتعريف بنظام الشركات الجديد، كما عقدت ورش عمل في غرفة الرياض، وغرفة أبها، وغرفة المدينة المنورة مع رجال الأعمال للتعريف بنظام الشركات الجديد.
- **حملة سريان نظام الشركات الجديد وصدور لائحته التنفيذية:** أطلقت الوزارة الحملة الإعلامية لسريان نظام الشركات الجديد ولائحته التنفيذية للتوعية بالنظام ومكتسباته للبيئة التجارية والاستثمارية في المملكة. حققت الحملة نتائج، أبرزها:
  - 4 لقاءات مع أمراء المناطق في: الشرقية، الرياض، المدينة المنورة، الجوف.
  - 1.3 مليون منشأة أُرسل لها رسائل نصية عبر النظام بواسطة الوزارة.
  - 5 ملايين ظهور على وسائل التواصل الاجتماعي.
  - 500 ألف زيارة لصفحة الحملة ونظام الشركات على موقع وزارة التجارة.
  - 87 محتوى بصري "إنفوجرافيك" منشورًا على حسابات الوزارة والجهات الشريكة.
  - 25 فيديو توعوي للنظام يسلط الضوء على مكتسباته للبيئة التجارية تم إنتاجها بواسطة الوزارة وشركائها.
  - 485 ألف منشأة تم الوصول المباشر لها بواسطة لينكد إن ومنصات التواصل.

ج. توعوي داخلي

- **العمل مع مقدمي الخدمات للتأكد من صحة التعامل مع الطلبات وفق النظام الجديد:** تقديم الدعم اللازم للفروع ومراكز الأعمال مع نفاذ نظام الشركات الجديد من خلال القيام بالزيارات الميدانية للفروع ومراكز تقديم الخدمة والوقوف على جاهزية قنوات تقديم الخدمة ومقدميها ومدى امتثالها وتوافقها مع نظام الشركات الجديد.
- **توعية موظفي الوزارة والمركز السعودي للأعمال الاقتصادية بنظام الشركات الجديد:** عقد 15 ورشة عمل داخلية لموظفي الوزارة وموظفي المركز السعودي للأعمال الاقتصادية للتعريف بنظام الشركات الجديد.

الغرف التجارية

أ. تشريعي

- **إصدار اللائحة المنظمة لعمل اللجان الوطنية في اتحاد الغرف واللجان القطاعية في الغرف التجارية:** جاء إعداد مشروع اللائحة بناء على المادة (التاسعة والخمسين) من نظام الغرف التجارية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/37) وتاريخ 1442/04/22هـ، وقد روعي في إعدادها استطلاع أفضل الممارسات والتجارب الدولية النظيرة في تكوين وبناء اللجان على المستوى الوطني والمستوى المحلي، واستطلاع مرئيات التجار والخبراء وأصحاب العلاقة في موضوعات اللائحة، وعرضها على الجمهور عبر الاستطلاع العام لتجويد أحكامها بما يتوافق مع الأحكام النظامية الواردة في نظام الغرف التجارية.

وقد جاء بناء اللائحة مراعيًا لأهداف رفع جودة أداء اللجان على المستوى الوطني والقطاعي باستحداث تقييم أدائها بشكل دوري سواء من قبل مجلس اتحاد الغرف التجارية السعودية بالنسبة للجان الوطنية أو من قبل الغرف التجارية بالنسبة للجان القطاعية، كما بنيت هيكلة اللجان على مستويين وطني وقطاعي ينقسم الوطني لرئيسي وخاص، يتولى الرئيسي رعاية مصالح وأنشطة القطاع الاقتصادي بشتى فروعه وأقسامه، ويتولى الخاص رعاية مصالح وأنشطة فرع من فروع القطاع الاقتصادي الرئيس على المستوى الوطني، بينما تتولى اللجان القطاعية رعاية مصالح وأنشطة القطاعات الاقتصادية على المستوى المحلي إضافة لتمثيلها القطاع على المستوى الوطني ضمن اللجان الوطنية.

ولتحقيق قدر من الفعالية والمرونة في تكوين اللجان شُكلت اللجان على أساس تحديد عدد الأعضاء المكون لبنائها مع مراعاة آلية الانتخاب أو الترشيح استنادًا لأحكام النظام المقررة للانتخاب بالنسبة للجان القطاعية أو الترشيح بالنسبة للجان الوطنية وتحديد نصاب الأعضاء باتباع معيار الحد الأدنى، ولزيادة جودة مخرجات اللجان على المستوى الوطني اسْتُحْدِثت لجان تنفيذية لتنفيذ قرارات اللجان ومتابعة أنشطتها بما يعود بالفائدة المرجوة على القطاع الاقتصادي.

وروعي في تحديد الاختصاص والصلاحيات للجان على المستوى الوطني والقطاعي ربطها في أهدافها المتوخاة عبر تعيين وتحديد أهداف اللجان على المستوى الوطني أو المستوى القطاعي، كما حددت صلاحيات واختصاصات رؤساء اللجان والأمين العام في اتحاد الغرف بالنسبة للجان الوطنية أو للغرف التجارية بالنسبة للجان القطاعية.

وتطرقت اللائحة في موضوعاتها لأحكام آلية عقد اجتماعات اللجان، وأحكام انتهاء عضوية أعضائها، وأحكام إسقاط عضويتهم، وشروط اكتساب عضوية اللجان، ولتجديد الدماء في اللجان وحدّدت مدة دورة عضوية كل لجنة على المستوى الوطني والمستوى القطاعي وذلك لخلق فرص أكبر لمشاركة المهتمين من المختصين في ذات أنشطة القطاع بما يسهم في رفع جودة المخرجات وتحقيق الأهداف.

ب. إجرائي

- **دمج غرفة القويعية في غرفة الرياض:** وفقًا للقرار الوزاري بتاريخ 2023/2/6م القاضي بدمج غرفة القويعية في غرفة الرياض، تم الانتهاء من نقل الاشتراكات ومعالجة أوضاع الغرفة.
- **دمج غرفة البكيرية في غرفة القصيم:** وفقًا للقرار الوزاري بتاريخ 2023/2/17م القاضي بدمج غرفة البكيرية في غرفة القصيم، تم الانتهاء من نقل الاشتراكات ومعالجة أوضاع الغرفة.
- **تعزيز الشراكات الإستراتيجية بين الغرف والغرفة الإسلامية:** توقيع اتفاقية بين غرفة مكة المكرمة وغرفة المدينة المنورة والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة (إحدى المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي) بهدف تعزيز الشراكات الإستراتيجية بين الغرف الثلاث.
- **اعتماد نتائج تقييم الغرف التجارية:** اعتمدت الوزارة نتائج تقييم الغرف التي تخضع لمعايير تقييم إنشاء أكثر من غرفة في المنطقة الإدارية الواحدة، ووجهت الغرف التي تتطلب تصحيحاً وفقاً لتلك المعايير.
- **تشكيل مجلس إدارة اتحاد الغرف السعودية:** تشكيل مجلس إدارة اتحاد الغرف السعودية للدورة الحالية ولمدة 3 سنوات وفق القرار الوزاري بتاريخ 1444/7/9هـ الموافق 2023/01/31م.
- **متابعة عقد الجمعية العمومية لـ 26 غرفة تجارية واتحاد الغرف:** أشرفت الوزارة على عقد الجمعية العمومية للغرف التجارية واتحاد الغرف، وقامت بتحليل قوائمها المالية وإعداد التقارير المالية الخاصة بالغرف.
- **تشكيل مجالس إدارات الغرف التجارية:** أصدر معالي الوزير عددًا من قرارات تشكيل مجالس إدارات الغرف التجارية وذلك لغرفة المدينة المنورة، ونجران، وجدة، والطائف، والجوف، وعرعر، وعنيزة، والزلفي، والمخواة.
- **عقد ورشة عمل مع اللجان الوطنية واللجان الخاصة بالغرف التجارية:** عقدت الوزارة ممثلة بالوكالة المساعدة للتوطين عددًا من ورش العمل واللقاءات مع اللجان الوطنية واللجان الخاصة بهدف استكمال رفع مستوى التوطين في منشآت القطاع الخاص، بالإضافة لمشاركة القطاع الخاص من خلال اللجان في صناعة مبادرات التوطين الجديدة وإستراتيجيات وتوجهات التوطين المستقبلية لتحقيق مواءمة كاملة مع القطاع الخاص. وسيستمر العمل بعقد الورش وإقامة اللقاءات مع اللجان بشكل الدوري. بالإضافة لتأسيس لجنة خاصة بالتوطين بغرفة الشرقية كنموذج يمكن أن يعمم لاحقاً على بقية الغرف التجارية بهدف العمل على رفع مستوى التوطين بكل منطقة.

ت. تسويقي توعوي خارجي

- **توعية مجالس الغرف التجارية المنتخبة حديثًا:** إعداد دليل خاص لتوعية رؤساء وأعضاء مجالس الغرف وأمناء العموم المنتخبين حديثًا بالأدوار والمسؤوليات المتعلقة بعمل المجلس.

أهداف إستراتيجية ارتبطت بالمنجزات:

- تعزيز وتعظيم ثقة المتعاملين
- التحسين والارتقاء ببيئة الأعمال التجارية
- تحسين كفاءة استغلال الموارد في الوزارة

المخاطر واستمرارية الأعمال

أ. تشريعي

- **إطار عمل وسياسة المخاطر واستمرارية الأعمال:** لرفع كفاءة وجاهزية الوزارة لإدارة المخاطر والأزمات والكوارث وسعيًا للامتثال بالالتزامات القائمة من الجهات الرقابية، قامت الوزارة بإنشاء عدد من أطر العمل والسياسات المرتبطة بها، وشمل ذلك (إطار عمل للمخاطر، سياسة المخاطر، سياسة استمرارية الأعمال)، كما قامت الوزارة بإنشاء وحدة عمليات الطوارئ والأزمات والكوارث لضمان الجاهزية والاستعداد لإدارة الحالات الطارئة عند حدوثها وفقًا لمتطلبات مجلس المخاطر الوطنية.
- **إنشاء لجنة المخاطر واستمرارية الأعمال:** استكمالًا لرحلة رفع نضج الوزارة لإدارة المخاطر المؤسسية علاوة على ما تم إنجازه على المستوى التنظيمي لإدارة المخاطر وتفعيل السياسات وأطر العمل، تم إنشاء لجنة المخاطر واستمرارية الأعمال بقرار وزاري، والتي سبقها اعتماد ميثاق اللجنة وآلية عملها، حيث ستعمل اللجنة على مراجعة المخاطر المرصودة في سجلات المخاطر والتأكد من وضع الجهات المالكة للمخاطر الضوابط التي من شأنها تقليل احتمالية وقوعها أو تقليل أثرها في حال وقوعها.
- **المشاركة في فرضية مواجهة المخاطر المحتملة للسيول والأمطار:** رفعًا للجاهزية وتحديثًا لخطة الاستجابة للمخاطر، شاركت الوزارة بفرضية مواجهة المخاطر المحتملة من السيول والأمطار إلى جانب الدفاع المدني والجهات ذات العلاقة.
- **تقييم دور الإعلام بالاتصال أثناء الأزمة:** أجرت الوزارة تقييمًا شاملًا لكفاءة الخطط الإعلامية والتوعوية والوقائية ومدى فعاليتها، وراجعت الإجراءات وعمليات التنسيق والتكامل بين الجهات ذات العلاقة بتحضير البيانات، وإعداد التقارير والتصريحات، والنشرات الإعلامية، وتنفيذها، ونشرها أثناء الأزمات الاتصالية أو الإعلامية.

ب. إجرائي

- **تحديث سجلات المخاطر:** أكملت الوزارة المرحلة الأولى لتحديث سجلات المخاطر وفقًا لإطار المخاطر المعتمد وذلك من خلال اجتماعات وورش عمل تمت مع الوكالات والإدارات العامة بالوزارة لحصر المخاطر وتحديث السجلات، بهدف تحليل و تقييم و علاج المخاطر المستقبلية و التي قد تؤثر على أهداف الوزارة الإستراتيجية. ويعقب ذلك وضع خطط المعالجة التي ستمكن الوزارة بمشيئة الله من تقليل الأثر الناتج عن وقوع تلك المخاطر و تحديد الآليات للتعامل معها حال وقوعها.
- **تنفيذ عدد من تمارين "صمود 4" مع جهات المنظومة:** نفذت الوزارة عددًا من التمارين الافتراضية وذلك وفقًا للخطة المعدة من مجلس المخاطر الوطنية، والتي تهدف إلى قياس مستوى الجاهزية والاستعداد المسبق والصمود أمام الكوارث والأزمات للجهات الحكومية الرئيسية والجهات التابعة أو المرتبطة بها. حيث عملت الوزارة على تطبيق الفرضيات المحددة من مجلس المخاطر الوطنية واختبار وسائل الاتصال الموجودة وقياس سرعة الاستجابة للفرضية والعمل بعد ذلك على تحسين الآلية المطبقة من خلال تحليل الفجوات المذكورة في تقرير التقييم.

ت. تسويقي توعوي خارجي

- **حملة توعوية تعريفية بالمخاطر واستمرارية الأعمال:** نفذت الوزارة حملة توعية عن المخاطر واستمرارية الأعمال على مستوى منسوبي الوزارة والتعريف بأنواع المخاطر وأهداف استمرارية الأعمال بما يدعم ضمان سير العمل في الوازرة بأعلى المستويات بمواجهة كافة الظروف والتحديات.

أ. تشريعي

المشاركة في إعداد ميثاق الشركات العائلية

ذكر نظام الشركات الجديد دمج ميثاق العائلة في عقد التأسيس للشركة أو نظامها الأساس وأسبغ عليه صفة الإلزامية حيث أصبح من المهم التأكد من تطوير ميثاق عائلي سليم من الناحية النظامية ويتماشى مع أفضل الممارسات، وبحسب بيانات المركز الوطني للمنشآت العائلية فإن (75%) من المنشآت العائلية ليس لديها ميثاق عائلة، وهذا يعد من التحديات التي تواجه المنشآت العائلية من حيث حوكمة المنشأة وإدارتها، وعليه تم العمل في البيئة التشريعية على إعداد ميثاق عائلي للمنشآت بالمشاركة مع المركز الوطني للمنشآت العائلية.

إصدار تعديل اللائحة التنفيذية لنظام الامتياز التجاري

أجرت الوزارة تعديلًا على اللائحة التنفيذية لنظام الامتياز التجاري الصادرة بالقرار الوزاري رقم (00591) وتاريخ 1441/09/18هـ، وذلك بإلغاء العنصر رقم (13) من متطلبات وثيقة الإفصاح الملحقة باللائحة التنفيذية لنظام الامتياز التجاري بعنوان "معلومات الوضع المالي لمانح الامتياز"، كما تم إعادة ترقيم عناصر متطلبات وثيقة الإفصاح تبعًا لذلك.

وقد جاء هذا التعديل بغرض تطوير وتيسير ممارسة نشاط الامتياز التجاري، وذلك من خلال حصر العوائق التي تواجه ممارسي نشاط الامتياز التجاري ووضع الحلول المناسبة لها وذلك بناء على دراسة عدد من التجارب الرائدة وعقد ورش عمل مع عدد من مانحي الامتياز. وبناء على ذلك تم اقتراح تعديل بإلغاء العنصر رقم (13) من وثيقة الإفصاح الملحقة باللائحة التنفيذية وذلك بإلغاء المُتطلب الإلزامي بتضمين وثيقة الإفصاح للقوائم المالية لمانح الامتياز وترك الأمر اختياريًا لاتفاق الأطراف، وجرى استطلاع مرئيات العموم والمختصين حيال هذا المقترح وعليه صدر القرار الوزاري بالتعديل.

وتجدر الإشارة إلى أن التعديل يهدف إلى تعزيز مبدأ حرية التعاقد وترك الأمر للمانح والمحتمل منحه فرصة الامتياز في تقدير المخاطر واتخاذ قرار الاستثمار من عدمه، وتشجيع مانحي الامتياز على عرض أعمال الامتياز الخاصة بهم على شريحة واسعة من أصحاب الامتياز المحتملين والتوسع السريع بما لا يؤثر على جوهر المعلومات المقدمة.

دراسة المشروعات لدى الجهات التشريعية

شاركت الوزارة في دراسة عدد من المشروعات التشريعية لدى هيئة الخبراء, أبرزها

1. مشروع نظام المعاملات التجارية.
2. مشروع نظام السجل التجاري.
3. مشروع نظام الأسماء التجارية.

أهداف إستراتيجية ارتبطت بالمنجزات:

- التحسين والارتقاء ببيئة الأعمال التجارية
- تحسين كفاءة استغلال الموارد في الوزارة
- رفع مستوى جودة خدمات الوزارة المقدّمة للمتعاملين وفق معايير التميز المؤسسي
- الارتقاء ببيئة عمل داخلية محفزة وحاضنة للإبداع
- تمكين أعلى مستويات النضج والجاهزية الرقمية في الوزارة

لجان النظر في مخالفات الأنظمة التجارية

أصدرت لجان النظر في المخالفات 2237 قرارًا.

التمثيل القضائي

بلغ عدد القضايا الواردة 389 قضية، وبلغ عدد الأحكام الصادرة 160 حكمًا، منها 150 حكمًا صادرًا لصالح الوزارة و 10 أحكام صادرة ضدها.

إعداد ورفع مشروع نظام المعاملات التجارية للمقام السامي

أعدت الوزارة مشروع نظام المعاملات التجارية في ضوء اختصاصها العام بالإشراف على التجارة في المملكة، والممنوح لها بموجب نظام وزارة التجارة الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (66) وتاريخ 1374/4/6هـ، ورفعته إلى المقام الكريم، حيث يمثل مشروع النظام أهمية كبيرة نظرًا للحاجة الملحة إلى تطوير الأحكام النظامية التجارية؛ فنظام المحكمة التجارية الصادر في العام 1350هـ يُعد من أقدم الأنظمة في المملكة، وقد أُلغيت أغلب أحكامه بصدور أنظمة أخرى كنظام الشركات ونظام الدفاتر التجارية ونظام الأوراق التجارية ونظام الإفلاس والنظام البحري التجاري، وغيرها؛ بالإضافة إلى أهمية تطوير الأحكام السارية على المسائل التجارية، بحيث توازي مثيلاتها في الدول الأكثر تقدمًا في المجال التشريعي.

هذا وقد تم إعداد مشروع النظام بعد الاطلاع على أبرز التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال، واستطلعت الوزارة مرئيات عدد من المختصين والمهتمين من الجهات الحكومية والقطاع الخاص وأساتذة الجامعات والعموم لضمان شمول أحكامه ومعالجاتها للتحديات وموكبتها للتطورات الاقتصادية والتجارية.

ويهدف مشروع النظام إلى استقرار البيئة المحلية النظامية في المسائل التجارية، وذلك بإيجاد مرجع موحد حاكم للمعاملات التجارية يسهل الرجوع إليه، مما يعزز الثقة بالمعاملات التجارية في المملكة، ومعالجة التحديات ودراسة فرص ومجالات التطوير ذات الصلة. وقد جاء مشروع النظام بأحكام تنظم مزاولة الأعمال التجارية، إذ بين الأعمال التجارية على سبيل الاحتراف والأعمال التجارية المنفردة. كما تضمن مشروع النظام أحكامًا خاصة بالتاجر والمتجر، وأحكامًا تتعلق بالتزامات التاجر والالتزامات التجارية بشكل عام.

كما أولى المشروع عناية بوسائل التقنية الحديثة في السجلات المحاسبية عبر إتاحة الاحتفاظ بالوثائق والمستندات بأي وسيلة إلكترونية وذلك عوضًا عن الاحتفاظ بأصلها، وقرر لها حجية الأصل في الإثبات.

ومن أبرز ملامح مشروع النظام تنظيمه للعقود التجارية، إذ نظم عقد البيع التجاري، وعقد بيع التوريد، وعقد الوكالة التجارية، وعقد الوساطة، كما تناول مشروع النظام الأوراق التجارية، حيث عَرَّفها وبيّن أنواعها والأحكام المتصلة بها، فقد تضمن أحكام الكمبيالة والشيك والسند لأمر، من حيث إنشائها وطرق تداولها وضمانات الوفاء بها وطرق انقضاء الالتزام فيها.

طرح عدد من مشروعات الأنظمة واللوائح لاستطلاع المرئيات

طرحت الوزارة عددًا من مشروعات الأنظمة واللوائح لاستطلاع المرئيات والمشاركة بمقترحات العموم والمختصين حيال مسودة المشروعات التي تعدها الوزارة، والاستفادة من الخبرات في الجهات ذات العلاقة في تطوير الأنظمة واللوائح في المملكة، وتعزيز دور المشاركة الفعالة في صناعة تلك الأنظمة لتطوير البيئة النظامية للجوانب التجارية والاستثمارية، أبرزها:مشروع تعديل اللائحة التنفيذية لنظام الامتياز التجاري ومشروع اللائحة المنظمة لعمل اللجان الوطنية في اتحاد الغرف واللجان القطاعية في الغرف التجارية، والقرار الوزاري بشأن الغرامات الفورية على مخالفة إيداع القوائم المالية.

إعداد عدد من السياسات العامة المُنَظِّمة لأعمال الوزارة

لتعزيز مستوى العمل المؤسّسي والشفافية والحوكمة، أنشأت الوزارة عددًا من السياسات العامة التي تنظم عملها، ومن تلك السياسات على سبيل المثال: (سياسة تجنب تعارض المصالح، سياسة التبليغ عن السلوك والممارسات والتصرفات غير المقبولة، سياسة مكافحة التحرش في بيئة العمل) امتثالًا للالتزام القائم على الوزارة من الجهات الرقابية، وتفعيل تطبيق هذه السياسات لرفع كفاءة الوزارة وتعزيز مبدأ الشفافية والعدالة.

ب. إجرائي

توثيق + 37 ألف متجر إلكتروني لدى المركز السعودي للأعمال الاقتصادية

إرسال رسائل للمتاجر الإلكترونية لحثهم على توثيق متاجرهم لدى المركز السعودي للأعمال بما يعزز ثقة المستهلكين، وقد وثّق المركز نحو 37,520 متجرًا إلكترونيًا.

نمو سجلات التجارة الإلكترونية

نمت سجلات التجارة الإلكترونية بنهاية عام 2023م بنسبة 24%، حيث بلغ عدد السجلات القائمة بنهاية العام 2023م 37,520 سجلاً مقارنة بعدد 30,437 بنهاية 2022م.

نمو سجلات تطوير الألعاب الإلكترونية

نمت سجلات تطوير الألعاب الإلكترونية بنهاية عام 2023م بنسبة 56%، حيث بلغ عدد السجلات القائمة بنهاية العام 2023م 2,803 سجلات مقارنة بعدد 1,795 بنهاية 2022م.

أهداف إستراتيجية ارتبطت بالمنجزات:

- تعزيز وتعظيم ثقة المتعاملين
- التحسين والارتقاء ببيئة الأعمال التجارية
- رفع مستوى جودة خدمات الوزارة المقدَّمة للمتعاملين وفق معايير التميز المؤسسي
- تحفيز بيئة التجارة الإلكترونية في المملكة

تحفيز الشركات الرائدة والمبتكرة في التجارة الإلكترونية للاستثمار في الأسواق السعودية

التنسيق والتواصل بشكل دوري مع الشركات الرائدة والمبتكرة في التجارة الإلكترونية وتحفيزها لدخول السوق السعودية ومعالجة التحديات التي تواجههم في رحلة بدء استثماراتهم، بما يسهم في رفع المعايير وتحسين بيئة التجارة الإلكترونية وتعزيز تنافسيتها على المستوى الوطني والإقليمي، ورفع مستوى المنافسة بين لاعبي السوق المحليين.

تحديث آلية إصدار شهادة بنكية لشركة تحت التأسيس (مساهمة) لتتوافق مع نظام الشركات الجديد

الاتفاق مع البنك المركزي بشأن تعديل متطلبات فتح الحسابات البنكية للشركات المساهمة تحت التأسيس الخاضعة لنظام الشركات الجديد.

إعداد مشروعي نظام السجل التجاري والأسماء التجارية وعقد ورش عمل مع الجهات الحكومية في هذا الشأن

عقد 16 ورشة عمل مع عدد من الجهات الحكومية ذات العلاقة (8 جهات) لمناقشة أبرز التحديثات على مشروعي نظام السجل التجاري والأسماء التجارية، والاطلاع على التحديات لدى تلك الجهات.

إعداد مذكرة إجراءات توافقية بين وزارة التجارة وهيئة السوق المالية

عقد اجتماعات مع هيئة السوق المالية لتحديد بعض الأدوار والمسؤوليات على الجهتين، والانتهاء من إعداد مذكرة اتفاق تتعلق بعدد من الإجراءات والخدمات التي تقدم من قبل الوزارة للشركات المساهمة المدرجة. ومنها:

- الاتفاق مع هيئة السوق المالية على الآليات اللازمة لإجراءات التعامل مع الشركات المساهمة التي أُلغيَ إدراجها في سوق الأسهم السعودي، من خلال وضع إطار إجرائي بين الوزارة وهيئة السوق المالية وبيان دور كل جهة بهذا الشأن.
- الاتفاق مع هيئة السوق المالية على وضع آلية إجرائية للسماح بتسجيل ملكية الشركات باسم المنشآت ذات الغرض الخاص.

نقل خدمات التعديل على السجل التجاري، وتحويل سجل تجاري (رئيسي - فرعي) للمؤسسات الفردية إلى المركز السعودي للأعمال الاقتصادية

نقل خدمة تعديل سجل تجاري لمؤسسة فردية وكذلك نقل خدمات الشركات (التأسيس والمواءمة) إلى المركز السعودي للأعمال الاقتصادية، وفقًا لإستراتيجية الوزارة في نقل خدمات قطاع الأعمال إلى المركز.

إجراء تحسينات على نظام قرارات الشركاء وإطلاقها في منصة مركز الأعمال

إضافة تحسينات على نماذج التأسيس والعقود المعدلة اليدوية لجميع الكيانات التجارية في نظام قرارات الشركاء، وإضافة نوع قرار شركاء (تحويل الشركة إلى شركة مساهمة مقفلة / مبسطة)، وإطلاقها على الموقع الإلكتروني للوزارة.

نقل اختصاص إصدار عدد من التراخيص والإشراف إلى الجهات ذات الاختصاص

نقلت الوزارة إصدار عدد من التراخيص التي تقع خارج نطاق أعمالها إلى الجهات ذات الاختصاص وهي:

- ترخيص الاستشارات الفندقية إلى وزارة السياحة.
- ترخيص مهنة المهندسين إلى الهيئة السعودية للمهندسين.
- ترخيص مهنتي الاستشارات الصناعية والاستشارات التعدينية إلى وزارة الصناعة والثروة المعدنية.
- التراخيص الأمنية وتراخيص الوقاية والحماية من الحريق إلى الهيئة العليا للأمن الصناعي.
- ترخيص مهنة الترجمة إلى هيئة الأدب والنشر والترجمة.
- الإشراف على مهنة المقيمين المعتمدين إلى الهيئة السعودية للمقيمين المعتمدين تحت مظلة وزارة المالية.
- انتقال تراخيص المختبرات الخاصة من وزارة التجارة إلى الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة.

أهداف إستراتيجية ارتبطت بالمنجزات:

- التحسين والارتقاء ببيئة الأعمال التجارية
- تحفيز بيئة التجارة الإلكترونية في المملكة

دراسة تحليلية لاحتياج قطاع التجزئة والجملة

أجرت الوزارة دراسة تحليلية للعرض والطلب في سوق العمل، بهدف المواءمة بين مخرجات التعليم، وأبرز احتياجات قطاع التجزئة والجملة، وقد شارك في الدراسة كل من: المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، ومعهد الإدارة العامة، وجامعة الملك سعود، والغرف التجارية.

دعم منشآت قطاع الجملة والتجزئة في التوطين

بعد نقل ملف التوطين لعدد 166 نشاطًا يخص قطاع الجملة والتجزئة، قامت الوزارة بعقد العديد من ورش العمل مع تلك المنشآت لدراسة التحديات والحلول المقترحة، وقد شملت التحديات العمل بالدوام الكامل والعمل الجزئي والعمل المرن والعمل عن بعد، كما شملت كذلك آلية التدريب وتوفير الكفاءات المناسبة للعمل في تلك الأنشطة، وقد استفادت بعض المنشآت من المعالجات، حيث تم إضافة ما يزيد على 10 آلاف موظف سعودي جديد في مختلف وظائف القطاع.

استكمال متطلبات نقل ملف التوطين من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية للوكالة المساعدة للتوطين بوزارة التجارة

تم استكمال كافة إجراءات نقل ملف التوطين للوكالة المساعدة للتوطين بوزارة التجارة بعد اعتماد تعيينها كجهة إشرافية على الأنشطة المحددة والمعتمدة، باعتماد هيكلتها وبناء فريق العمل الخاص بالوكالة المساعدة للتوطين، واعتماد نموذج الحوكمة ومصفوفة الصلاحيات وورش العمل لنقل المعرفة، واعتماد المؤشرات والمستهدفات القطاعية الخاصة بالتوطين في القطاع التجاري المرتبط بأنشطة التجزئة والجملة والخدمات المهنية.

لقاء المنشآت وحصر تحديات التوطين في القطاع التجاري

عقدت الوزارة عددًا من الاجتماعات وورش العمل مع ممثلي المنشآت بالتعاون مع الغرف التجارية بجميع مناطق المملكة، حيث تم حث المنشآت على زيادة معدلات التوطين وتعزيز توظيف السعوديين، كما تم حصر جميع التحديات التي تواجه القطاع الخاص في التوطين، وإعداد قائمة بها والحلول المقترحة، والعمل مع الجهات ذات العلاقة لمعالجتها، كما وضعت قائمة بالمشاريع التطويرية التي تسهم في معالجة هذه التحديات.

دراسة تحوّل المنشآت القائمة على الاعتبار الشخصي إلى شركات مساهمة

تم إعداد الدراسة بناءً على التوجيه الكريم بالتنسيق مع المركز الوطني للمنشآت العائلية ورفع التوصيات للمقام الكريم، وقد تم تشكيل لجنة بعضوية عدد من الجهات ذات العلاقة في هيئة الخبراء لمناقشة التوصيات واتخاذ الإجراءات اللازمه لاعتمادها.

حصر التحديات التي تواجه المنشآت العائلية بالمملكة وتحديد الحلول المقترحة لمعالجتها

قامت الوزارة بالتعاون مع المركز الوطني للمنشآت العائلية بإعداد دراسة واسعة للتحديات التي تواجه المنشآت العائلية، حيث شملت الدراسة حصر وتحليل جميع بيانات المنشآت العائلية الكمية مثل عمر المنشآت وأعمار الشركاء والمؤسسين والحجم الاقتصادي والتركز الجغرافي، والمعلومات النوعية مثل مستوى التعليم والحوكمة والثقافة وغيرها، وتم بعد ذلك حصر وتحليل التحديات التي تواجه تلك المنشآت ووضع الحلول المقترحة لمعالجتها، وقد تم رفع التوصيات التي تتطلب اعتمادات للمقام السامي لدراستها وصدور التوجيه حيالها.

دراسة الدليل الاسترشادي للشركات غير الربحية واعتماده

درست الوزارة الدليل الاسترشادي للشركات غير الربحية وقامت باعتماده، وذلك ضمن اختصاصها في الإشراف على المنظمات غير الربحية.

استكمال تعيين الممثلين النظاميين للشركات الحكومية

أنهت الوزارة الأعمال المتعلقة بشأن حث الشركات الحكومية على تعيين ممثلين نظاميين للتبليغات القضائية.

مخاطبة أعضاء مجلس الإدارة للشركات المساهمة بشأن مخالفة عدم إيداع القوائم المالية

مخاطبة أعضاء مجالس إدارات (992) شركة مساهمة بشأن مخالفة عدم إيداع القوائم المالية لعام 2023م.

أهداف إستراتيجية ارتبطت بالمنجزات:

- تعزيز وتعظيم ثقة المتعاملين
- التحسين والارتقاء ببيئة الأعمال التجارية

تعزيز التميز في خدمة عملاء نخبة الأعمال وزيادة أعدادهم بنسبة تقارب 100%

بهدف تعزيز التميز في خدماتها، اســـتهدفت الوزارة التوســـع في خدمة كبار عملائها وزيادة أعدادهـــم، حيث بلغ إجمالي أعداد عملاء نخبة الأعمـــال 4,772 عميلًا مقارنة بـ 2,415 عميلًا قبل التوسع.

إضافة الشركات المساهمة الأجنبية إلى قائمة عملاء نخبة الأعمال

إضافة 130 فرعًا من فروع الشركات المساهمة الأجنبية إلى قائمة عملاء نخبة الأعمال، وتخصيص مدير حساب لهم بما يواكب النمو المتزايد للاستثمار الأجنبي في المملكة وحرص الوزارة على تقديم الخدمات لعملائها كافة.

توثيق زيارات العملاء في نظام إدارة علاقات العملاء

تطوير نظام إدارة علاقات العملاء لتوثيق زيارات العملاء بهدف تحسين تجربة العميل وتعزيز العلاقة مع القطاع الخاص.

المواءمة مع مؤسسات وجمعيات القطاع غير الربحي

تمكينًا للقطاع غير الربحي، جاري العمل مع المؤسسات غير الربحية والجمعيات الخيرية لزيادة مساهمة الموظفين السعوديين، وتقديم الدعم لمنشآت القطاع الخاص بالاستقطاب والتوظيف والتدريب.

المواءمة مع الجهات ذات العلاقة للمساهمة بمعالجة التحديات وتقديم الدعم لتحقيق متطلبات التوطين المطلوبة

تمت المواءمة مع عدد من الجهات المعنية وذات العلاقة لمعالجة أبرز التحديات الخاصة بتطبيق قرارات وسياسات التوطين الحالية والجديدة، لرفع مستوى قدرة القطاع الخاص على الالتزام بتطبيق قرارات التوطين وتحقيق نسب التوطين المطلوبة، ومن ذلك:

أ. لمعالجة تحدي فجوة مخرجات التعليم مع متطلبات القطاع الخاص تم التواصل مع:

- جامعة الملك سعود.
- المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني.
- الكليات التقنية.
- المعهد الملكي الصناعي.
- المركز الوطني للشراكات الإستراتيجية.
- المعهد السعودي الياباني.
- أكاديمية سنومي.

كذلك تم العمل على تأسيس أكاديمية الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة لتدريب وتأهيل الموظفين السعوديين للمنشآت المشغلة لمراكز الفحص الدوري ورفع مستوى التزامهم وقدراتهم؛ للوصول إلى المرحلة الثانية من التوطين بنسبة 100%.

ب. لمعالجة تحدي استقطاب الموظفين السعوديين والبحث عن طالبي العمل تم التواصل مع:

- شركة سواعد.
- شركة ماكسيموس.
- الشركة الدولية للموارد البشرية IHR.
- شركة مراكز الاتصال CCC.

كما بدأ العمل على تفعيل نموذج إسناد السعوديين بهدف التغلب على تحدي ارتفاع معدل دوران العاملين السعوديين بمنشآت قطاع التجزئة والجملة، بالإضافة لدعم المنشآت باحتياجهم في الفترات المختلفة مثل فترات المواسم المختلفة.

توثيق إجراءات لجنة النظر في العقوبات والجزاءات عن المخالفات البلدية

توثيق وحوكمة إجراءات لجنة النظر في الاعتراضات على العقوبات والجزاءات عن المخالفات البلدية، والتي تم حصرها بواقع أربعة إجراءات وإعداد دليل إجرائي ونشره.

أهداف إستراتيجية ارتبطت بالمنجزات:

- التحسين والارتقاء ببيئة الأعمال التجارية
- رفع مستوى جودة خدمات الوزارة المقدّمة للمتعاملين وفق معايير التميز المؤسسي

تقييم الالتزام بتطبيق الإجراءات لمجموعة من الخدمات الجوهرية التي تمس العميل الخارجي

نظرًا لأهمية تأكيد تطبيق الالتزامات الداخلية وتقييم مدى الامتثال، قامت الوزارة بمراجعة سلامة تطبيق عدد من الإجراءات ومن أهمها:

- خدمات حوكمة الشركات (إيقاف ورفع الإيقاف).
- خدمات التزام الشركات.
- ضبط مخالفات التموين ورصد أسعار السلع التموينية.
- معالجة وإغلاق بلاغات المستهلك (تم إصدار 13 تقريرًا).
- رفض البلاغات.
- إعادة فتح البلاغات.
- الزيارات الرقابية.
- خدمة تعديل عقود الشركات (المواءمة).
- المخالفات الفورية.
- خدمة التصاريح الموسمية.

حوكمة أعمال لجان النظر في مخالفات الأنظمة التجارية

بالمشاركة مع أمانة لجان النظر في مخالفات الأنظمة التجارية، حُلِّلت الفجوات الإجرائية والتنظيمية المرتبطة بآلية عمل لجان النظر، وجرى تنفيذ عدد من المقترحات التطويرية، شملت:

- تحديث قواعد عمل لجان النظر.
- إعداد ميثاق لكل لجنة يحدد الأدوار والمسؤوليات الخاصة بأمانة اللجنة وأعضائها، ومؤشرات قياس أداء اللجنة ومستهدفاتها، وآلية متابعة المهام واتخاذ القرارات باللجنة.
- مراجعة آلية حساب المكافآت وتصميم حاسبة لاحتساب المكافأة المستحقة وربطها بمؤشرات قياس الأداء.

إنشاء سجلات تحليل أثر الأعمال

اكتمال تحليل أثر انقطاع الأعمال لعدد من الوكالات الرئيسية وإدارة العموم لتحديد العمليات الحرجة والمؤثرة على أعمال الوزارة، وإنشاء خطط استمرارية الأعمال لضمان عدم تأثر الخدمات المقدمة للمستفيد.

مشروع حوكمة نظام المعاملات

من أجل ضمان كفاءة سير المعاملات وعدم تراكمها دون إنجاز، ولتعزيز استخدام النظام بالشكل الأمثل مع الشفافية في استعراض نتائج الأداء، جرى حوكمة نظام المعاملات من خلال إصدار سياسة استخدام نظام تداول المعاملات الإلكترونية وتصميم الدليل الإجرائي لاستخدام النظام، وربط النظام بلوحة التحكم لمراقبة رحلة سير المعاملة ونسبة إنجازها. وجرى إعداد خطة للمشروع تناولت خمسة محاور رئيسية وهي:

- حصر وتحليل البيانات والأنظمة.
- تحديد قائمة الإجراءات وتوثيق العمليات.
- إصدار ونشر الدليل الإجرائي.
- إصدار ونشر سياسة استخدام النظام.
- تدقيق جودة الإجراءات.

حوكمة إجراءات الترشيح والتسمية لمجالس الإدارة واللجان العامة وموضوعات هيئة الخبراء

سعت الـوزارة لتحسين مستوى التمثيل الخارجي لمنسوبيها في مجالس إدارة الأجهزة الحكومية واللجان العامة والاجتماعات التي تتم في هيئة الخبراء من خلال حوكمة الأعمال المرتبطة بذلك، ويأتي على رأسها توثيق إجراءات الترشيح والتسمية لهدف تجويد التمثيل والمتابعة اللاحقة ورفع مستوى ما تقدمه الوزارة من طرح في تلك المجالس واللجان العامة والاجتماعات الخاصة بموضوعات هيئة الخبراء.

إعداد تقارير للمستفيد الخفي شهرياً

إعداد تقارير شهرية للمستفيد الخفي والذي يتم من خلاله تنفيذ عمليات تقييم سرية وموضوعية ومحايدة لقياس مستوى امتثال قنوات الخدمة لإجراءات العمل المحددة، ومن ثم تحديد فرص التحسين والتطوير، وذلك لرفع الجودة والكفاءة بهدف الوصول إلى تميز الخدمة المقدمة.

أعدت الوزارة 12 تقريرًا، شملت إجراء أكثر من 1000 تفاعل مع قنوات الخدمة المختلفة.

- **أولًا:** مركز الاتصال ومعايير القياس الرئيسية المرتبطة بالقناة وهي: سرعة الاستجابة, الجودة الفنية والتقنية, أداء موظف الخدمة, كفاءة المكالمة.
- **ثانيًا:** التواصل الإلكتروني ومعايير القياس الرئيسية المرتبطة بالقناة وهي: سهولة الوصول, سرعة الاستجابة, أداء موظف الخدمة.
- **ثالثًا:** تطبيق بلاغ تجاري ومعايير القياس المرتبطة بالقناة، وهي: سهولة الوصول, سرعة الاستجابة, أداء موظف الخدمة.

أهداف إستراتيجية ارتبطت بالمنجزات:

- رفع مستوى جودة خدمات الوزارة المقدّمة للمتعاملين وفق معايير التميز المؤسسي

مشروع حوكمة الرسائل النصية للتواصل مع المستفيد الخارجي

قامت الوزارة بمراجعة شاملة لقناة التواصل مع المستفيدين من خلال الرسائل النصية، ولضمان التواصل الفعال وتوحيد اللغة المستخدمة للتواصل وعدم وجود تباين في طريقة المخاطبة تم العمل على:

1. دمج جميع الأنظمة المستخدمة لإرسال الرسائل النصية في نظام موحد.
2. صياغة الرسائل كنماذج ونصوص ثابتة تحد من عملية اجتهاد الموظف والتعديل عليها.
3. التأكد من سلامتها اللغوية وصياغتها بأسلوب يرتقي للتواصل مع شريحة التجار أو المستهلكين.

إطلاق مشروع التخطيط الإستراتيجي للقوى العاملة

يهدف المشروع إلى معرفة توزيع القوى العاملة على المناطق والفروع من خلال تحليل عبء العمل، لرفع مستوى جودة خدمات الوزارة المقدمة للمتعاملين.

نظام تقييم المتاجر الإلكترونية

عملت الوزارة على تقييم المتاجر الإلكترونية من خلال مجموعة تقنيات يتمحور دورها في عملية التحقق والتقييم ضمن شروط ومعايير محددة، ويتم استعراض مخرجات عملية التقييم في منصة المركز السعودي للأعمال.

أتمتة آلية الاطلاع على التبليغات الخاصة بقرارات لجنة النظر

طوّرت الوزارة آلية إلكترونية عن طريق بوابتها للاطلاع على التبليغات الخاصة بقرارات لجنة النظر في مخالفة نظام الشركات.

تحسين خدمة الإيقاف الصادر من وزارة العدل

إطلاق تحسين على الخدمة المتعلقة بحجز حصص الشركات الشريكة في الشركات القائمة والتي من خلالها يتم الإيقاف على جميع الخدمات الإلكترونية.

تطبيق خيار "عدم مشاركة حالة السجل التجاري الموقوف من وزارة العدل" مع الجهات الحكومية الأخرى

فُعِّلَ هذا التعديل استناداً إلى الاتفاقية المبرمة مع وزارة العدل وذلك بعدم مشاركة حالة السجل الموقوف من وزارة العدل مع الجهات الحكومية الأخرى.

مراجعة ومطابقة البيانات للسجلات التجارية الموقوفة من وزارة العدل

قامت الوزارة بمراجعة ومطابقة بيانات السجلات التجارية الموقوفة بناءً على أحكام قضائية صادرة عن وزارة العدل.

اكتمال المرحلة الأولى من مشروع تحسينات النظام الإلكتروني للامتياز التجاري

الانتهاء من المرحلة الأولى لتحسين النظام الإلكتروني للامتياز التجاري والتي تضمنت: تحديد آلية المنح، التعديل على شهادة القيد، وإضافة بيانات مانح وصاحب الامتياز التجاري.

إطلاق مشروع التكامل مع خدمة نبأ

تتيح خدمة (نبأ) إخطار العميل من خلال رقم جواله المسجّل في مركز المعلومات الوطني، وتم التكامل مع الخدمة للاستفادة منها في معالجة السجلات التجارية المنتهية من خلال التواصل مع العملاء.

إطلاق خدمة موافقة الشركات الشريكة إلكترونيًا

إطلاق خدمة موافقة الشركات الشريكة إلكترونيّا وذلك لتسريع عملية الموافقة منهم بدلًا من الموافقة بالخطابات.

إطلاق تحسينات على منصة المركز السعودي للأعمال الاقتصادية

إطلاق عدد من التحسينات المستمرة على منصّة المركز السعودي للأعمال الاقتصادية، مثل: (تأسيس وتعديل عقود الشركات، إلغاء الطلبات عن طريق العميل، إضافة إمكانية تعديل التاريخ من هجري إلى ميلادي والعكس)، بالإضافة إلى إطلاق خدمة إلكترونية لتأسيس وتعديل الشركات الأجنبية والمختلطة.

أهداف إستراتيجية ارتبطت بالمنجزات:

- تعزيز وتعظيم ثقة المتعاملين
- التحسين والارتقاء ببيئة الأعمال التجارية
- الارتقاء ببيئة عمل داخلية محفزة وحاضنة للإبداع
- رفع مستوى جودة خدمات الوزارة المقدّمة للمتعاملين وفق معايير التميز المؤسسي
- تمكين أعلى مستويات النضج والجاهزية الرقمية في الوزارة

إطلاق النظام المحدث من لوحات المؤشرات التفاعلية

سعيًا لتطوير خدمات الوزارة وتسهيل الوصول لكافة البيانات المرتبطة بها، تم إطلاق نظام ذكاء الأعمال الجديد المتخصص في تحليل وعرض البيانات والمؤشرات في صورة تفاعلية.

تطوير نظام إدارة القضايا بهدف تحسين واجهات وإجراءات النظام بالإضافة إلى تقليص معدل الوقت المطلوب لتنفيذ الطلب

إطلاق نسخة جديدة من نظام إدارة القضايا بهدف تحسين واجهات وإجراءات النظام بالإضافة إلى تقليص معدل الوقت المطلوب لتنفيذ الطلب، كما تضمنت بناء مسار خاص بقضايا وكالة الأعمال التجارية لمتابعة رحلة القضية من استلام البلاغ أو الشكوى واستكمال ملف القضية إلى إحالتها إلى النيابة العامة لدراستها وإصدار الحكم القضائي، كما تم تفعيل خاصية الجودة على نظام إدارة القضايا لموظف الجودة لهدف التحقق من إجراءات قضايا التستر والغش التجاري.

إطلاق نظام الوكالات التجارية

إطلاق النظام التقني الجديد للوكالات التجارية مع إضافة كافة التحسينات المستهدفة التي تهدف إلى تحقيق سهولة الاستخدام والتطوير في المستقبل.

أتمتة الاعتراضات على المخالفات

الاعتراض على القرارات الصادرة من نظام مخالفات اللجان والتحصيل إلكترونيًا، عبر إتاحة الخدمة للعميل لتقديم طلب الاعتراض، بالإضافة إلى استعراض قرارات البت في طلبات الاعتراض.

ربط مدفوعات الوزارة مع خدمة تحصيل

ربط المدفوعات الخاصة بخدمات الـوزارة مع خدمة الدفع الإلكتروني المباشر "تحصيل" والمقدمة من وزارة المالية وذلك حسب التعميم الصادر من هيئة الحكومة الرقمية.

تطوير خدمات الربط مع النفاذ الوطني الموحد (نفاذ)

التزامًا بتعليمات المركز الوطني للمعلومات، تم تطوير خدمات الربط مع النفاذ الوطني الموحد (نفاذ) لتعزيز آلية مشاركة البيانات المعتمدة.

تصنيف البيانات ومنع تسريبها

تطوير تصنيف درجة السرية لجميع البيانات والمعلومات المُنْتَجة والمتعامل بها لدى الوزارة، من خلال حصر وتصنيف جميع البيانات التي يتم إنتاجها أو يُتعامَل بها داخل الوزارة، بالإضافة إلى تطبيق الضوابط الأمنية المناسبة لحماية تلك البيانات.

تطوير نظام موحد لمعالجة الطلبات (BackOffice)

قامت الـوزارة بتطوير نظام موحد لمعالجة وتدقيق جميع طلبات مستثمري قطاع الأعمال (مؤسسات وشركات)، والتي تم تقديمها عبر منصة المركز السعودي للأعمال، بما يضمن سرعة الإنجاز ودقة الأعمال. وكذلك إدارة وتوزيع ومتابعة سير العمل لدى الإدارات المختلفة والمعنية بمعالجة تلك الطلبات. ويشمل النظام أيضًا مؤشرات خاصة بمتابعة أداء الموظفين العاملين على النظام وكذلك الخدمات المقدمة للعملاء.

توحيد نظام إدارة علاقات العملاء لوزارة التجارة مع المركز السعودي للأعمال

توحيد رفع شكاوى المركز السعودي للأعمال عبر نظام إدارة علاقات العملاء مع وزارة التجارة لتسهيل متابعة الشكاوى وتوحيد التقارير وتحسين تجربة العميل.

تطوير قنوات التواصل الإلكتروني وشجرة الرد الآلي لمركز الاتصال

إطلاق خدمة الرد الآلي Chat bot وخدمة Livechat لمساعدة العملاء للحصول على خدمات واستفسارات قطاع الأعمال بشكل أسـرع، وذلـك لتسهيل رحلة العميل، كما تم إطلاق وتطوير شجرة الرد الآلي من النسخة الثانية لخدمة العملاء مركز الاتصال، ورفع مستوى جودة الخدمات.

اندماج مراكز الاتصال لقطاع الأعمال بالوزارة

دمج مركز الاتصال لوزارة التجارة والمركز السعودي للأعمال الخاصة بتقديم الخدمات ومكالمات قطاع الأعمال لتعزيز الكفاءة التشغيلية وتوحيد قناة التواصل ورفع مستوى جودة الخدمات.

أهداف إستراتيجية ارتبطت بالمنجزات:

- رفع مستوى جودة خدمات الوزارة المقدَّمة للمتعاملين وفق معايير التميز المؤسسي

ارتفاع تقييم هيئة الحكومة الرقمية لمنصة وزارة التجارة

حصلت منصة وزارة التجارة في مؤشر نضج التجربة الرقمية في التقييم العام على المرتبة 11 من أصل 24 منصة شملها التقييم،وهذه أول سنة يتم تقييم المنصة فيها وإدخالها في النطاق، والسبب الأكبر يعود لنضج وزارة التجارة وجاهزيتها في مجال التحول الرقمي.

ث. إستراتيجي

تأهيل الكوادر الوطنية في التجارة الإلكترونية

بالتعاون مع المركز الوطني للتعليم الإلكتروني ومجلس التجارة الإلكترونية، أنهت الوزارة المرحلة الثانية للتدريب التعاوني لمبادرة "تأهيل الكوادر الوطنية في التجارة الإلكترونية" عبر المنصة الوطنية للتعليم الإلكتروني FutureX والتي تستهدف توفير برامج ومسارات تدريبية لتأهيل الراغبين في تعلم مهارات التجارة الإلكترونية وشغل الوظائف في الشركات ذات العلاقة، ومنحهم شهادات احترافية من جامعات ومؤسسات عالمية رائدة، وتستهدف الوزارة تدريب 5 آلاف متدرب ومتدربة من جميع مناطق المملكة.

جذب وإطلاق أعمال شركتي iHerb وCJ Logistics في المملكة كمركز لوجستي إقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا

عمل مجلس التجارة الإلكترونية على التواصل مع الشركتين لجذبهما لدخول المملكة، وتم ذلك بعد عدة لقاءات وزيارات ليُعلن عن إطلاق أعمالهم في المملكة بتاريخ 10 مايو 2023م، لتصبح المملكة مركزًا لوجستيًا للشركتين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ونقطة توزيع لمنتجات iHerb لدول المنطقة، وذلك عبر المنطقة اللوجستية الخاصة المتكاملة بمطار الملك خالد الدولي في الرياض.

بناء شراكات فاعلة مع المنظمات الدولية

جرى بناء شراكات مع بعض المنظمات الدولية وغير الربحية للاستفادة منها في عدد من المجالات، ومن تلك المنظمات:

- **مجموعة البنك الدولي** بهدف إعداد توصيات ومبادرات تسهم في تطوير مجال التجارة الإلكترونية في المملكة وتعظيم الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة، وعقد ورش عمل بقيادة المختصين لدى البنك لاستعراض أبرز المستجدات في المجال.
- **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "UNCTAD"** لتعزيز سبل التعاون في عدد من المواضيع ذات العلاقة بمجال التجارة الإلكترونية والتي تشمل: (المواءمة حول تعريف التجارة الإلكترونية، تشخيص شامل للوضع الحالي للتجارة الإلكترونية في المملكة سواء للتجارة الداخلية أو العابرة للحدود، تصميم إطار لقياس مساهمة التجارة الإلكترونية في الاقتصاد ومراقبة أدائها، اعتماد أساليب وأنماط مبتكرة في التجارة الإلكترونية، وغيرها).

الاستفادة من الدراسات والأبحاث الدولية

تحقيق الاستفادة من الدراسات والأبحاث الدولية الصادرة من منظمات معتبرة مثل:

- **تقرير "قياس قيمة التجارة الإلكترونية – 2023"** الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "UNCTAD"واستخراج أبرز الرؤى والإصلاحات المقترحة، ورفع الوعي بين الجهات الحكومية حول طرق القياس الحالية لمبيعات التجارة الإلكترونية عالمياً وأبرز القيود والمحدّدات لقياس حجمها محليًا، وربط المخرجات بالشراكة الجديدة مع "الأونكتاد".
- **تقرير "قاعدة بيانات E-Commerce Legislation Worldwide"** الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "UNCTAD" ومراجعة تشريعات التجارة الإلكترونية في مجال المعاملات الإلكترونية، وحماية المستهلك، وحماية البيانات والخصوصية، وتشريعات الجرائم الإلكترونية في الدول الأعضاء لدى "الأونكتاد" البالغ عددها 194 دولة، ومقارنتها بالوضع الحالي للمملكة وقياس مستوى نضج التشريعات والأنظمة والتأكد من تحديثها.

ج. تسويقي توعوي خارجي

تطوير إجراءات توثيق التجارة الإلكترونية

أطلقت الوزارة مع شركائها في المركز السعودي للأعمال الاقتصادية ومجلس التجارة الإلكترونية حملات موجهة وإعلامية لتوثيق المتاجر الإلكترونية وزيادة موثوقيتها بارتباطها بسجلات تجارية أو وثائق عمل حر وحسابات بنكية تجارية.

حققت الحملة نتائج، أبرزها:

- 1.5 مليون ظهور للمحتوى التوعوي على وسائل التواصل الاجتماعي.
- أكثر من 450 ألف رسالة وبريد إلكتروني مرسل للمتاجر الإلكترونية للتوثيق.
- أكثر من 30 محتوى بصري"فيديو - تصاميم"منشوراً على وسائل الإعلام ومنصات التواصل.
- أكثر من 41 ألف متجر إلكتروني موثق في "منصة الأعمال" ولديه شهادة التجارة الإلكترونية.

عقد ورشة عمل مع عدد من اللجان

عقدت الوزارة لقاءات مع اللجان (اللجنة الوطنية لوكلاء السيارات - لجنة الأثاث والمفروشات - لجنة العطور والبخور - لجنة الاستشارات) بهدف حصر التحديات، والحصول على المقترحات الخاصة بكل لجنة.

أهداف إستراتيجية ارتبطت بالمنجزات:

- تحفيز بيئة التجارة الإلكترونية في المملكة
- تعزيز وتعظيم ثقة المتعاملين
- التحسين والارتقاء ببيئة الأعمال التجارية
- رفع مستوى جودة خدمات الوزارة المقدّمة للمتعاملين وفق معايير التميز المؤسسي

عقد ورشة عمل التدريب الموازي لتمكين المرأة

بمشاركة نحو 20 شركة أقامت الوزارة ورشة عمل خاصة لحصر المهن والاحتياجات التدريبية لكل شركة، بما يسهم في تمكين المرأة في تلك الشركات.

رفع الوعي بآلية التوثيق، وإجراء اختبارات لموظفي المركز السعودي للأعمال الاقتصادية

تقديم ورشتي عمل لموظفي المركز السعودي عن آلية التوثيق، ومن ثم عمل اختبارات لقياس الأثر قبل وبعد تقديم ورش العمل.

رصد أبرز الميزات التنافسية والفرص الاستثمارية في المناطق

بهدف إجراء دراسات تسويقية وبحثية بالتنسيق مع الجهات المعنية (الغرفة التجارية - منشآت)، عملت الوزارة على تحديد الميزات التنافسية لعدة قطاعات مثل: (القطاع التصنيعي – القطاع اللوجستي - القطاع السياحي - قطاع الحج والعمرة - المواقع الأثرية والقرى التراثية)، والفرص الاستثمارية في المناطق (مكة المكرمة - عسير - القصيم - الشرقية - تبوك - المدينة المنورة - حائل - نجران - الرياض - الباحة - جازان - الجوف – الحدود الشمالية).

صدارة وزارة التجارة للبرنامج الإعلامي الموحد "للمرة الخامسة على التوالي"

تصدرت وزارة التجارة قائمة الأجهزة الحكومية المتفاعلة مع البرنامج الإعلامي الموحد GRID التابع لوزارة الإعلام، وذلك نظير موادها الإعلامية المنشورة وتغطياتها الميدانية والإنتاج الرقمي وخططها الإعلامية المكتملة، والتنسيق المشترك مع الجهات الحكومية.

إصدار 4 نشرات ربعية لتعزيز التواصل مع قطاع الأعمال

- تناولت مستجدات البيئة التشريعية والإجرائية التجارية لمواكبة رحلة التحول المستمر.
- أبرزت النشرات الربعية (45) نشاطًا اقتصاديًا في القطاعات الواعدة حققت نموًا في عدد السجلات "بمقارنتها بالربع المماثل من العام السابق"، ومنها على سبيل المثال:

المنتجعات	خدمات الحوسبة السحابية	نشر البرمجيات	التجارة الإلكترونية
3,377 | %51	**1,759 | %40**	**4,009 | %28**	**37,481 | %24**
سجل تجاري بنهاية الربع الرابع 2023			

تطوير الألعاب الإلكترونية	خدمات التوصيل عبر المنصات الإلكترونية	الأكاديميات الرياضية	حلول التقنية المالية
2,803 | %56	**3,024 | %45**	**1,024 | %43**	**2,831 | %21**
سجل تجاري بنهاية الربع الثالث 2023			

تقنيات الربوت	تقنيات الذكاء الاصطناعي	إنتاج الأفلام السينمائية	وكالات السفر والسياحة
2,344 | %52	**4,229 | %49**	**1,749 | %28**	**5,467 | %23**
سجل تجاري بنهاية الربع الثاني 2023			

تطوير الألعاب	الفنادق	البرمجة الحاسوبية	مدن التسلية والألعاب
1,682 | %92	**5,775 | %76**	**11,858 | %30**	**2,813 | %18**
سجل تجاري بنهاية الربع الأول 2023			

أهداف إستراتيجية ارتبطت بالمنجزات:

- التحسين والارتقاء ببيئة الأعمال التجارية
- تعزيز وتعظيم ثقة المتعاملين
- رفع مستوى جودة خدمات الوزارة المقدّمة للمتعاملين وفق معايير التميز المؤسسي

تنظيم اللجان المشتركة وبروتوكولات استقبال ضيوف الوزارة

- تنظيم (90) اجتماعًا داخل الوزارة وخارجها.
- ترتيب وتنسيق زيارة الوفود بإجمالي (26) وفدًا.
- تنفيذ مهام البروتوكولات بترتيب زيارة (29) من ضيوف الوزارة.
- استقبال عدد (36) ضيفًا من الوزراء والسفراء وكبار المسؤولين لدى زيارتهم للوزارة.

التوعية الموجّهة ترفع أعداد زوار موقع الوزارة الإلكتروني بنسبة 26%

- ساهمت الحملات الإعلامية والتوعوية الموجهة في وصول أعداد زيارات موقع الوزارة إلى (43) مليون خلال العام 2023م بزيادة 26% عن العام 2022م.
- ارتفاع زيارات صفحة الاستعلام عن بيانات السجل التجاري بنسبة 228%، بإجمالي 10.2 مليون زيارة، نظير الحملات الموجهة للتحقق من بيانات المنشآت في التجارة التقليدية والإلكترونية.
- ساهمت جهود التوعية بالخدمات لقطاع الأعمال في رفع نسبة الدخول للخدمات الإلكترونية بنسبة 32% عن العام 2022م، وبإجمالي أكثر من 9 ملايين زيارة.
- ارتفعت زيارات صفحة الدليل الاسترشادي للأنشطة الاقتصادية بنسبة 42% خلال العام 2023م عن العام الذي قبله، وبإجمالي 612 ألف زيارة بعد تنفيذ الحملة الإعلامية لتحديث بيانات السجل التجاري.
- إطلاق الحملة الإعلامية لنظام الشركات تزامنًا مع سريانه وصدور لائحته التنفيذية، حيث ازدادت أعداد الزيارة لصفحات التوعية بالنظام بإجمالي 500 ألف زيارة.

إطلاق حملات توعوية تتعلق بالحث على إيداع القوائم المالية

قامت الوزارة بإطلاق حملات متعددة توعوية موجهة للشركات ممثلة بمجالس الإدارة ومدراء الشركات من خلال الرسائل النصية الموجهة في فترات زمنية مختلفة خلال السنة، تتماشى مع فترة المتطلب النظامي (قبل وأثناء وبعد انتهاء السنة المالية)، والرسائل العامة في مواقع التواصل، وذلك للحث على إيداع القوائم المالية خلال المدة النظامية والآثار النظامية تجنبًا للوقوع في مخالفات نظام الشركات.

ح. توعوي داخلي

عقد ورش عمل لتطوير إجراءات مخالفات الشركات

عقد ورش عمل بشكل دوري لرفع مستوى التوعية لموظفي الوزارة بآلية معالجة قضايا مخالفات نظام الشركات وآلية التعامل مع العملاء، وكذلك عقد ورشة عمل مع لجنة النظر في مخالفات الشركات لتطوير الإجراءات ومعالجة التحديات وتحديد التعديلات المطلوبة لإحالة المخالفات إلى اللجنة وفقًا لنظام الشركات الجديد، مما يسهم في رفع كفاءة الإنتاج ورفع مستوى الجودة وتقليص مدة المعالجة.

تقديم ورشتي عمل لحقيبة إغلاق العمل التجاري

تقديم ورشتي عمل لموظفي خدمة العملاء حول إجراءات ومتطلبات تصفية الشركات بجميع أنواعها.

عقد ورشة عمل بشأن نظام إدارة القضايا

عقد ورشة عمل بشأن إطلاق نظام "إدارة القضايا" الخاص بمعالجة بلاغات مخالفات نظام الشركات بهدف الإحالة إلى النيابة العامة أو الإدارة المختصة لبيان آلية عمل النظام وعرض الدليل الإجرائي لأعضاء الضبط الجنائي لمخالفات نظام الشركات.

تحسين جودة ضبط مخالفات نظام الشركات

إصدار دليل إجرائي للتعامل مع البلاغات والشكاوى والزيارات الميدانية والعمل المكتبي والتعامل مع العملاء، وإقامة ورشة عمل تهدف إلى رفع مستوى الوعي بإجراءات العمل وفقًا لأحكام نظام الشركات.

حملة توعوية بأهمية الالتزام بسياسة نظام معاملات

نفذت الوزارة حملة توعوية عن سياسة استخدام نظام معاملات الإلكتروني على مستوى جميع منسوبي الوزارة لتداول المعاملات داخل الوزارة بالشكل الأمثل وضمان كفاءة سير المعاملات وعدم تراكمها دون إنجاز، ونشر السياسة في البوابة الداخلية.

أهداف إستراتيجية ارتبطت بالمنجزات:

- تعزيز وتعظيم ثقة المتعاملين
- التحسين والارتقاء ببيئة الأعمال التجارية
- رفع مستوى جودة خدمات الوزارة المقدَّمة للمتعاملين وفق معايير التميز المؤسسي
- تمكين أعلى مستويات النضج والجاهزية الرقمية في الوزارة

تفعيل باب التجارة الإلكترونية في ملتقى بيبان 2023م بإشراف مجلس التجارة الإلكترونية

المشاركة في ملتقى بيبان23 الذي نظمته الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" في الرياض، من خلال "باب التجارة الإلكترونية" بحضور تجاوز (63) ألف زائر، والذي شمل العديد من الفعاليات والمشاركات، من أبرزها:

- استضافة +75 متحدثاً عالميًا ومحليًا من الخبراء في التجارة الإلكترونية.
- إقامة +15 جلسة حوارية لمناقشة مستجدات التجارة الإلكترونية والتوجهات الجديدة فيها مثل استعمال الذكاء الاصطناعي وتقنيات Chat GPT وغيرها من المواضيع المتنوعة.
- عقد 40 ورشة عمل للمهتمين بالتجارة الإلكترونية.
- مشاركة +90 مقدم خدمات في المحاور الرئيسة لتنمية التجارة الإلكترونية والتي تشمل: (البنية التحتية الرقمية والأمن السيبراني، القدرات اللوجستية والوصول إلى الأسواق، تطوير وتسويق التجارة الإلكترونية، الوصول إلى التمويل والخدمات المالية).
- توفير متاجر إلكترونية مجانية، للراغبين ببدء النشاط التجاري.

عقد جولات التجارة الإلكترونية في مختلف مناطق المملكة

استكمال "جولة التجارة الإلكترونية" في (14) منطقة من مناطق المملكة، بهدف تعزيز التواصل المباشر مع كافة مناطق المملكة، ونشر ثقافة التجارة الإلكترونية ورفع الوعي بها، بالإضافة إلى دعم أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال وخلق بيئة مناسبة لممارسة التجارة الإلكترونية، تم من خلالها تقديم أكثر من 125 ورشة عمل وما يقارب 1,300 جلسة إرشادية واستشارية للمستفيدين، بجانب إتاحة الفرصة لحوالي 170 جهة لعرض منتجاتها وخدماتها ومشاركة خبراتها خلال الفعاليات، في حين بلغ عدد حضور فعاليات الجولة أكثر من 20 ألف زائر ومستفيد مما تم تقديمه.

إقامة "منتدى الأعمال السعودي - السنغافوري" في سنغافورة

إقامة "منتدى الأعمال السعودي - السنغافوري" في سنغافورة، بهدف تعزيز الشراكة الاقتصادية بين المملكة وسنغافورة، واستعراض الفرص الواعدة التي أطلقتها رؤية السعودية 2030، وتضمّنت فعالياته عقد جلستين حواريتين هما: "الخدمات اللوجستية: وأثرها على الأسواق العالمية" و"أثر تقنية المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية على القطاعات التقليدية"، وتنظيم 3 ورش عمل هي: "بدء وممارسة الأعمال الاقتصادية في المملكة"، و"التقنيات الحديثة والناشئة"، و"التجارة الإلكترونية والخدمات اللوجستية".

إطلاق "مسرّعة التجارة الإلكترونية"

إطلاق "مسرّعة التجارة الإلكترونية"من قبل منشآت والتي استمرت لمدة 16 أسبوعًا، واختتمت أعمالها بتخريج 12 منشأة تجارية وحصولهم على منحة حزم تقنية بقيمة 100 ألف ريال، وأقيمت خلال المسرعة أكثر من 15 ورشة عمل مقدمة من عدة جهات محلية ودولية، بالإضافة إلى أكثر من 21 جلسة حوارية لمناقشة توجهات التجارة الإلكترونية والفرص المتعلقة بها.

2. الإحصاءات:

البيان	2022م	2023م
طلبات الأسماء التجارية التي تمت دراستها	369,749	417,697
قيود الامتياز التجاري	498	745
قيود الوكالات التجارية	423	464
إصدار ترخيص مهني	2,630	2,865
إجمالي السجلات التجارية القائمة	1,291,569	1,397,803
السجلات التجارية القائمة للمؤسسات	1,061,981	1,125,137
السجلات التجارية القائمة للشركات	229,685	272,666
السجلات التجارية القائمة المملوكة بالكامل للسيدات أو التي تشارك بها سيدات (مؤسسات فردية وشركات الشخص الواحد)	448,998	530,809
السجلات التجارية القائمة التي تمارس نشاطها إلكترونيًا	30,437	37,520
قضية محالة للنيابة	744	1,664
مخالفة محالة للجان	992	2,636

أهداف إستراتيجية ارتبطت بالمنجزات:

- تعزيز وتعظيم ثقة المتعاملين

البيان	2022م	2023م
مكالمات مركز الاتصال الموحد	2,559,195	1,983,184
العملاء المخدومون من خلال التواصل الاجتماعي	310,353	392,096
العملاء المخدومون من خلال الفرع الرقمي	111,570	178,575
عقود التأسيس	21,820	31,414
تعديل عقد	51,173	75,768
تأسيس شركات مساهمة	682	674
الإفادة التجارية	108,613	103,655
نقل ملكية سجل تجاري	13,232	7,954
المهن الاستشارية	4,095	5,271
طلب إنشاء قيد وكالة تجارية	1,391	1,417
تصاريح المختبرات	70	69
شكاوى قطاع الأعمال	47,337	34,765

3. المشاريع:

اسم المشروع	وصف المشروع	نوع المشروع	النسبة الفعلية	النسبة المخططة	مخرجات المشروع
تشغيل وإدارة مركز الاتصال الموحد لبلاغات المستهلك "بينة".	مشروع تشغيلي لتشغيل مركز بلاغات المستهلك بحيث يضم فريق العمل فريقًا احترافيًا متكاملًا يضمن آلية سير العمل بكفاءة عالية واستمرارية العمل والمتابعة والتدريب المستمر والعمل وفق معايير الجودة العالمية.	تشغيلي	%100	%100	مركز اتصال لخدمة العملاء
مركز الاتصال والتواصل الموحد 1900.	تأسيس مركز الاتصال والتواصل الموحد جزءًا أساسيًا من وزارة التجارة، للعمل على مدار الساعة 7/24 لخدمة عملاء منظومة التجارة بمختلف فئاتهم سواءً كانوا مستهلكين أو جهات حكومية أو رواد أعمال، وتم تدشين مركز الاتصال والتواصل الموحد للعمل على مدار الساعة 7/24 لخدمة عملاء منظومة التجارة، والرد على استفساراتهم ورفع الشكاوى الخاصة بهم ومعالجتها.	تشغيلي	%59	%68	مركز اتصال لخدمة العملاء
روبوتات الدردشة المبنية على تقنيات الذكاء الاصطناعي.	تنفيذ وتفعيل روبوتات الدردشة المبنية على تقنيات الذكاء الاصطناعي (AI) حيث يتم تنصيب منصة المساعد الصوتي الافتراضي "يُسر" (Callbot) على الرقم الموحد لخدمة العملاء في الوزارة للرد على الاستفسارات المتنوعة وكذلك فتح طلب دعم أعمال، وسيتم تنصيب منصة المساعد النصي الذكي (Chatbot) على الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة التجارة للدردشة الآلية والرد على استفسارات زوار الموقع.	تقني	%20	%100	نظام تقني للمساعدة في خدمة العملاء

4. رضا المستفيدين:

المؤشر	القيمة الفعلية لعام 2022م	القيمة المستهدفة لعام 2023م	القيمة الفعلية الربع الأول لعام 2023م	القيمة الفعلية الربع الثاني لعام 2023م	القيمة الفعلية الربع الثالث لعام 2023م	القيمة الفعلية الربع الرابع لعام 2023م
نسبة رضا العملاء عن مركز الاتصال الموحد	%87	%90	%81	%90	%93	%93
نسبة رضا العملاء عن منصات التواصل الإلكتروني	%75	%75	%74	%68	%63	%73
نسبة الرضا للفرع الرقمي	%92	%95	%90	%93	%94	%93
نسبة الرضا لفروع الوزارة	%93	%90	%91	%90	%85	%92
نسبة رضا العملاء عن شكاوى الأعمال	%55	%63	%52	%55	%60	%55
نسبة رضا العملاء عن الخدمات	%88	%90	%87	%86	%87	%89

5. أبرز مؤشرات الأداء:

اسم مؤشر الأداء	حالة المؤشر	القيمة الفعلية 2022م	القيمة المستهدفة 2023م	القيمة الفعلية للربع الأول 2023م	القيمة الفعلية للربع الثاني 2023م	القيمة الفعلية للربع الثالث 2023م	القيمة الفعلية للربع الرابع 2023م	متوسط القيمة الفعلية 2023م
معدل وقت المكالمة في مركز الاتصال الموحد	محقق كليًا (99% فأكثر)	2:52 دقيقة	00:03:30 دقائق	0:02:47 دقيقة	0:03:29 دقائق	0:03:36 دقائق	0:03:44 دقائق	0:03:24 دقائق
معدل وقت الانتظار في مركز الاتصال الموحد	لم يُحقق (85% فأقل)	0:02 ثانية	00:00:30 ثانية	0:02:25 دقيقة	0:00:37 ثانية	0:01:36 دقيقة	0:01:30 دقيقة	0:01:32 دقيقة
متوسط وقت الاستجابة في قنوات التواصل الاجتماعي	محقق كليًا (99% فأكثر)	0:27:32 دقيقة	0:45:00 دقيقة	0:06:14 دقائق	0:33:42 دقيقة	1:00:00 ساعة	1:19:00 ساعة	0:44:44 دقيقة
متوسط وقت معالجة شكاوى الأعمال	محقق كليًا (99% فأكثر)	41:00:00 ساعة	24 ساعة	5:34:32 ساعات	15:49:36 ساعة	1:22:01 ساعة	17:38:38 ساعة	10:06:12 ساعات
متوسط وقت معالجة طلبات الفرع الرقمي	لم يُحقق (85% فأقل)	6 أيام	8 ساعات	5 أيام	6 أيام	6:00:59 ساعات	5 أيام	4 أيام
متوسط وقت انتظار (الفروع)	محقق كليًا (99% فأكثر)	0:08:53 دقائق	0:06:00 دقائق	0:05:14 دقائق	0:03:48 دقائق	0:04:01 دقائق	0:04:12 دقائق	0:04:19 دقائق
متوسط وقت الخدمة (الفروع)	محقق كليًا (99% فأكثر)	0:02:54 دقيقة	0:06:00 دقائق	0:02:33 دقيقة	00:02:58 دقيقة	0:03:15 دقائق	0:03:58 دقائق	0:03:15 دقائق
عدد الشراكات مع القطاع الخاص	محقق كليًا (100%)	788	206	72 زيارة	94	209	25	400
عدد الشراكات مع إمارات المناطق والجهات الحكومية	محقق كليًا (100%)	235	115	23 زيارة	28	54	13	118

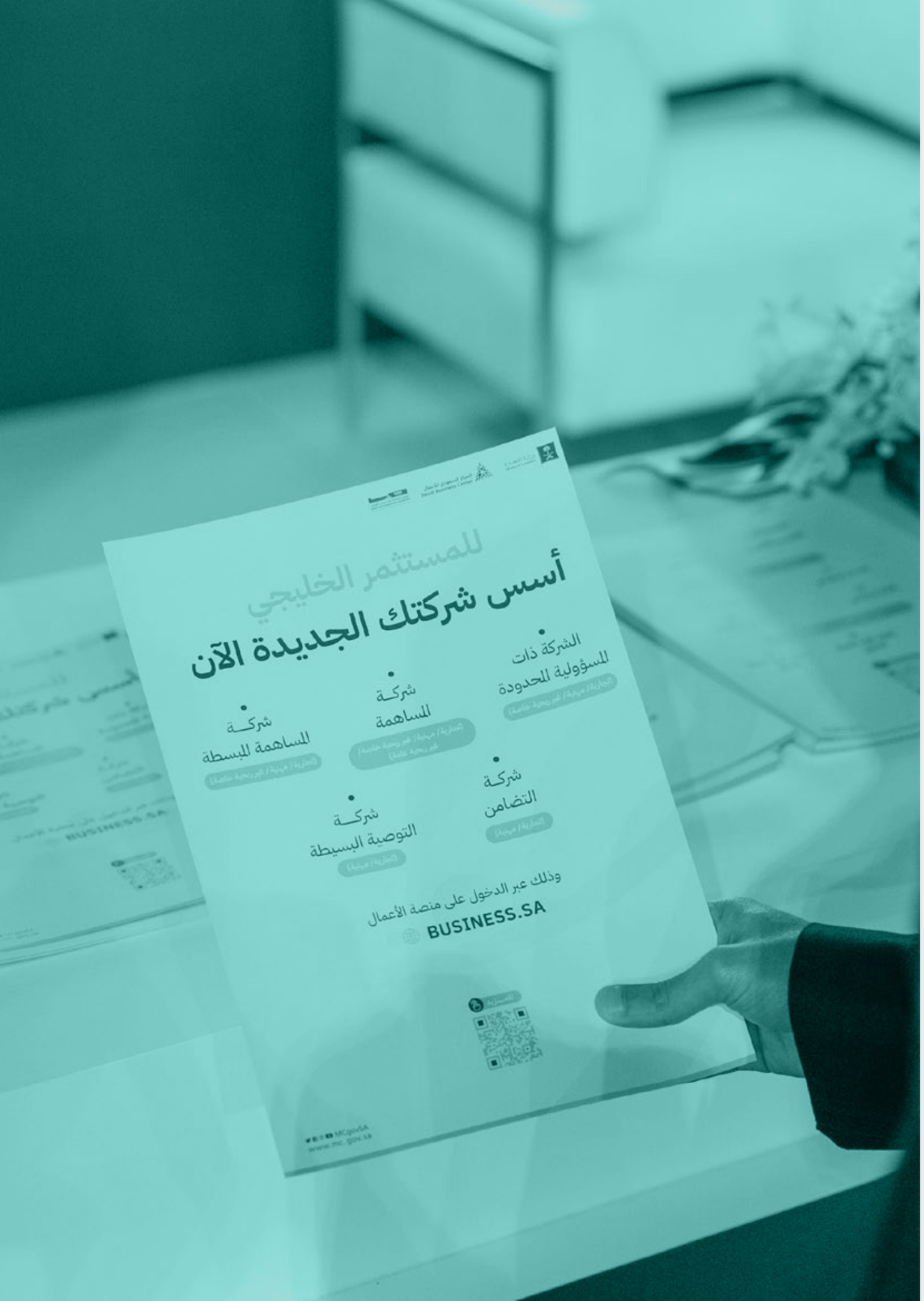

6. بيانات الدعاوى:

الدعاوى المقامة ضد الوزارة لعام 2023م مصنفة بموضوع الدعوى:

موضوع الدعوى	عدد الدعاوى
نظام الشركات	58
نظام الأسماء التجارية	30
نظام السجل التجاري	29
نظام الغرف التجارية	4
نظام مكافحة الغش التجاري	13
نظام المعادن الثمينة والأحجار الكريمة	5
نظام الوكالات التجارية	27
نظام مكافحة التستر	197
نظام الأوراق التجارية	1
نظام التجارة الإلكترونية	5
نظام الامتياز التجاري	0
الموارد البشرية والمالية	18
التسويق والاتصال	2
المجموع الكلي	389

الأحكام الصادرة ضد الوزارة لعام 2023م مصنفة بموضوع الدعوى:

موضوع الدعوى	الأحكام ضد الوزارة
نظام الشركات	2
نظام الأسماء التجارية	1
نظام الغرف التجارية	1
نظام مكافحة الغش التجاري	1
نظام مكافحة التستر	2
نظام الأوراق التجارية	1
نظام التجارة الإلكترونية	1
التسويق والاتصال	1
المجموع الكلي	10

1. الإنجازات:

أ. تشريعي

مشروع نظام حماية المستهلك

قامت الوزارة بإعداد الدراسة الخاصة بمشروع نظام حماية المستهلك والذي تمت دراسته في هيئة الخبراء.

ب. إجرائي

ضبط وحجز منتجات إنارة لا تحمل بطاقات كفاءة الطاقة

خلال جولات الرقابة تم ضبط وحجز 500 ألف منتج لا يحمل بطاقة كفاءة الطاقة.

تفعيل حسابات المنشآت على نظام امتثال

تفعيل 2,688 حسابًا لعدد من المنشآت التجارية على نظام امتثال لتمكين المنشآت المسجلة من معالجة البلاغات المحالة لها بشكل أسرع، وتمكين الوزارة من مراقبة أدائها والتزامها بتطبيق إجراءات المعالجة الصحيحة لبلاغات المستهلكين.

مراقبة الأسواق لموسم الحج لعام 1444هـ

إنجاز خطة مراقبة الأسـواق والوضع التمويني لموسم الحج في منطقة مكة المكرمة والمشاعر المقدسة والمدينة المنورة.

تقليص مدة معالجة البلاغات المقبولة

تقليص مدة معالجة البلاغات المقبولة من 5 أيام إلى 3 أيام عمل، كما تم إرسال +2,688 رسالة نصية وبريد إلكتروني للمنشآت المرتبطة بنظام امتثال لتبليغهم بالمدة الجديدة.

أهداف إستراتيجية ارتبطت بالمنجزات:

- تعزيز وتعظيم ثقة المتعاملين
- ضمان استدامة المخزون الإستراتيجي من السلع الأساسية
- التحسين والارتقاء ببيئة الأعمال التجارية
- رفع مستوى جودة خدمات الوزارة المقدَّمة للمتعاملين وفق معايير التميز المؤسسي

تابع: أعمال الوزارة وإنجازاتها في عام 2023م:

ثانيًا: قطاع المستهلك

ضبط 14 سبيكة ذهبية تحمل علامات مقلدة

بالتعاون مع الهيئة السعودية للملكية الفكرية، قدّمت الوزارة الدعم والاستشارات الفنية لعملية الضبط، وإعداد المحاضر والمشاركة في تنفيذ زيارات تفتيشية، نتج عنها ضبط 14 سبيكة ذهبية تحمل علامات مقلدة، تقدّر قيمتها بـ 113 ألف ريال.

تفعيل العنوان الوطني المختصر لتسهيل عملية توصيل الطلبات من المتاجر الإلكترونية

تم العمل من قبل البريد السعودي "سبل" ووزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان على استكمال تسمية الشوارع ورفعها على منصات الخرائط العالمية.

ت. تقني

أتمتة وإطلاق خدمة تجيير البطاقات الجمركية للسيارات

بالتعاون مع الإدارة العامة للمرور وهيئة الزكاة والضريبة والجمارك تم تدشين خدمة التجيير الآلي للبطاقات الجمركية للسيارات في منصة أبشر؛ والتي ستمكن الوزارة من القيام بدورها الرقابي وتتبع المركبات إلى حين إصدار الرخص، كما ستساهم الخدمة في أتمتة البيانات، وتسهل الإجراءات للمنشآت المستفيدة.

إطلاق النظام الإلكتروني الخاص بالرقابة والتفتيش المطور (امتثال)

طوّرت الوزارة إجراءات الرقابة والتفتيش وفق أفضل الممارسات الدولية والتي تضمن رفع مستوى كفاءة إجراءات المراقبين وتفعيل الرقابة الاستباقية، بالإضافة إلى تحفيز المنشآت التجارية للامتثال بالأنظمة واللوائح.

أتمتة إجراءات متابعة عينات إعادة التدوير

إطلاق خدمة تقنية في نظام إدارة العينات التابع للمركز الوطني لكفاءة الطاقة من خلال إنشاء نظام إلكتروني موحد لتوفير خدمات مؤتمتة، وتسهيل إجراءات متابعة إعادة تدوير المنتجات المخالفة.

إطلاق نسخة جديدة لنظام الاستدعاء الإلكتروني

شملت النسخة الجديدة من نظام استدعاء المركبات إضافة بعض الخصائص والوظائف كإضافة تقارير ومعالجة تفعيل أيقونة الشركات المصنعة، بالإضافة إلى إرسال إشعارات "آليًا" وإمكانية إضافة أكثر من طراز بحملة استدعاء لعلامة تجارية واحدة، أيضًا تضمنت الاستفسار عن منتج غير آمن.

تطوير نظام امتثال لتسهيل رحلة المبلغ على النظام أثناء رفع البلاغات

تم التكامل مع المركز السعودي للأعمال الاقتصادية لجلب بيانات وثيقة التجارة الإلكترونية من نظام امتثال بدلًا من التكامل السابق مع خدمة معروف.

قياس تجربة المستفيد في استخدام تطبيق بلاغ تجاري

لتحسين تجربة المستخدم فيما يتعلق باستخدامه للأنظمة الإلكترونية للوزارة، يتم مراجعة التطبيق الخاص بالبلاغات التجارية بشكل مستمر وذلك من جانب سهولة الاستخدام والوصول لتصنيف المخالفة الصحيح، وخلو التطبيق من الأخطاء والمشكلات التقنية، وتقييم عدد من خصائص النظام.

تقييم تطبيق الالتزامات الخارجية والتأكد من امتثال الوزارة بما يصدر من تعاميم وقرارات وزارية

- مراجعة تقييم الالتزام بتعميم ربط المخالفات مع منصة "إيفاء".
- مراجعة تقييم الالتزام بتعميم توثيق العقود على منصة "اعتماد".
- مراجعة تقييم الالتزام بتعميم التوعية بأهمية الحفاظ على سرية المعلومات والوثائق، وما يترتب على ذلك من تطبيق نظام عقوبات نشر الوثائق والمعلومات السرية.
- مراجعة تقييم الالتزام بتعميم التأكيد على الجهات الحكومية بتسجيل مركباتها في بطاقة الصنف أو العُهَد.

أهداف إستراتيجية ارتبطت بالمنجزات:

- تعزيز وتعظيم ثقة المتعاملين
- التحسين والارتقاء ببيئة الأعمال التجارية
- رفع مستوى جودة خدمات الوزارة المقدَّمة للمتعاملين وفق معايير التميز المؤسسي
- تمكين أعلى مستويات النضج والجاهزية الرقمية في الوزارة
- تحفيز بيئة التجارة الإلكترونية في المملكة

ث. تسويقي توعوي خارجي

الرصد الإلكتروني والتحذير والتوعية من النصب والاحتيال

قامت الوزارة بعملية الرصد الإلكتروني والتتبع للمواقع والصفحات الوهمية التي تنتحل صفة الوزارة وموظفيها لممارسة النصب والاحتيال، ونفذت حملات توعوية للتحذير من هذه العمليات، وتم إيضاح القنوات الرسمية للتواصل مع المستهلكين وتلقي بلاغاتهم.

حققت جهود الرصد الإلكتروني والتوعية نتائج، أبرزها:

- 335 موقعاً إلكترونياً تم حجبها "بالتنسيق مع اللجنة الأمنية الدائمة للإنترنت" تنتحل صفة الوزارة وتمارس النصب والاحتيال.
- 11.7 مليون ظهور للمحتويات المرئية على حساب الوزارة على منصة تويتر.
- دعم جهود البنك المركزي السعودي في الحملة الوطنية التشاركية (خلك حريص).

نَشْر أحكام التشهير بجرائم الغش والتستُّر التجاري

نُشر (30) حُكْماً قضائياً بالتشهير في قضايا جرائم الغش والتستُّر التجاري.

عرض تجربة المملكة في تطبيق نظام التجارة الرقمية ضمن الاجتماع الثالث لفريق التجارة الإلكترونية بدول مجلس التعاون

ضمن الاجتماع الثالث لفريق التجارة الإلكترونية بدول مجلس التعاون في مدينة مسقط، عرضت الوزارة تجربة المملكة في تطبيق نظام التجارة الرقمية، واستعرضت لائحته التنفيذية وآلية الرقابة داخل وخارج المملكة والممكّنات التقنية المستخدمة.

عقد ورشة عمل في مجلس التعاون لدول الخليج العربية

نظمت وزارة التجارة ورشة عمل "الرقابة الاستباقية والتحقق من الأسواق" بمشاركة مسؤولي الرقابة التجارية وحماية المستهلك بدول مجلس التعاون وبالتنسيق مع الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وعلى مدى ثلاثة أيام ناقش المجتمعون عدداً من المواضيع المتعلقة بحماية المستهلك، من أبرزها المفاهيم والآليات الحديثة في الرقابة التجارية، وامتثال المنشآت التجارية، والتطورات الحديثة في الرقابة الرقمية، وبرامج الاستدعاء وسحب المنتجات الحديثة، كما شملت الورشة تطبيقات عملية وزيارات ميدانية للجهات الرقابية.

وقدمت الوزارة عرضاً يلخص تجربتها في مجال حماية المستهلك، كما قدمت الكويت والإمارات العربية المتحدة عرضين مماثلين.

47 حملة إعلامية وتسويقية لأولوية التوعية لرفع مستوى الامتثال شملت 5 مسارات رئيسية

أطلقت الوزارة (47) حملة إعلامية وتسويقية عبر وسائل الإعلام وقنوات التواصُل الاجتماعي؛ للوصول إلى الجمهور المستَهْدَف، وذلك على (5) مسارات شملتها أولوية التوعية والإعلام:

- 11 حملة تسويقية لتحفيز المنشآت التجارية على الامتثال.
- 12 حملة توعوية بحقوق وواجبات المستهلك.
- 10 حملات توعوية لتعزيز موثوقية التجارة الإلكترونية.
- 9 حملات توعوية بالأنظمة والتشريعات التجارية.
- 5 حملات لتسويق خدمات الوزارة ومراكز الأعمال.
- أكثر من (20مليون) رسالة نصّية للمستفيدين من خدمات الوزارة: (قطاع الأعمال والمستهلك)، لتعزيز الامتثال الذاتي للمنشآت التجارية، ومواكبة مستجدات البيئة التشريعية والإجرائية.
- المشاركة في (19) فعالية ضِمْن الأيام العالمية، أبرزها: اليوم العالمي للمستهلك، يوم المرأة، يوم اللغة العربية، يوم الجودة، يوم المحاسبة، يوم المسؤولية الاجتماعية، إضافة إلى الأيام الوطنية لدول مجلس التعاون الخليجي.
- إنتاج (57) فيديو للمناسبات والفعاليات ولقطاع الأعمال ومواكبة جهود الوزارة الميدانية لمتابعة امتثال المنشآت وإبراز القصص المؤثرة في مكافحة الغش والتستر التجاري.

تعزيز التواصُل مع وسائل الإعلام

عزّزت الوزارة من تواصُلها الإعلامي بالظهور المرئي والمسموع من خلال القنوات التلفزيونية والإذاعية لإبراز جهود الوزارة، وتمّ نشر الأخبار الصحفية عن أعمال الوزارة وخدماتها وأنشطتها المختلفة عبر وسائل الإعلام، والردّ على الاستفسارات التي تَرِد منها.

- (187) خبراً صحفياً منشوراً.
- (57) رداً على استفسارات وسائل الإعلام.
- (86) لقاءً تلفزيونياً وإذاعياً، ومشاركة في المؤتمرات الإعلامية.

أهداف إستراتجية ارتبطت بالمنجزات:

- الارتقاء بقطاع التجزئة وتعزيز الممارسات التجارية السليمة
- التحسين والارتقاء ببيئة الأعمال التجارية
- رفع مستوى جودة خدمات الوزارة المقدّمة للمتعاملين وفق معايير التميز المؤسسي

محتوى الوزارة في منصَّات التواصُل الاجتماعي

- وصلت مشاهدات الجمهور لمحتوى الوزارة المرئي في منصات التواصل الاجتماعي إلى أكثر من (19.8) مليون مشاهدة.
- وصل عدد ظهور محتوى الوزارة في منصات التواصل الاجتماعي إلى أكثر من (72) مليون ظهور.
- وصل عدد تفاعل الجمهور مع المحتوى المنشور في منصات التواصل الاجتماعي إلى أكثر من (1.5) مليون تفاعل.

حملة "ما يستمر إلا الصحيح" للتوعية بأضرار ومخاطر التستر التجاري

إطلاق الحملة الإعلامية للتوعية بأضرار ومخاطر التستر التجاري، بشراكة الجهات الحكومية وإمارات المناطق والغرف التجارية.

حققت الحملة نتائج، أبرزها:

- 20 جهة حكومية تكاملت جهودها لتنفيذ الحملات الإعلامية والتوعوية.
- 35 فيديو منشوراً بمنصات الوزارة والبرنامج الوطني لمكافحة التستر.
- تخصيص خطبة الجمعة في جميع جوامع المملكة (24 فبراير 2023) للتوعية بأضرار ومخاطر جريمة التستر.
- 12 مليون ظهور ومشاهدة للفيديوهات بكافة المنصات.
- 28 تغطية تلفزيونية لجهود الرقابة لمكافحة التستر في جميع المناطق بواسطة 6 قنوات.
- 5 لغات أجنبية تُرجم إليها المحتوى التوعوي "إنجليزي، هندي، أوردو، بنغالي، فارسي".
- 300 ألف زيارة إلكترونية لموقع الوزارة للاطلاع على معايير امتثال المنشآت بقواعد السوق.

المشاركة في المعارض والفعاليات والتوعية المتنقلة

- شاركت الوزارة في (76) فعالية ومعرضاً في جميع مناطق المملكة للتوعية بالخدمات للتاجر والمستهلك.
- التوعية الميدانية بواسطة الوحدات المتنقلة شملت (78) موقعاً في جميع مناطق ومحافظات المملكة.

التوعية الموجّهة ترفع أعداد زوار موقع الوزارة الإلكتروني

- ساهمت الحملات الإعلامية والتوعوية الموجهة في وصول أعداد زيارات موقع الوزارة إلى (43) مليون خلال عام 2023م بزيادة 26% عن عام 2022م.
- جهود التوعية بخدمات قطاع الأعمال أسهم في رفع نسبة الدخول للخدمات الإلكترونية بنسبة 32% عن عام 2022م، وبإجمالي أكثر من 9 ملايين زيارة.
- الحملات التوعوية للتعريف بحقوق وواجبات المستهلك أسهمت في ارتفاع عدد الزيارات لصفحة دليل حقوق وواجبات المستهلك خلال عام 2023م بنسبة 46% عن عام 2022م حيث شهد تسجيل 151 ألف زيارة.

ج. توعوي داخلي

تنفيذ حملة إعلامية لنشر الوعي للمستهلك في المعادن الثمينة والأحجار الكريمة

إطلاق حملة إعلامية مصاحبة لتنفيذ الوزارة جولات رقابية على محلات المعادن الثمينة للتحقق من عدم وجود مخالفات تخص سبائك الذهب.

رصد منتجات الوسائد الذاتية الخطيرة وإعلان استدعائها من عموم المستهلكين

رصدت الوزارة أكثر من 300 منتج وسادة رضاعة مخصصة للأطفال قد تؤدي إلى خطر اختناق الرضيع أو الوفاة، تُعرض وتُباع بشكل واسع من خلال المتاجر الإلكترونية، حيث تم اتخاذ الإجراءات اللازمة، وإعلان الاستدعاء لعموم المستهلكين، وطلب التوقف الفوري عن استخدام المنتج واسترداد مبالغ الشراء.

أهداف إستراتيجية ارتبطت بالمنجزات:

- تعزيز وتعظيم ثقة المتعاملين
- رفع مستوى جودة خدمات الوزارة المقدَّمة للمتعاملين وفق معايير التميز المؤسسي

2. الإحصاءات:

البيان	2022م	2023م
عدد التراخيص المسجلة الجديدة للمعادن الثمينة	38	52
عدد التراخيص الصادرة للتخفيضات التجارية	41,413	47,293
عدد قضايا التستر المحالة للنيابة	498	166
عدد قضايا الغش التجاري المحالة للنيابة العامة	246	699
عدد قضايا المعادن والأحجار الكريمة المحالة للنيابة العامة	171	200
عدد قضايا البيانات التجارية المحالة للنيابة العامة	154	444
عدد المنتجات التي شملتها التخفيضات	54,380,640	96,882,130
قيمة الغرامات الصادرة من لجنة مخالفات نظام مكافحة التستر	16,540,638 ريالًا سعوديًا	24,942,900 ريال سعودي

3. المشاريع:

المشروع	نبذة عن المشروع	نوع المشروع	النسبة الفعلية	النسبة المخططة	مخرجات المشروع
تطوير نظام تقييم المنشآت	أتمتة إجراءات الأعمال المتعلقة بتقييم المتاجر الإلكترونية وتمكين المستفيدين والجهات الحكومية من معرفة مدى تحقيق المنشآت لمعايير الامتثال بسهولة	تقني	100%	100%	نظام تقني
الحوكمة والتحكم الداخلي	حوكمة وتوثيق الإجراءات	إجرائي	100%	100%	وثائق أدلة إجراءات
تقييم مخاطر استغلال الأشخاص الاعتباريين وقطاع المعادن الثمينة والأحجار الكريمة في غسل الأموال وتمويل الإرهاب	جمع البيانات وتحليل وتقييم مخاطر استغلال الأشخاص الاعتباريين وقطاع المعادن الثمينة والأحجار الكريمة في غسل الأموال وتمويل الإرهاب	إجرائي	100%	100%	التقرير النهائي المرتبط بتقييم مخاطر الشخصيات الاعتبارية التقرير النهائي المرتبط بتقييم مخاطر قطاع المعادن الثمينة والأحجار الكريمة
تطوير نظام رصد الأسعار	أتمتة إجراءات الأعمال المتعلقة بتمكين المراقبين من مسح الأسعار للمنتجات المستهدفة, وتتبع ومراقبة بيانات أسعار سلع مختارة من خلال الربط التقني مع منشآت مستهدفة لمراحل سلسلة الإمداد المختلفة، وذلك لإدارة المخزون ومساعدة صناع القرار في اتخاذ القرارات	تقني	100%	100%	نظام تقني
إعداد دراسة أفضل الممارسات في التموين والسلع الأساسية في المملكة	ضمان وفرة السلع التموينية والضرورية من خلال تحديد اختصاصات الوزارة وإعداد نظام للرقابة على السلع التموينية والضرورية	تشريعي	100%	100%	مسودة نظام للرقابة على السلع التموينية والضرورية

الرقابة على الأسواق

تقوم وزارة التجارة بجولات رقابية على الأسواق وفق خطة سنوية تستهدف العديد من السلع والخدمات لحماية المستهلك من الغش والخداع والإعلانات المضللة والممارسات غير العادلة، بالإضافة إلى استقبال ومعالجة بلاغات المستهلكين، ومتابعة السلع التموينية الضرورية.

إحصائية الرقابة على الأسواق خلال العام 2023م

البيان	الربع الأول 2023م	الربع الثاني 2023م	الربع الثالث 2023م	الربع الرابع 2023م
البلاغات التي تمت معالجتها	110,190	122,839	128,922	116,688
الجولات المستهدفة	16	18	11	10
الزيارات التفتيشية على المحلات التجارية	136,308	266,594	242,596	224,938
زيارات رصد أسعار السلع التموينية	14,168	16,831	11,060	10,276
قراءات للسلع التموينية	435,485	586,510	380,048	318,217
المخالفات المرصودة	5,203	10,564	7,599	1,066

إجمالي أعمال عام 2023م

478,639
البلاغات التي تمت معالجتها

55
الجولات المستهدفة

870,436
الزيارات التفتيشية على المحلات التجارية

52,335
زيارات رصد لأسعار السلع التموينية

1,720,260
قراءات للسلع التموينية

24,432
المخالفات المرصودة

تابع: أعمال الوزارة وإنجازاتها في عام 2023م:

ثالثًا: البيانات وذكاء الأعمال

يهدف مكتب إدارة البيانات وذكاء الأعمال بالوزارة إلى دمج وتعزيز التعاون بين إدارة وعلم وتحليلات البيانات، لتحقيق استخدام فعّال ومثمر للبيانات ولدعم اتخاذ القرارات القائمة على أسس مستنيرة.

1. أبرز اعمال وإنجازات مكتب إدارة البيانات وذكاء الأعمال:

أ. إدارة وحوكمة البيانات

تصنيف البيانات (DC)

تطوير تصنيف درجة السرية لجميع البيانات والمعلومات المنتجة والمتعامل بها لدى الوزارة، من خلال حصر وتصنيف جميع البيانات التي يتم إنتاجها أو يتم التعامل بها داخل الوزارة، بالإضافة إلى تطبيق الضوابط الأمنية المناسبة لحماية تلك البيانات.

حوكمة البيانات (DG)

تم تطبيق السياسات والأنظمة والمعايير التي تتعلق بالبيانات التي يتم جمعها في الوزارة بدءًا من تعريفها وتخزينها وترتيبها وتكاملها واستخدامها بما يخدم التحول الرقمي مما يزيد من الثقة في البيانات المقدمة وزيادة جودتها، والحد من المخاطر المتوقع حدوثها بسبب سوء الاستخدام أو الوصول إليها بشكل غير مصرح. فهي تعتبر من العناصر الهامة لإدارة البيانات، واستخدمها بشكل آمن وتعزيز الأداء والكفاءة وضمان الشفافية عند استخدام البيانات.

جودة البيانات (DQ)

- تم اعتماد وتشغيل أدوات جودة البيانات لاكتشاف ومعالجة نتائج التحقق من أبعاد جودة البيانات (الاكتمال، الاتساق، الدقة، الإتاحة، الشمولية، التوقيت) لأنظمة وزارة التجارة.
- تم إنشاء 4 لوحات مؤشرات لجودة البيانات والتي تشمل نتائج إحصائيات أبعاد جودة البيانات ونسبة الأخطاء والتصحيح لأنظمة وزارة التجارة.
- تم إصدار تقارير دورية لقواعد جودة البيانات، ومراجعة تقارير مشاكل الجودة، بهدف تحسين ورفع مستوى جودة بيانات أنظمة وزارة التجارة.

أهداف إستراتيجية ارتبطت بالمنجزات:

- رفع مستوى جودة خدمات الوزارة المقدّمة للمتعاملين وفق معايير التميز المؤسسي

البيانات المفتوحة (OD)

تم إطلاق ونشر تسع مجموعات بيانات مفتوحة ذات قيمة عالية في المنصة الوطنية للبيانات المفتوحة لتعزيز دور الوزارة في المساهمة برفع مرتبة المملكة في مؤشر البيانات المفتوحة عالمياً، وتم معالجة أكثر من مئة طلب من المستخدمين لمجموعات بياناتنا. كما تم تطوير خدمة في الموقع الرسمي لوزارة التجارة تخدم مجال البيانات المفتوحة تتضمن سياسات واستخدامات البيانات المفتوحة ومجموعات البيانات التي تم مشاركتها، بالإضافة إلى خدمة تسمح للمستخدمين بطلب البيانات المفتوحة من خلال الموقع الرسمي لوزارة التجارة.

ب. علم وذكاء البيانات والتحليلات المتقدمة

الاتفاقيات ومشاركة البيانات

تم توقيع أكثر من ١٥ اتفاقية مشاركة بيانات مع الجهات الحكومية وشبة الحكومية وتمت مشاركة البيانات عبر قناة التكامل الحكومية الآمنة ومركز المعلومات الوطني.

تخزين البيانات (DO)

تم تطوير مستودع بيانات شامل لجميع أنظمة وزارة التجارة بهدف توحيد مصادر البيانات وتخزينها بكفاءة، مما يعزز من إدارة البيانات بشكل أفضل، كما تم دمج بيانات وزارة التجارة مع بيانات الجهات ذات العلاقة، مما يسهم في إنشاء تحليلات ومؤشرات بيانات أكثر موثوقية وأكثر دقة.

تعلم الآلة (Machine learning)

تم تطوير أكثر من 5 نماذج تعلم الآلة (Machine learning)

الهدف من تطوير نماذج التعلم الآلي في الأعمال والتحليلات هو تحقيق أعلى النتائج التي تساعد في تحليل المعلومات بشكل سريع ودقيق وتُمكّن من اتخاذ قرارات مبنية على نتائج التحليل، وتحسين الكفاءة في العديد من المجالات، واكتشاف الأنماط والاتجاهات المخفية في البيانات، مما يساعد في فهم سلوكيات الأعمال والتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية والتحليل الإستراتيجي.

من هذه الأعمال:

- **نموذج تشابه الأسماء (Naming similarity)**

تم استخدم تقنيات مختلفة مثل TF-IDF و LLM و Cosine similarities لتمكين الأعمال من تحديد نسبة التشابه بالأسماء التجارية، كما يسهم النموذج في التحقق من مدى معرفة ملاءمة الاسم ثقافيا واجتماعيا وسياسا.

- **نموذج التستر التجاري (Concealment Analysis)**

الهدف هو الكشف عن حالات شبهة التستر للسجلات التجارية، والتي تُمَكّن الإدارة المعنية من رفع كفاءة الجولات الرقابية الموجهة، وذلك عن طريق تحليل أنماط الأنشطة الاحتيالية، مما يحسّن إجراءات السجل التجاري.

أهداف إستراتيجية ارتبطت بالمنجزات:

- رفع مستوى جودة خدمات الوزارة المقدّمة للمتعاملين وفق معايير التميز المؤسسي

ذكاء الأعمال والتحليلات المتقدمة

- **إطلاق النظام المحدث من لوحات المؤشرات التفاعلية**

سعيًا لتطوير خدمات الوزارة وتسهيل الوصول لكافة البيانات المرتبطة بها، تم إطلاق نظام ذكاء الأعمال الجديد المتخصص في تحليل وعرض البيانات والمؤشرات في صورة تفاعلية.

- **تطوير أكثر من 25 لوحة معلومات تفاعلية لخدمات وأنظمة الوزارة**

وهي لوحات معلومات تُحدّث بشكل تلقائي ويومي، مما يساعد في زيادة الإنتاجية، وتوفير الوقت، وتقليل الجهود، بالإضافة لتسهيل الوصول للمعلومات وتقديم رؤية كاملة لها، ومن أبرز تلك اللوحات:

1. لوحة مؤشرات المعاملات التي تهدف إلى متابعة المعاملات الصادرة والـواردة للوزارة ومنظومة التجارة.
2. لوحة مؤشرات المركز السعودي للأعمال التي تتضمن جميع الطلبات المقدمة عن طريق المركز السعودي للأعمال والسجلات المصدرة من قبل المركز موزعة بحسب النطاق.
3. لوحة مؤشرات البلاغات التجارية لنظام امتثال التي تهدف إلى الرقابة على إحصائيات البلاغات التجارية على نطاق المملكة.
4. لوحة مؤشرات المخالفات التجارية لنظام "امتثال" التي تهدف إلى متابعة إحصائيات المخالفات الفورية على المنشآت.
5. لوحة مؤشرات الزيارات الرقابية لنظام امتثال التي تهدف إلى الرقابة على الزيارات الرقابية على المنشآت بحسب نطاق الزيارة (المجدولة، زيارة بلاغ، غير مجدول).

- **تطوير أكثر من 3 لوحات معلومات باستخدام التحليلات المتقدمة (Advanced Analytics)**

تشير تقارير ذكاء الأعمال في التحليلات المتقدمة إلى استخدام طرق متقدمة لتحليل البيانات باستخدام أحدث الأساليب مثل التعلم الآلي والإحصاءات ودراسة العلاقات في البيانات، يتم عرض هذه الرؤى في لوحات معلومات ذكاء الأعمال (Power BI) على شكل مخططات ورسوم بيانية ديناميكية وتفاعلية. يتيح هذا بسهولة للمستخدمين استكشاف البيانات وفهم الاتجاهات والمعلومات الهامة بشكل أفضل، ومنها:

1. **لوحة معلومات تشابه الأسماء (Naming similarity dashboard):**
تستخدم لوحة "تشابه الأسماء" أساليب متقدمة، وخاصة TF-IDF لمطابقة ومقارنة أسماء السجلات التجارية واكتشاف العلاقات بينها، وتوفر رؤى حول تشابه الأسماء وارتباطها بين السجلات التجارية المختلفة.
2. **سلوك إنشاء السجلات التجارية غير العادي (Abnormal CRs Creation Behavior):**
يسلط الضوء على أنماط غير عادية لإنشاء السجلات التجارية، مما يساعد في اكتشاف التغيرات غير المعتادة والأنشطة غير المألوفة في نظام السجل التجاري.
3. **ديناميكية الأعمال (Business Dynamics):**
تساعد لوحة "ديناميكية الأعمال" في مراقبة التغيرات والتحركات في أنشطة الأعمال مثل عدد السجلات التجارية النشطة، وإغلاق السجلات التجارية بشكل منتظم، وتساعد في فهم التغيرات غير المعتادة والتوجهات المستقبلية في السوق.

أهداف إستراتيجية ارتبطت بالمنجزات:

- رفع مستوى جودة خدمات الوزارة المقدّمة للمتعاملين وفق معايير التميز المؤسسي

1. الإنجازات:

أ. تشريعي

مراجعة ودراسة كافة الأنظمة واللوائح المتعلقة بالإقامة في المملكة

معالجة لأي ثغرة في أنظمة الإقامة، وبالتعاون مع وزارة الداخلية جرى مراجعة ودراسة كافة الأنظمة واللوائح المتعلقة بالإقامة في المملكة، واقتراح التعديلات اللازمة بشأنها، مع مراعاة أفضل الممارسات الدولية، ودراسة توصيات فريق العمل المعني بمراجعة بيانات العمالة الوافدة في المملكة والبناء على مخرجاتها، وذلك بما يعزز الحد من انتشار جريمة التستر ومكافحتها.

مراجعة نظام مكافحة التستر ولائحته التنفيذية

حرصًا على تكامل التشريعات وتواؤمها، قامت الوزارة بمراجعة نظام مكافحة التستر ولائحته التنفيذية والتأكد من مواءمة أحكام النظام واللائحة مع الأنظمة المتعلقة بالعمل والإقامة في المملكة.

ب. إجرائي

تحفيز رواد الأعمال السعوديين وتشجيعهم على مزاولة الأعمال في قطاعات وأنشطة مختلفة

يمثل تحفيز رواد الأعمال السعوديين وتشجيعهم على ممارسة أعمالهم في قطاعات جديدة خطوة مهمة للحد من ظاهر التستر، وخلال عام 2023 تم اقتراح إطلاق 11 مبادرة واعدة في هذا الإطار، وذلك بالتعاون مع الجهات الشريكة في البرنامج الوطني لمكافحة التستر التجاري "وزارة البيئة والمياه والزراعة، وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، الهيئة العامة للنقل، الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، مجلس التجارة الإلكترونية"، ويجري العمل على إعداد ومتابعة تنفيذها وفقاً للإجراءات النظامية. وتستهدف المبادرات تشجيع مزاولة الأعمال في قطاعات متعددة، منها: التجارة الإلكترونية، صيد الأسماك والثروة الحيوانية، خدمات المركبات، أسواق النفع العام، الامتياز التجاري، قطاع النقل، نشاط الاستقدام.. وغيرها.

أهداف إستراتيجية ارتبطت بالمنجزات:

- التحسين والارتقاء ببيئة الأعمال التجارية

تابع: أعمال الوزارة وإنجازاتها في عام 2023م:

رابعًا: مكافحة التستر التجاري

تخصيص دائرة لمكافحة التستر التجاري ضمن المحاكم الجزائية للنظر في قضايا التستر

تعزيزًا لكفاءة وجودة نظر دعاوى التستر، وبالتعاون مع وزارة العدل جرى تخصيص دائرة أو أكثر للنظر في دعاوى التستر التجاري بالمحكمة الجزائية ومحكمة الاستئناف بالرياض.

التأكد من بيانات العاملين في المنشآت التجارية

بالتعاون مع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وبهدف التحقق من صحة البيانات ودقتها، جرى التأكد من بيانات جميع العاملين في المنشآت التجارية ومدى التزام تلك المنشآت بدفع رسوم واشتراكات التأمينات الاجتماعية الصحيحة للعاملين بشكل منتظم.

التحقق من وسائل الدفع الإلكترونية في المنشآت التجارية

تمكينًا للمستهلكين من استخدام وسائل الدفع الإلكترونية في جميع منافذ البيع والتقليل من تداول النقد ومكافحة التستر التجاري، وبالتعاون مع البنك المركزي السعودي جرى التحقق من وجود وسائل دفع إلكترونية فعّالة في المنشآت التجارية، وارتباط أجهزة نقاط البيع بالحسابات البنكية والسجلات التجارية للمنشأة.

ربط المنشآت التجارية بالحساب البنكي

تعزيزًا للموثوقية في التعاملات المالية، وبالتعاون مع البنك المركزي السعودي جرى ربط أكثر من 183 ألف منشأة تجارية بحساب بنكي، لضمان عدم استخدام ملاك المنشآت التجارية لحساباتهم الشخصية في الأغراض التجارية.

إعداد وتنفيذ برامج تدريبية لأعضاء الضبط الجنائي

جرى إعداد وتنفيذ عدد من البرامج التدريبية بسعة 400 مقعد تدريبي لأعضاء الضبط الجنائي؛ وذلك بالتعاون مع مركز التدريب العدلي في وزارة العدل، بهدف تطوير قدرات المتدربين على الضبط والتفتيش في مجال الإثبات بجرائم التستر التجاري، وذلك في المسارات الآتية:

- أركان الجريمة.
- المسؤولية الجنائية وعوارضها.
- تعدد الجرائم.
- نظام الإجراءات الجزائية.

ت. تقني

بناء 4 لوحات معلومات متكاملة عن الوافدين

لتوفير بيانات صحيحة ووافية، وبالتعاون مع الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي جرى تطوير وبناء 4 لوحات إلكترونية تتضمن معلومات متكاملة عن الوافدين، تشمل بيانات العمالة في سوق العمل ومرافقيهم، والعمالة المنزلية، والعمالة الموجودة لفترة مؤقتة، والزوار.

بناء مؤشرات قياس التزام الأفراد والمنشآت في قطاع النقل

لضمان تحقيق الالتزام بالممارسات المطلوبة، وبالتعاون مع الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي جرى تصميم وبناء مؤشرات لقياس وتحليل التزام ممارسة الأفراد والمنشآت في قطاع النقل، وتحديد الفجوات، بالإضافة لتحديد خصائص سجل مركبات النقل الثقيل والعمل على إعداده.

إطلاق مشروع الإخطار الإلكتروني لأصحاب السجلات التجارية المنتهية

أطلقت الوزارة مع عدد من الجهات ذات العلاقة مشروع الإخطار الالكتروني لأصحاب السجلات التجارية المنتهية غير الممارسة، والشطب التلقائي في حال عدم التصحيح. كما تم إيقاف تقديم الخدمات لملاك السجلات التجارية المنتهية وهي:

- إيقاف تقديم خدمة (إصدار التأشيرات، نقل كفالة، تغيير المهنة، تغيير النشاط) للسجلات التجارية المنتهية.
- إيقاف تقديم خدمة إصدار/تجديد رخصة البلدية للسجلات التجارية المنتهية.
- إيقاف تقديم خدمة طباعة شهادة التأمينات الاجتماعية للسجلات التجارية المنتهية.
- إيقاف تقديم كافة خدمات قطاع النقل للسجلات التجارية المنتهية.
- إيقاف تقديم خدمة طباعة شهادة الزكاة للسجلات التجارية المنتهية.

ث. توعوي داخلي

رفع الوعي بقواعد السوق ونظام مكافحة التستر

لتعزيز ورفع وعي المجتمع والوافدين والمنشآت، أُطلقت عدة حملات توعوية بعدة لغات، ركّزت على أهمية امتثال المنشآت بقواعد السوق، والتعريف بمعايير الامتثال وأحكام النظام، والتوعية بأضرار ومخاطر جريمة التستر.

أهداف إستراتيجية ارتبطت بالمنجزات:

- التحسين والارتقاء ببيئة الأعمال التجارية

إطلاق الفيلم الوثائقي "كواليس فاتورة"

توعية بأهمية الفاتورة، أُطلِقَ الفيلم الوثائقي "كواليس فاتورة"، حول الفوترة الإلكترونية وأثرها في محاربة التستر التجاري والاقتصاد الخفي، وذلك بالتعاون مع هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.

ج. تسويقي توعوي خارجي

اطّلاع وفد سلطنة عمان على تجربة المملكة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح

عرض تجربة وخبرة المملكة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح ولائحتها التنفيذية وآلية الرقابة داخل وخارج المملكة.

ح. مالي

مراجعة البلاغات المصنفة بأنها متحصلات جريمة التستر التجاري وفقًا لدلالات ومؤشرات القطاع المالي

استمرت أعمال الفريق المشكل برئاسة الإدارة العامة للتحريات المالية برئاسة أمن الدولة وعضوية كلٍ من (وزارة التجارة، والهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، والنيابة العامة، والبنك المركزي السعودي)، لمراجعة الدلالات المالية (11 دلالة) في ضوء البلاغات الواردة مُنذ تاريخ تعميم المؤشرات على البنوك داخل المملكة.

أهداف إستراتيجية ارتبطت بالمنجزات:

- التحسين والارتقاء ببيئة الأعمال التجارية
- الارتقاء بقطاع التجزئة وتعزيز الممارسات التجارية السليمة

2. الإحصاءات

إجمالي أعمال عام 2023م

+ 56
ألف زيارة تفتيشية للمنشآت استنادًا إلى الدلالات ومؤشرات الاشتباه بالتستر

10
أحكام تشهير بجرائم التستر نُشرت في وسائل الإعلام المختلفة

956
مخالفة أحيلت إلى لجنة النظر في مخالفات مكافحة التستر

24,3 مليون
إجمالي غرامات لجنة النظر في مخالفات مكافحة التستر لعام 2023م

87
حكمًا نهائيًا صادرًا في قضايا مكافحة التستر لعـــــام 2023م

1. الإنجازات:

أ. إجرائي

100% مؤشر جودة البيانات الوظيفية

حققت الوزارة إنجازًا في المستهدف المطلوب في الربع الثالث لعام 2023م لمؤشر جودة البيانات الوظيفية بالمركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة بنسبة 100%.

حصر وجرد وتقييم الأصول لوزارة التجارة

حصر أصول الوزارة وتصنيفها ورصدها بحسب المعايير المحاسبية للقطاع العام ومتطلبات مركز الاستحقاق.

إعداد دليل السياسات والأنظمة للحد من التحرش

بناءً على الأمر السامي رقم 64595 وتاريخ 1444/09/19هـ بشأن اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق مقتضى النظام للحد من التحرش والعنصرية وطرق التعامل معه، أعدّت الوزارة دليلًا يوضح آلية التعامل مع التحرش في حال حدوثه، وتوعية الموظفين عن طريق نشرها في قنوات التواصل الداخلي.

تطوير الموقع العام بالمقر الرئيسي للوزارة

تطوير وزيادة عدد مواقف الموقع العام وتوسعة مبنى خدمي بالمقر الرئيسي للوزارة لاستقبال الزوار وخدمتهم دون الحاجة للدخول للوزارة.

تدريب 831 مراقبًا تجاريًا

تدريب المراقبين على نظام البلاغات والتفتيش الإلكتروني الموحد "امتثال".

إكمال 100% من الأوصاف الوظيفية في الوزارة

استكمال التحديثات على الأوصاف الوظيفية بنسبة 100% حسب الهيكل التشغيلي المعتمد نظاميًا.

أهداف إستراتيجية ارتبطت بالمنجزات:

- تحسين كفاءة استغلال الموارد في الوزارة
- الارتقاء ببيئة عمل داخلية محفزة وحاضنة للإبداع

تابع: أعمال الوزارة وإنجازاتها في عام 2023م:

خامسًا: البيئة الداخلية

إطلاق برامج تدريبية تخصصية لتطوير مهارات موظفي وكالة حماية المستهلك والمراقبين

تنفيذ 5 دورات تدريبية في برامج تخصصية لتطوير مهارات 75 مراقبًا.

إطلاق مشروع تدريب القيادات

بالشراكة مع جامعة جورج تاون بالولايات المتحدة الامريكية تم تدريب 23 قائدًا من القيادات العليا، بما يعزز المهارات القيادية واستقطاب الموارد البشرية المناسبة وإدارة دورة حياة الموظف.

عقد الشراكات مع مراكز التدريب في الجهات الحكومية

تفعيل شراكات مع النيابة العامة - مركز التدريب العدلي - المركز السعودي للأعمال الاقتصادية- والجمعية السعودية للغة الإشارة.

توفير فرص تدريبية متنوعة

توفير 280 فرصة تدريبية متنوعة لبرامج حضورية موجهة لمنسوبي وزارة التجارة مع مراكز التدريب الشريكة.

ترشيح منسوبي الوزارة لبرامج معهد الإدارة

تدريب 228 مرشحًا من منسوبي الوزارة لبرامج معهد الإدارة العامة (برامج عامة - قيادية).

توفير فرص تدريبية لطلاب الجامعات (تدريب تعاوني)

توفير فرص تدريبية لعدد 79 طالبًا وطالبة لزيادة المعرفة والمهارات المطلوبة في سوق العمل.

افتتاح متجر تسعة أعشار في مقرات الوزارة حول المملكة

مبادرة وطنية أطلقها صندوق تنمية الموارد البشرية لتوفير متجر صغير لبيع المأكولات والمشروبات في مقر عمل الموظفين، وقد تم افتتاح (5) فروع للمتجر في مقرات الوزارة.

ب. مادي

الانتهاء من مشاريع إنشاء وتشغيل عدد (6) مقرات للوزارة، وتأهيل عدد (3) فروع تشاركية للمركز السعودي للأعمال

إنشاء وتشغيل مشروع إنشاء فرع الوزارة (الباحة، الخرج، الدوادمي، جازان، القريات، ينبع). والانتهاء من تأهيل عدد (3) فروع تشاركية مع المركز السعودي للأعمال في كل من (جازان، بريدة، الجوف).

تأهيل وصيانة مباني الوزارة في المشاعر المقدسة

تجهيز موقع لموظفي الوزارة لتسهيل عمل الفرق الرقابية بموسم الحج.

مشروع إحلال واستبدال الوحدات الحلقية الكهربائية وملحقاتها بمبنى الوزارة الرئيسي بالرياض

استبدال شبكة الكابلات الأرضية الرئيسية بطول 600 م وعدد (8) محولات بالمبنى الرئيسي للوزارة، وذلك لرفع كفاءة التشغيل والحفاظ على أصول وممتلكات الوزارة.

استبدال وحدات مناولة الهواء بمبنى الوزارة الرئيسي بالرياض

استبدال وحدات مناولة الهواء في المبنى الرئيسي للوزارة بوحدات جديدة ذات جهد ترددي وعلى مستوى عالٍ في كفاءة الاستهلاك.

أهداف إستراتيجية ارتبطت بالمنجزات:

- الارتقاء ببيئة عمل داخلية محفزة وحاضنة للإبداع

ارتفاع قيمة تحصيل المخالفات

ارتفاع كفاءة التحصيل بنسبة 25% خلال عام 2023م مقارنة بعام 2022م.

الانتهاء من مشروع إعداد الأرصدة الافتتاحية ومسك السجلات المحاسبية (التحول المحاسبي)

بناءً على الأمر السامي رقم (13059) وتاريخ 16ربيع الأول 1438هـ، القاضي بالموافقة على مشروع تحول جميع الجهات الحكومية من تطبيق الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق المحاسبي، وأن تتولى اللجنة المالية بالديوان الملكي واللجنة التنفيذية، التي يرأسها معالي وزير المالية، الإشراف على تنفيذ المشروع.

حوكمة السلف المالية

العمل على إصدار بطاقات بنكية للموظفين طالبي السلف من جميع إدارات الوزارة والفروع بهدف حوكمة السلف المالية.

ت. إستراتيجي

إطلاق وحدة العمل التطوعي في الوزارة

عملت الوحدة على تفعيل حساب الوزارة في المنصة الوطنية للعمل التطوعي، وتعيين ضباط اتصال والاجتماع وعمل ورش عمل لهم، وتجهيز النماذج والأدلة، وخلق 668 فرصة تطوعية داخل الوزارة والجهات التابعة لها.

إطلاق مسار الشهادات الاحترافية

إكساب الموظفين المهارات اللازمة وفق أفضل الممارسات العالمية عن طريق توفير الشهادات الاحترافية (المحترف المعتمد في مؤشرات الأداء الرئيسية CKPIP، وشهادة محترف إدارة التغيير CCMP، ومدير مرافق معتمد CFM).

تعزيز الاتصال والتواصل مع موظفي الوزارة

أطلقت الوزارة مبادرة استهدفت فيها تعزيز الاتصال بينها وبين موظفيها، حيث جرى زيارة الفروع للاستماع للموظفين، وتلبية احتياجاتهم وقياس صحتهم النفسية.

توقيع اتفاقية حدود التشغيل والصيانة مع وزارة الطاقة والشركة السعودية للكهرباء

حصر عدادات الكهرباء الخاصة بالوزارة مع الشركة السعودية للكهرباء وتوقيع اتفاقية حدود التشغيل والصيانة.

ث. تقني

إطلاق النسخة المحدثة من تطبيق خدماتي المطور

تحديث تطبيق خدماتي وعدد من الخدمات الذاتية والمزايا بالتطبيق لتحسين وتسهيل تجربة المستخدم.

ج. توعوي داخلي

خلق بيئة عمل محفزة للموظفين تعزز الإبداع والابتكار

- تفعيل منصة "صوتك واصل" عن طريق البوابة الداخلية للموظف، والتي تهدف إلى تسهيل استقبال وجمع أفكار ومقترحات وشكاوى الموظفين في الوزارة، واكتمال 66 من الأفكار والرد عليها من خلال المنصة لمقدميها.
- توفير كبسولة "كير زون" في مبنى الوزارة الرئيسي الخاصة بالاستشارات الطبية الافتراضية عن بعد.

أهداف إستراتيجية ارتبطت بالمنجزات:

- تحسين كفاءة استغلال الموارد في الوزارة
- تمكين أعلى مستويات النضج والجاهزية الرقمية في الوزارة
- الارتقاء ببيئة عمل داخلية محفزة وحاضنة للإبداع

حملة أكتوبر الوردي للتوعية بسرطان الثدي

شاركت الوزارة في حملة "أكتوبر الوردي" العالمية للتوعية بسرطان الثدي عند النساء وأهمية الكشف المبكر في الوقاية من هذا المرض.

نشر دليل الصحة النفسية

اعتماد دليل الصحة النفسية ونشره في يوم الصحة النفسية العالمي.

إطلاق برنامج "خطوات العافية"

برنامج صحي توعوي، يهدف إلى تعزيز صحة وجودة حياة الموظف عن طريق برنامج تنافسي شهري لاحتساب خطوات سَيْر المشاركين بحيث لا تقل عن 10,000 خطوة.

إطلاق حملة التطعيم ضد الإنفلونزا الموسمية لجميع الفروع الرئيسية

وفّرت الوزارة بالتعاون مع الجهات الصحية ذات العلاقة وفي جميع فروعها الرئيسة اللقاحات الصحية ضد الإنفلونزا الموسمية.

تطوير ثقافة التعامل مع الزوار

سعيًا لتوطيد العلاقة بين الوزارة وعملائها وزوارها، أطلقت الوزارة مبادرة معنية بتحسين سلوك منسوبي الوزارة أثناء التعامل مع الزوار.

أهداف إستراتيجية ارتبطت بالمنجزات:

- الارتقاء ببيئة عمل داخلية محفزة وحاضنة للإبداع

2. الإحصاءات:

م	البيان	2022م	الربع الأول 2023م	الربع الثاني 2023م	الربع الثالث 2023م	الربع الرابع 2023م	مجموع الإحصائية
1	توفير مقاعد تدريبية عبر التعاون مع عدة جهات	3,385	740	705	1,314	1,952	4,711
2	تحديث قاعدة بيانات الوظائف ومطابقتها مع نظام وزارة الموارد البشرية ووزارة المالية	%99.98	%99.98	%99.98	%100	%100	%100
3	إعداد نموذج لدراسة الوحدات التنظيمية داخل الوزارة من حيث التصنيف (وكالة، إدارة، إلخ)، وتحديد الارتباط التنظيمي لها لبنائها هيكليًا	%98	%98	%99	%100	%100	%100
4	تقارير الفحص البيئي	72	13	11	11	4	39
5	تقارير فحص السلامة	66	11	16	10	15	52
6	تقارير فحص جودة الهواء الداخلي	6	2	5	4	3	14
7	توريد المعاملات الواردة للوزارة	16,172	3,407	2,960	3,727	4,135	14,229
8	إدخال الشكاوى على نظام CRM	300	230	235	80	115	660
9	إتلاف عدد من الوثائق (طن)	24	9	10	4	4.56	27.56
10	أرشفة الوثائق	1,785,770	413,513	298,225	295,819	383,830	1,391,387
11	رفع كفاءة استهلاك الوقود	5,700,000	1,225,000	1,180,000	1,180,000	100,000	3,685,000
12	عدد الاتفاقيات الإطارية	2	0	4	0	1	5

م	البيان	2022م	الربع الأول 2023م	الربع الثاني 2023م	الربع الثالث 2023م	الربع الرابع 2023م	مجموع الإحصائية
1	أدلة الإجراءات الموثقة	158	58	82	68	15	223
2	أدلة الإجراءات المحدثة	69	0	0	3	0	3
3	اللجان والمجالس التي تم الترشيح لها	252	182	153	185	255	775
4	الإجراءات التي تم تدقيقها	7	4	7	5	6	22
5	التقارير للمستفيد الخفي	8	3	3	3	3	12
6	تقارير مراجعة الخدمات	12	6	10	5	4	25

3. المشاريع:

المشروع	نبذة عن المشروع	نوع المشروع	النسبة الفعلية	النسبة المخططة	مخرجات المشروع
تشغيل ونقل الموظفين لمقر الوزارة بجازان	مبنى رئيسي من طابقين ومبانٍ مساعدة خدمية بالإضافة إلى موقع عام	مادي	100%	100%	• مبنى حديث متكامل مزود بكافة الخدمات والأنظمة الحديثة • زيادة الطاقة الاستيعابية للمراجعين والموظفين • زيادة رضا المستفيدين عن الخدمات المقدمة من الوزارة
إنشاء مقر الوزارة في القريات	مبنى رئيسي من طابقين ومبانٍ مساعدة خدمية بالإضافة إلى موقع عام	مادي	100%	100%	• مبنى حديث متكامل مزود بكافة الخدمات والأنظمة الحديثة • زيادة الطاقة الاستيعابية للمراجعين والموظفين • زيادة رضا المستفيدين من الخدمات المقدمة من الوزارة

المشروع	نبذة عن المشروع	نوع المشروع	النسبة الفعلية	النسبة المخططة	مخرجات المشروع
إنشاء مقر الوزارة في ينبع	مبنى رئيسي من طابقين ومبانٍ مساعدة خدمية بالإضافة إلى موقع عام	مادي	100%	100%	• مبنى حديث متكامل مزود بكافة الخدمات والأنظمة الحديثة • زيادة الطاقة الاستيعابية للمراجعين والموظفين • زيادة رضا المستفيدين عن الخدمات المقدمة من الوزارة
مشروع إعداد الأرصدة الافتتاحية ومسك السجلات المحاسبية (التحول المحاسبي)	بناءً على الأمر السامي رقم (13059) وتاريخ 16ربيع الأول 1438هـ، القاضي بالموافقة على مشروع تحول جميع الجهات الحكومية من تطبيق الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق المحاسبي، وأن تتولى اللجنة المالية بالديوان الملكي واللجنة التنفيذية، التي يرأسها معالي وزير المالية الإشراف على تنفيذ المشروع	إجرائي	100%	100%	• إعداد الأرصدة الافتتاحية لعام 2021م، وإصدار القوائم المالية لعام 2022م
تطوير الموقع العام بالمقر الرئيسي للوزارة وتوسعة مبنى لاستقبال المراجعين	تطوير وزيادة عدد مواقف الموقع العام بالمقر الرئيسي وتوسعة مبنى خدمي بالمقر الرئيسي للوزارة	مادي	100%	100%	• توفير مواقف إضافية عدد 50 • مبنى خدمي لاستقبال المراجعين • إعادة تأهيل مواقف القبو
تغيير واستبدال التكسيات الألومنيوم (الكلادنج) لواجهات مبنى فرع وزارة التجارة بالدمام	تغيير واستبدال التكسيات الألومنيوم (الكلادنج) لواجهات مبنى فرع وزارة التجارة بالدمام	مادي	100%	100%	• تغيير واستبدال التكسيات الألومنيوم (الكلادنج) لواجهات مبنى فرع وزارة التجارة بالدمام

المشروع	نبذة عن المشروع	نوع المشروع	النسبة الفعلية	النسبة المخططة	مخرجات المشروع
حصر وجرد وتقييم الأصــــول لــــوزارة التجارة	حصر أصول الوزارة وتصنيفها ورصدها بحسب المعايير المحاسبية للقطاع العام ومتطلبات مركز الاستحقاق	إجرائي	100%	100%	• جــرد وتــقــيــيــم جــمــيــع أصول الوزارة
إنشاء مقر الـوزارة في الباحة	مبنى رئيسي من طابقين ومبانٍ مساعدة خدمية بالإضافة إلى موقع عام	مادي	100%	100%	• مبنى حديث متكامل مزود بكافة الخدمات والأنظمة الحديثة • زيـــــادة الــطــاقــة الاستيعابية للمراجعين والموظفين • زيادة رضا المستفيدين من الخدمات المقدمة من الوزارة
إنشاء مقر الـوزارة بالدوادمي	مبنى رئيسي من طابقين ومبانٍ مساعدة خدمية بالإضافة إلى موقع عام	مادي	100%	100%	• مبنى حديث متكامل مزود بكافة الخدمات والأنظمة الحديثة • زيـــــادة الــطــاقــة الاستيعابية للمراجعين والموظفين • زيادة رضا المستفيدين عن الخدمات المقدمة من الوزارة
إنشاء مقر الـوزارة بالخرج	مبنى رئيسي من طابقين ومبانٍ مساعدة خدمية بالإضافة إلى موقع عام	مادي	100%	100%	• مبنى حديث متكامل مزود بكافة الخدمات والأنظمة الحديثة • زيـــــادة الــطــاقــة الاستيعابية للمراجعين والموظفين • زيادة رضا المستفيدين عن الخدمات المقدمة من الوزارة

2. تطوير رأس المال البشري في الوزارة خلال عام 2023م

عدد المبتعثين والموفدين والمتخرجين للعام 2023م:

ماجستير		دكتوراه		
العدد المستهدف	3	العدد المستهدف	1	المجموع 4
العدد الفعلي	3	العدد الفعلي	1	المجموع 4
نسبة الفعلي للمستهدف في عدد المبتعثين/ الموفدين	%100	نسبة الفعلي للمستهدف في عدد المبتعثين/ الموفدين	%100	المجموع %100

عدد الملتحقين بالبرامج التدريبية للعام 2023م:

الدورات الإدارية		الدورات المهنية		الدورات الفنية (التخصصية)		
العدد المستهدف	640	العدد المستهدف	25	العدد المستهدف	1,400	المجموع 2,065
المتحقق	634	المتحقق	25	المتحقق	1,269	المجموع 1,928
نسبة المتحقق للمستهدف	%99.06	نسبة المتحقق للمستهدف	%100	نسبة المتحقق للمستهدف	%90.64	المجموع %93

3. النشاطات الاجتماعية والجوائز العالمية - 2023م:

قامت الوزارة بعمل أكثر من **20**

تفاعلاً مع الأيام العالمية والمناسبات الوطنية، وكان من أبرزها:

يوم القهوة، يوم المرأة، يوم الأب، اليوم العالمي لذوي الإعاقة، اليوم العالمي للتطوع، اليوم العالمي للغة العربية، اليوم العالمي لمرض السكر، الأيام الوطنية لدول مجلس التعاون الخليجي.

صور من أنشطتنا في عام 2023م:

احتفالات يوم التأسيس

احتفالات اليوم الوطني

لقاءات خيمة تواصل

حملات التبرع بالدم

فعالية أسبوع البيئة

اليوم العالمي للزهايمر

لقاء القادة

ورشة عمل الإسعافات الأولية

المعرض الصحي للثقافة الرياضية

اليوم العالمي للسكري

اليوم العالمي للابتسامة

حملة التوعية بسرطان الثدي

الجوائز:

جائزة الارتباط الوظيفي:

حصلت الــوزارة على المركز الأول (مكـرر) فئة الــوزارات في برنامج الارتبـاط الوظيفي لعام 2023م.

جائزة صدارة الجهات الحكومية الأعلى تفاعلًا مع البرنامج الإعلامي (جائزة محلية):

جائزة مواصلة الوزارة لصدارة الأجهزة الحكومية الأعلى تفاعلًا مع البرنامج الإعلامي الموحد GRID التابع لوزارة الإعلام بنسبة 100%.

جائزة صناعة المحتوى الإعلامي الرقمي في وسائل التواصل الاجتماعي (جائزة محلية):

جائزة تقدم من سمو أمير منطقة القصيم لدور الجهات في النشر الإعلامي المميز في حماية وتوعية المستهلك.

جائزة ترشيد كفاءة الطاقة:

حققت الوزارة درجة تميز 100% في بطاقة الأداء الصادرة عن المركز السعودي لكفاءة الطاقة.

4. أبـرز أعمـال وإنجـازات مكتـب تحقيـق الرؤيـة فـي الـوزارة - 2023م:

1. الإنجازات:

إصدار تقارير المتابعة الدورية

جرى العمل على إصدار أكثر من 150 تقريرًا على مستوى جهات منظومة التجارة، تُعْنى بقياس مدى تقدم المبادرات وتحقيق مستهدفات المؤشرات على مستوى المنظومة، مما أسهم في تحسين حالة المبادرات ومشاركة أصحاب المصلحة في التحديات المتعلقة بها لضمان سرعة تجاوزها، حيث بلغت نسبة المبادرات التي على المسار من إجمالي المبادرات 97% بنسبة نمو عن عام 2022م، تقدر بـ (3%).

واستمر أداء المؤشرات المرتبطة بالرؤية بالتحسن حيث بلغت نسبة المؤشرات التي حققت مستهدفاتها 67% بنسبة نمو عن عام 2022م تقدر بـ (13 %)، ويعود سبب عدم تحقيق العلامة الكاملة إلى تعذر قياس 3 مؤشرات لارتباطها بتحديات فنية من قبل مصادر البيانات، وجرى العمل على إعداد خطط تصحيحية لها ورفعها إلى الجهات ذات العلاقة.

التقارير الصادرة من مركز "أداء"

جرى العمل على إصدار تقارير "أداء" الربعية على مستوى جهات المنظومة، من خلال متابعة المعالم المستحقة للمبادرات ومتابعة تسليمها حيث بلغ عدد المعالم الموثقة خلال عام 2023م أكثر من 100 مَعْلَم، كما جرى متابعة تسليم القيم الفعلية والوثائق الداعمة للمؤشرات المستحقة، وبلغت نسبة المؤشرات التي تقاس من إجمالي المؤشرات 79%، كما تم العمل مع مركز أداء على قبول تلك الوثائق ومعالجة الملاحظات والارتقاء بجودة البيانات الصادرة من المنظومة.

العمل على خطط تصحيحية للمبادرات والمؤشرات

عملت الوزارة مع جهات المنظومة على تنفيذ أكثر من 120 مَعْلمًا ومخرجًا أساسيًّا على مستوى 21 مبادرة نشطة، بالإضافة إلى 42 مؤشرًا مستحقًا خلال العام، وتم العمل على التأكد من تنفيذها في تاريخها المستحق، والإعداد عند الحاجة إلى خطط تصحيحية لجميع المبادرات والمؤشرات المتوقع تعثرها، أو التي تواجه تحديات في قياسها أو تنفيذها، وبلغ عدد الخطط التصحيحية أكثر من 30 خطة والتي أسهمت في ارتقاء حالة المبادرات والمؤشرات، حيث بلغ إجمالي المؤشرات التي حققت مستهدفاتها 29 مؤشرًا من أصل 42 مؤشرًا، وتعذر قياس 9 مؤشرات لارتباطها بتحديات فنية من قبل مصادر البيانات.

الملخصات التنفيذية للجهات التابعة للمنظومة

أصدرت الوزارة أكثر من 100 تقرير وملخص تنفيذي شامل للجهات التابعة للمنظومة، تُعنى بقياس مدى تقدم الجهات على المستوى التشغيلي والإستراتيجي وذلك لضمان تحقيق المستهدفات والتطلعات المرجوة، والإسهام في تغطية الفجوات ومعالجة التحديات، وتقديم الدعم المطلوب من معالي الوزير.

العمل على طلبات التغيير لـ 7 مبادرات لضمان تحقيق أثر المبادرة وعدم تعثرها

أجرى المكتب طلبات تغيير على 7 مبادرات، منها طلب تغيير لإغلاق مبادرة ليس لها ميزانية لمبادرة في برنامج التحول الوطني، وعدد 6 طلبات تغيير لمراجعة البيانات الأساسية لمبادرة في برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية (نشطة)، ومبادرة في برنامج تنمية القدرات البشرية (نشطة)، و4 مبادرات في برنامج التحول الوطني (2 نشطة، 2 مستحدثة) وذلك لتعظيم أثر المبادرة وتحقيق مستهدفاتها وضمان سير تنفيذها وعدم تعثرها، والذي يزيد بدوره من مساهمتها في تحقيق أهدافها الإستراتيجية والمؤشرات المرتبطة بها.

أولويات منظومة التجارة لعام 2023م

تحقيقًا للتطلعات والتوجهات الإستراتيجية، قامت جهات منظومة التجارة بالتعاون مع مكتب تحقيق الرؤية في رسم وتخطيط 74 أولوية تسعى منظومة التجارة إلى تحقيقها في عام 2024م.

ضمان تنفيذ المشاريع المرتبطة بالمبادرات

عملت الوزارة على أكثر من 70 مشروعًا يسهم بشكل مباشر في تحقيق مخرجات وأهداف المبادرات من خلال مراجعة ومواءمة الكراسات للمشاريع مع المبادرات التابعة لها، والعمل على متابعة حالة التنفيذ للمشاريع حيث يشتمل على نسب الصرف، ونسب الإنجاز، وطلبات التغيير، وطرحها للمنافسة واستكمال جميع الإجراءات اللازمة للترسية (الإجابة على استفسارات الشركات – تنظيم وإدارة أعمال لجان التحليل الفني ولجنة فتح المظاريف وفحص العروض – مفاوضة الشركات – اعتماد ترسية المشاريع)، بالإضافة إلى تحديد التحديات والمخاطر المحتملة ومعالجتها بشكل استباقي لضمان تنفيذ جميع الأعمال المطلوبة.

الاجتماعات التوجيهية لمعالي الوزير مع الجهات التابعة للمنظومة

إعداد أكثر من 5 تقارير عن الجهات التابعة للمنظومة، تتضمن التحديات والفجوات وفرص التحسين للجهات، ورفعها لمعالي الوزير قبل عقد الاجتماعات التوجيهية الدورية مع الجهات التابعة للمنظومة بقيادة معالي الوزير، حيث صدرت من خلالها أكثر من 30 مهمة، تجري متابعتها بشكل دوري مع الجهات لضمان تنفيذها بما يتواءم مع توجيهات معالي الوزير.

اعتماد البيانات الأساسية لـ15 مبادرة مستحدثة

في سبيل تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، ومساهمةً في أهداف برنامج التحول الوطني فقد اعتُمِدت البيانات الأساسية لـ15 مبادرة مستحدثة، والتي وُضعت للإسهام في عدد من أهداف البرنامج التي تتمثل في تطوير قطاع التجزئة، وزيادة نسبة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتسهيل ممارسة الأعمال. كما تستهدف هذه المبادرات تنمية وتحسين عدد من المجالات والقطاعات في حماية المستهلك، والتاجر، والتجارة الإلكترونية، وسلاسل الإمداد، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والتحول الرقمي.

تمويل 12 مبادرة مستحدثة

بناء على اعتماد البيانات الأساسية للمبادرات المستحدثة تم إعداد نطاق تفصيلي لجميع المبادرات المستحدثة، وإعداد الوثائق والنماذج المطلوبة للتمويل، والعمل مع أصحاب المصلحة لرفع الجاهزية من خلال عقد الاجتماعات وورش العمل للحصول على توصيات التمويل لكل مبادرة، حيث وصل عدد المبادرات التي صدر بشأنها قرار تمويل 12 مبادرة.

الموافقة على تمويل مبادرتين تابعتين لمنظومة التجارة

حرصًا على إتمام تنفيذ المبادرات والحفاظ على مسارها وتحقيقًا لأثرها ومستهدفاتها المأمولة، وبالتعاون مع جهات المنظومة تمت موافقة فريق العمل الدائم على تمويل مبادرتين قائمتين تابعتين لبرامج تحقيق الرؤية، وذلك على النحو الآتي:

1- مبادرة تابعة لهيئة منشآت في برنامج التحول الوطني (تمويل جزئي).

2- مبادرة تابعة لهيئة المواصفات والمقاييس في برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية (تمويل جزئي).

حصر وتسليم البيانات النثرية لمبادرات منظومة التجارة

قامت الوزارة بدراسة ورفع البيانات النثرية شهريًا (الإنجازات، المخاطر، التحديات، الدعم، التطلعات والتوظيف) لمبادرات برامج تحقيق الرؤية، وذلك بهدف توضيح الجهود القائمة لجهات المنظومة، والتنبؤ بالمخاطر المحتملة، والعمل على خطط استباقية لضمان الحفاظ على سير المبادرة وعدم تعثرها وتحقيق أثرها.

مراجعة الدراسات والإستراتيجيات والتقارير المحالة من معالي الوزير

قام المكتب بالعمل على مراجعة العديد من الدراسات والإستراتيجيات والمشاريع الوطنية المحالة من معالي الوزير وتقديم التوصيات بشأنها.

إصدار تقارير الأعمال الخاصة بالرؤية

أصدر مكتب تحقيق الرؤية 18 تقريراً للأعمال الخاصة بالرؤية، كما أصدر تقارير متابعة المهام الموكلة للوزير من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية التي بلغ عددها 17 مهمة خلال عام 2023م.

إعداد الدراسات والأبحاث لدعم اتخاذ القرارات الإستراتيجية

جرى إعداد 15 دراسة تحليلية للتغيرات التي تمت على البيئة الاقتصادية، ومنها: مكافحة الغش التجاري، وأفضل الممارسات الحكومية لتطوير واستدامة قطاع التجزئة، وأفضل الممارسات الدولية لحوكمة أعمال مجالس الإدارة للهيئات الحكومية. كما جرى العمل على دراسة وتحليل العديد من الإستراتيجيات والتقارير التي تتقاطع مع مهام ومسؤوليات منظومة التجارة.

2. الإحصاءات:

المؤشر	القيمة المحققة لعام 2022م	القيمة المحققة لعام 2023م
عدد الكراسات التي اعتُمدت وطُرحت	62	29
عدد طلبات التغيير على العقود المبرمة	30	14
عدد المطالبات المالية	254	425
عدد عمليات التأهيل المُسبق	4	3
عدد مهام مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية التي أُنجزت	66	55
عدد المهام المنبثقة التي نُفّذت من اللجنة التوجيهية للمنظومة	28	17
عدد اللجان التوجيهية التي عُقدت للمنظومة	10	3
عدد المهام المنبثقة التي نُفّذت من اللجنة التوجيهية للوزارة	187	193
عدد اللجان التوجيهية التي عُقدت للوزارة	45	30
نسبة المؤشرات التي تُقاس لجهات المنظومة من إجمالي المؤشرات في منصة (أداء)	%93	%79
نسبة المؤشرات التي حققت المستهدفات من إجمالي مؤشرات المنظومة	%69	%88

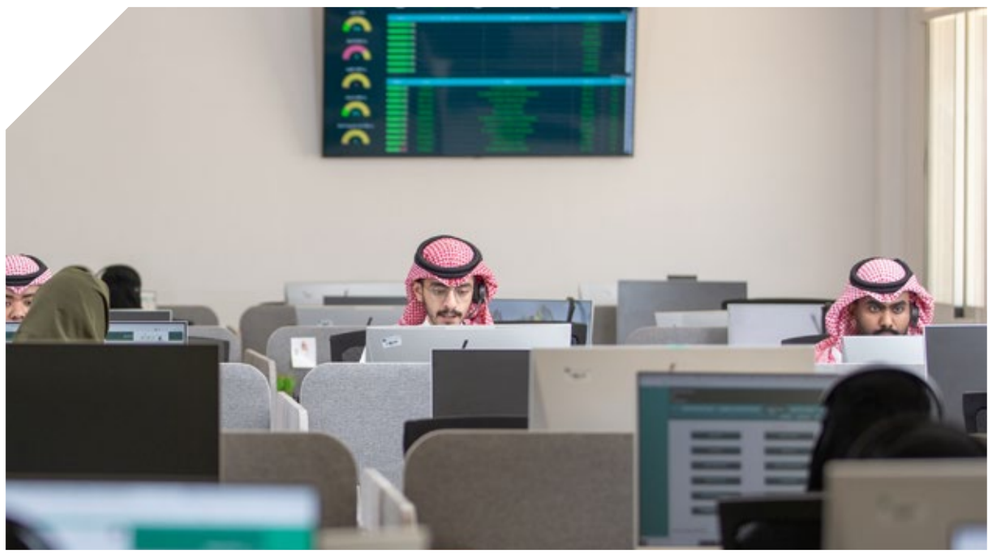

5. أبرز أعمال الوزارة وإنجازاتها الرقابية في العام 2023م

1. القضايا المحالة للنيابة العامة

تقوم وزارة التجارة بضبط مخالفات أحكام الأنظمة التشريعية وإحالتها إلى النيابة العامة لاستكمال الإجراءات النظامية.

البيان	الربع الأول 2023	الربع الثاني 2023	الربع الثالث 2023	الربع الرابع 2023
القضايا المحالة للنيابة	484	459	428	293

1,664 إجمالي القضايا المحالة للنيابة

2. القضايا المحالة إلى اللجان المختصة

تقوم وزارة التجارة بضبط مخالفات أحكام الأنظمة التشريعية المناطة بوكالة حماية المستهلك وإحالتها إلى اللجان المختصة لاستكمال الإجراءات النظامية.

البيان	الربع الأول 2023	الربع الثاني 2023	الربع الثالث 2023	الربع الرابع 2023
القضايا المحالة إلى لجنة مخالفات نظام التجارة الإلكترونية	12	33	101	80
القضايا المحالة إلى هيئة تطبيق العقوبات الواردة في نظام الوكالات التجارية	30	122	48	65
القضايا المحالة إلى لجنة الفصل في مخالفات نظام المعادن الثمينة والأحجار الكريمة	3	13	45	75
عدد القضايا المحالة إلى لجنة مخالفات نظام التستر	235	195	318	218

إجمالي أعمال عام 2023م

226 القضايا المحالة إلى لجنة مخالفات نظام التجارة الإلكترونية

265 القضايا المحالة إلى هيئة تطبيق العقوبات الواردة في نظام الوكالات التجارية

136 القضايا المحالة إلى لجنة الفصل في مخالفات نظام المعادن الثمينة والأحجار الكريمة

966 عدد القضايا المحالة إلى لجنة مخالفات نظام التستر

3. الأعمال الرقابية لموسم العمرة والزيارة

تـقوم الــوزارة بالرقابة على الأســواق فـي منطقة مكة المكرمة والمدينة المنورة خلال موسم العمرة والزيارة للتحقق من وفرة السلع التموينية والاستهلاكية.

51,068

زيارة تفتيشية خلال الموسم للعام الهجري 1444هـ

4. الأعمال المشتركة مع القطاع الخاص

تم العمل مع أبرز المنشآت لحل الشكاوى وتحسين آليات معالجتها وتجاوز التحديات التي تواجههم وتفادي وقوع المخالفات، بالإضافة إلى بناء وتفعيل مؤشرات أداء لقطاعات (السيارات، الأجهزة الكهربائية، المتاجر الإلكترونية).

البيان	الربع الأول 2023	الربع الثاني 2023	الربع الثالث 2023	الربع الرابع 2023
المنشآت التجارية التي تم التعاون معها	247	2,488	2,545	2,417
الاجتماعات التي تمت مع المنشآت التجارية	25	22	15	17
عدد البلاغات التي تم العمل على معالجتها مع المنشآت التجارية	-	1,886	300	400

إجمالي أعمال عام 2023م

7,697

المنشآت التجارية التي تم التعاون معها

79

الاجتماعات التي تمت مع المنشآت التجارية

2,586

عدد البلاغات التي تم العمل على معالجتها مع المنشآت التجارية

5. أعمال أخرى:

تحديث وتعديل نظام الأساس:

المتابعة والإشراف على مقدّمي خدمة تحديث وتعديل نظام الأساس للشركات المساهمة المقفلة، والتعامل مع الشكاوى بهذا الخصوص؛ للتحقق من عملية عكس التعديلات المقرَّة في الجمعية على نظام الشركة الأساس.

674 طلب تحديث لنظام الأساس

خدمة دراسة نظام الأساس:

المتابعة والإشراف على مقدّمي خدمة دراسة النظام الأساس، وعدم الممانعة على تعديل نظام الأساس للشركات المساهمة المدرّجة، والتعامل مع الشكاوى بهذا الخصوص؛ للتحقق من عملية عكس القرارات الصادرة في الجمعية على نظام الشركة الأساس.

269 طلب تعديل على النظام الأساس للشركات المدرّجة وخطابات عدم الممانعة

عَقْد الجمعيات العامة العادية السنوية:

المتابعة الدورية لعقد الجمعيات العامة العادية السنوية للشركات المساهمة المقفلة؛ لتحقيق الالتزام بنظام الشركات، وتعزيز حوكمة الشركات.

-دورات مجالس الإدارة للشركات المساهمة المقفلة:
المتابعة الدورية للتحقق من سريان دورات مجالس الإدارة للشركات المساهمة المقفلة؛ لتطبيق النظام وتعزيز حوكمة الشركات.

-الشركات المساهمة المقفلة المخالفة لنظام الشركات:
مراسلة الشركات المساهمة المقفلة المخالِفة لنظام الشركات من جانب (عدم انتخاب مجلس إدارة للشركة)، و(عدم عقد الجمعية العامة العادية السنوية)؛ و(عدم إيداع القوائم المالية)؛ لتصحيح الوضع؛ مما يسهم في تطبيق النظام وتعزيز حوكمة الشركات، واتخاذ ما يلزم بشأن الشركات المخالفة مما يحقق الامتثال للنظام بتطبيق العقوبات المنصوص عليها.

-إيداع القوائم المالية للشركات:
المتابعة الدورية للتحقق من إيداع القوائم المالية للشركات؛ لتطبيق النظام وزيادة الإفصاح والشفافية.

-إيقاف السجل التجاري:
يتم إيقاف السجلات التجارية ورفع الإيقاف؛ لتحقيق الامتثال للقرارات الصادرة من الجهات المعنية.

384 شركة أوقفت، ثم رفع الإيقاف عن سجلاتها التجارية

حضور الجمعيات:

حضور الجمعيات العامة للشركات المساهمة؛ لتطبيق الرقابة ومتابعة سير الجمعيات نظامياً.

8 شركات حضرت الوزارة جمعياتها العامة

الجمعيات التأسيسية:

المتابعة والإشراف على الجمعيات التأسيسية والتحولية؛ للتحقق من عقدها بشكل نظامي.

عدد الشركات التي تمت متابعة جمعياتها التأسيسية والتحولية

72 شركة تابعت الوزارة جمعياتها التأسيسية والتحولية

تأسيس الشركات المساهمة:

المتابعة والإشراف على مجريات تأسيس وتحول الشركات إلى شركات مساهمة؛ للتحقق من سير إجراءات التأسيس أو التحول النظامية.

72 شركة تابعت الوزارة مجريات تأسيسها وتحولها

القرارات الوزارية:

متابعة القرارات الوزارية المتعلقة بترخيص وإعلان الشركات المساهمة؛ وكذلك متابعة نشر القرارات الوزارية المتعلقة بذلك؛ للتأكد من الامتثال للنظام.

152 شركة تابعتها الوزارة بما يخص التزامها بالقرارات الوزارية (الترخيص والإعلان)

72 شركة تابعتها الوزارة بما يخص نشر القرارات الوزارية.

الإحـالات للنيابـة العامـة وللجنـة النظـر فـي مخالفـات نظـام الشـركات:

تـقـوم الــوزارة بضبط ودراســة الـجـرائـم الجنائية المتعلقة بنظام الشركات استكمالًا لإحالتها للنيابة العـامـة؛ وذلـك للأفـعـال المـجـرَّمة فـي المادتين 260 و261 من نظام الشركات. كما تقوم الـوزارة بضبط ودراسة المخالَفات الإدارية المتعلقة بنظام الشركات استكمالًا لإحالتها للجنة التحقيق وتوقيع العقوبات، وذلـك للمخالَفات الإداريـة المنصوص عليها في المادة 262 من نظام الشركات. ومن خـلال ذلـك يتم تطبيق المتطلَّب النظامي بإحالة المخالَفات للجهة المختصة، ومحاسَبة المخالِف نظير وقوعه في المخالفة.

62 إحالة إلى لجنة التحقيق وتوقيع العقوبات

522 إحالة إلى النيابة العامة

الـتـفـتـيــش والمـتـابـعــة الرقـابـيـة على الشـركات:

يـقـوم مأمـورو الضبط الجنائي بالتفتيش على الشركات والتحفظ على ما يتعلق بالجريمة من وثائق وسـجـلات أثـنـاء جمع المعلومات، وتحرير محضَر يشتمل على ما يأتي:

-تاريخ اتخاذ الإجراء ووقته ومكانه.
-وصف المكان والجريمة وصفًا بيِّنًا.
-حصر الأشياء المضبوطة ووصفها.
-توقيع كل مَنْ نُسبت إليه أقوال أو إفادات.

توقيع القائم بـالإجـراء من رجـال الضبط الجنائي، ومَنْ شاركه مِنْ معاونيه. والتأكد قبل مغادرة مكان التفتيش مِـنْ وَضْـع الأشياء والأوراق المضبوطة في حرز مغلق، وحِفْظ الأشياء المحرَّزة في أمكنة تُعَدُّ لهذا الغرض لدى جهة الضبط الجنائي المختصة، محتويةً على إجـراءات السلامة والأمـان، ويكون حفظها بحسب ما تقتضيه طبيعة كل محرَز، ويوضع سجل خاص بهذه المحرَزات يُدوَّن فيه رقم المحرَز، ووصفه، ورقم القضية، ونوعها، وأسماء أطرافها، وموجَز عنها، والإجراءات المتَّخَذة في شأنها، وتخضع هذه الأمكنة لرقابة النيابة العامة وتفتيشها. ويتم ذلك للتحقق من مدى التزام الشركة بالمتطلبات النظامية، وتفعيل الدور الرقابي والإشرافي لنظام الشركات، وضبط المخالَفات.

16 عمليات تفتيش ومراقبة

دراسـة الشـكاوى المتعلقـة بالمخالفـات لنظـام الشـركات:

يأتي ذلك عملًا بالدور الرقابي والإشرافي للوزارة بشأن نظام الشركات بدراسة الشكاوى والبلاغات المقدَّمة لـلـوزارة، وينتهي الإجـراء بالإحالة للجنة التحقيق وتوقيع العقوبات، أو النيابة العامة، أو إحالة داخلية لإدارة مختصة، أو الرد بعدم اختصاص الوزارة بذلك. ويتمثل أثرُ ذلك في تحديد المخالِفين لنظام الشركات، وتفعيل الدور الرقابي والإشرافي لنظام الشركات، والتحقق من مخالَفة الشركة لنظام الشركات، وقياس مدى التزام الشركات بالمتطلَّبات النظامية.

418 شكوى تمت دراستها

4.2 الفرص والعوامل المساعدة على تحقيقها

توفر مسيرة التحول المبهرة التي تمر بها حكومة المملكة على أكثر من مستوى وصعيد، والإستراتيجيات الوطنية والقطاعية، فرص تطوير واعدة أمام جميع أركان منظومة التجارة وقطاعاتها المتنوعة، وتتطلع الوزارة إلى محاور رئيسة لتعزيز فرص تحقيق مستهدفاتها الإستراتيجية وتطلعاتها لتحقيق اقتصاد وطني مزدهر وذلك في المسارات الآتية:

- **تطوير الأنظمة والتشريعات والإجراءات،** مستفيدة من اهتمام قيادة المملكة والدعم الحكومي لتطوير البيئة التشريعية التجارية وإجراءاتها وفق أفضل الممارسات العالمية.

- **تعـزيز التحـول الرقـمي وأتـمتة الخـدمـات،** مستفيدة من جهود المملكة وتوجهها نحو تعزيز الحكومة الرقمية، والإنجازات الهائلة التي حققتها في السنوات القليلة الماضية.

- **حماية الأسواق والمستهلك وتوفير السلع بشكل مستدام،** مستفيدة من حرص قادة المملكة على تحقيق التميز في الأداء الحكومي، وحماية حقوق التاجر والمستهلك على حد سواء، وتحسين تجربة العميل.

5.2 تطلعات عام 2024م

تتطلع وزارة التجارة خلال المرحلة القادمة إلى تعزيز دورها المحوري في تنمية وتطوير القطاع التجاري في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال تفعيل الآليات والممكّنات التي تسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي، مع الحفاظ على عوامل الاستقرار والاستدامة المالية، والسعي المتواصل لتمكين دور القطاع الخاص في دعم التنويع الاقتصادي، وتحسين بيئة الأعمال، وتذليل العوائق، ومكافحة التستر التجاري؛ وذلك بهدف إيجاد بيئة أعمال أكثر جاذبية.

من أبرز تطلعات الوزارة لعام 2024م:

الأنظمة والتشريعات والإجراءات:

- تطوير الأنظمة واللوائح والإجراءات التنفيذية بما يحقق الأهداف الإستراتيجية للوزارة.
- تطوير نظام وخدمات الأسماء التجارية.
- تطوير نظام وخدمات السجل التجاري.

التحول الرقمي:

- تطوير أنظمة تقنية رقابية لحماية المستهلك واستدامة جهود المملكة لمكافحة التستر والممارسات السلبية.
- تحقيق التحول الرقمي في كامل أعمال الوزارة الداخلية والخارجية.
- تطوير مركز البيانات التجارية الموحدة لتجميع وتخزين وتوزيع البيانات التجارية الموثوقة.

الذكاء الاصطناعي:

- ربط خدمة حجز الأسماء بنموذج الذكاء الاصطناعي وذلك لتطبيق الحجز الآلي.
- بناء نموذج الذكاء الاصطناعي لتصنيف وربط السلع المتشابهة وذلك لتسهيل متابعة أسعار ومخزون السلع الأساسية.
- تطبيق نموذج الذكاء الاصطناعي بتصنيف البلاغات.

التجارة الإلكترونية:

- التوسع في التجارة الإلكترونية للسلع والخدمات، وتحسين جودة الخدمات المساندة المرتبطة بها، وتعزيز القدرات الرقابية بهدف رفع الالتزام والجودة، وتعزيز موثوقية التجارة الإلكترونية.

الإستراتيجية التنموية:

- ضمان وفرة المواد الغذائية وجودتها من خلال تنويع وتطوير سلاسل الإمداد في السلع بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.
- الاستمرار في تطوير سوق تنافسي للخدمات جاذب للمستهلك، وذي عائد مثمر على التجار والمستثمرين.
- تعزيز التفاهم المشترك مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لنقل مهام توطين قطاع التجزئة ومستهدفاته إلى وزارة التجارة.
- رفع معدلات التوطين في قطاع التجزئة والجملة والخدمات المهنية.

الشراكة مع اتحاد الغرف:

- زيادة فرص التدريب التعاوني لطلاب الجامعات وخريجيها، لرفع قدراتهم وتنمية مهاراتهم وتهيئتهم لسوق العمل.
- رفع مستوى امتثال القطاع الخاص بالأنظمة والتشريعات والتوطين ومكافحة التستر من خلال قنوات اتصالية متعددة.

03.

ثالثاً: نظرة عامة على الوضع الراهن للوزارة

3-1 الهيكل التنظيمي للوزارة

3-2 الخاتمة

1.3 الهيكل التنظيمي

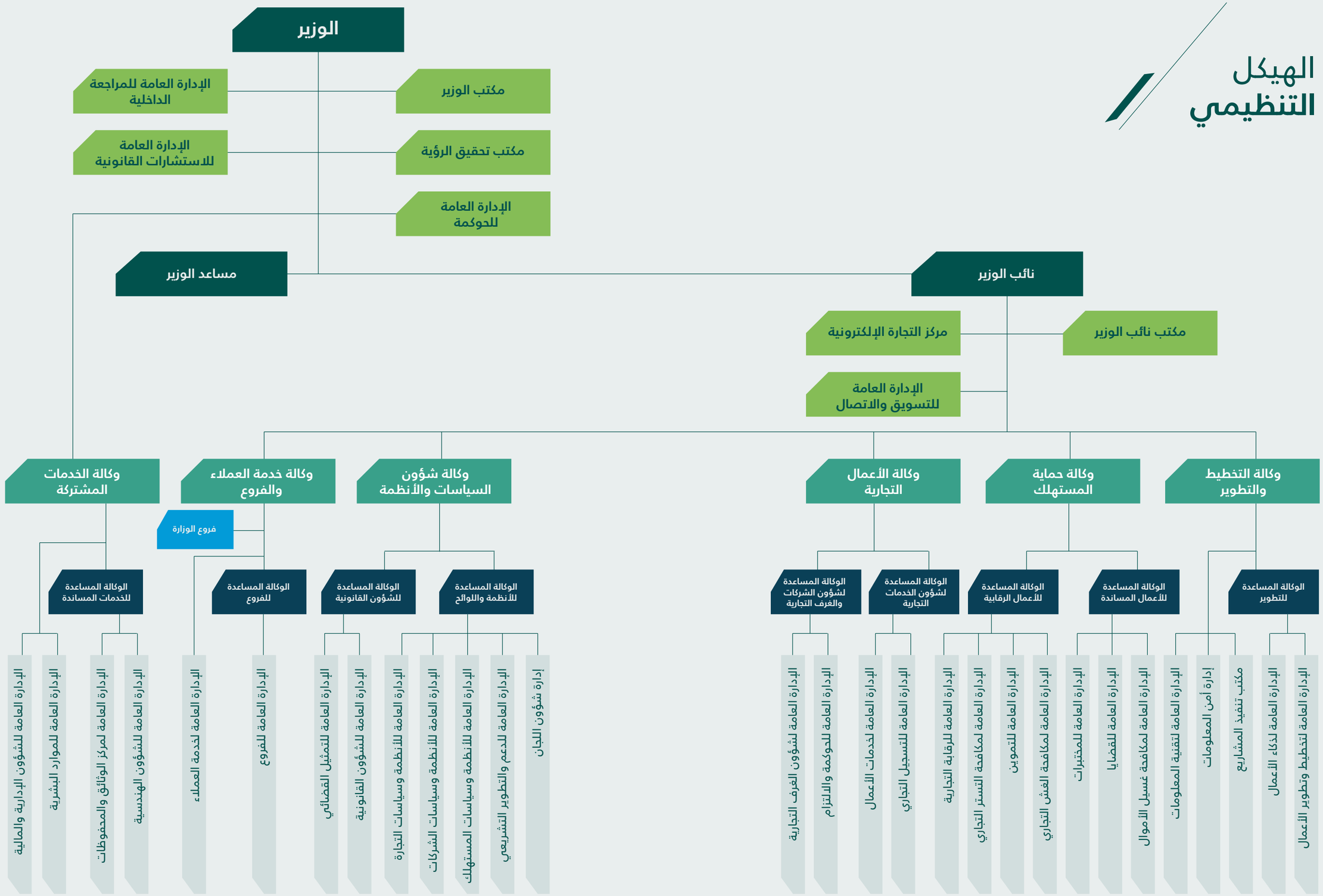

2.3 الخاتمة:

أُعِدَّ هذا التقرير تنفيذاً للأمر السامي الكريم رقم (53703) وتاريخ 1433/12/19هـ، القاضي بالتأكيد على الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى بأهمية الالتزام بمضمون المادة (29) من نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الكريم رقم (أ/13) وتاريخ 1414/3/3هـ، وبناء على قرار مجلس الوزراء رقم (233) وتاريخ 1443/04/18هـ الخاص بإعداد التقارير وفقاً لدليل إعداد التقارير السنوية للأجهزة الحكومية الصادر عن المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة "أداء".

وقد استعرض التقرير في القسم التنفيذي لمحة عن نشأة وزارة التجارة، وأبرز مهامها، ومنهجية إعداد هذا التقرير، والأهداف والتوجهات الإستراتيجية للوزارة، وأهدافها المرتبطة برؤية السعودية 2030، ومؤشرات الأداء الرئيسية لعام 2023م، والمبادرات المعتمدة، ومدى رضا المستفيدين عن خدمات الوزارة، واستعرض التقرير بشكل مفصل أبرز أعمال الوزارة وإنجازاتها في بيئات عملها المختلفة، إضافة إلى استعراضه أبرز أعمال وإنجازات مكتب تحقيق الرؤية في الوزارة، وأعمال الوزارة وإنجازاتها الرقابية خلال عام 2023م، وكذلك الفرص والتطلعات، والتحديات وتأثيرها والحد منها. كما استعرض التقرير في القسم الثالث الوضع الراهن لوزارة التجارة فيما يتعلق بالقوى البشرية واعتماد الميزانية وعقود المشروعات ومباني الوزارة.

وختاماً، تأتي جهود الوزارة في إطار تحقيق متطلبات ومستهدفات رؤية السعودية 2030، وذلك بهدف الوصول إلى إسهام القطاع الخاص بنسبة 65% من إجمال الناتج المحلي، ورفع نسبة الصادرات غير النفطية إلى 50% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، حتى تتبوأ المملكة إحدى المراتب الـ 15 الأولى اقتصادياً على المستوى العالمي بحلول عام 2030م.

mc.gov.sa